

**على هامش التجديد والتقيد
في اللغة العربية المعاصرة**

في «الغيورين» على اللغة :

جاروا عليها زاعمين صلاحها في نبذ طرفها وفي تقييدها
لم يفقهوا أنّ اللغات حياتها في بعث تالدها وفي.. تجديدها!

في المحافظين والأحرار:

من طبيعة الأشياء أن يكون في كل جماعة بلغت شأوا ما من الرقيّ، طائفة من المحافظين وطائفة من الأحرار. فالمحافظون بطبيعتهم ميّالون إلى السير على القديم من غير تفكير في تغييره ولا الخروج عليه، ويدعوهم إلى ذلك: إمّا خمودهم الذهنيّ وفقدان النشاط العقليّ الذي يبعث على التفكير ويدعو إلى التغيير، وإمّا حبّ السلامة وعدم تنغيص الحياة بما يستوجبه التجديد من الاضطراب والتعرّض للنقد، وإمّا منفعتهم الشخصية من النظام القديم على وجه ما، وإمّا إخلاصهم للقديم وإجلالهم له لما أسبغ عليه من تقديس. والأحرار ميّالون إلى التجديد، يدعوهم إلى ذلك نشاط ذهنهم، وما يرونه في القديم من عيوب تدعوهم إلى نقدها وتغييرها، ولهم من الشجاعة والغيرة ما يحملهم على مجابهة القديم والدعوة إلى الجديد.

أمّا اللغويّون فسادت عليهم المحافظة وقلّت فيهم الحرّية، وليس الاختلاف في أنّ اللغة توقيفية أو غير توقيفية إلا مظهرا من مظاهر المحافظة والحرّية. فمن قال بأنّها توقيفية، أو بعبارة أخرى من وضع الله، أسبغ عليها حلّة من التقديس والتزمها من غير تصرّف فيها. ومن قال إنّها غير توقيفية، أو بعبارة أخرى من وضع البشر، كان أكثر حرّية في التصرّف فيها.

(أحمد أمين، مجلة مجمع اللغة العربية، 7 / 351، 353)

مقدمتہ: تجدیّد لا تبدیّد

بقلم: د. عادل مصطفیٰ

العربیة فی أزمة ؛ یجفوها أهلها ویهجرها بنوها ، ولا یکاد یتقیها سدنتها وأحبارها .
العربیة علی فراش المرض ؛ تُعاني من تضخمٍ فی القواعد والأصول ، وفقرٍ فی
المصطلح ، وعجزٍ عن مواکبة الجدید ومجاراة العصر. الداء واضحٌ للعیان ، ولم یعد
بالإمكان إخفاؤه. فبئس الدواء إنکارُ المرض ، وبئس الحلُّ إنکارُ المشكلة .
وقد رأیتُ الناسَ فی هذا الأمرِ واحداً من اثنين : إما کاره للعربیة بطبیعته ومُسْتَضْعَب
لها وراغب فی أن یسمع نعیها فی أسرع وقت ، وإما متمزمت یرید أن یخنطها كما هی
ویقف بها حیث وقفَ الأسلافُ منذ أكثر من ألف عام . وفي الكتاب الذي بین یدیک یخط
الدكتور سلیمان جبران طریقا ثالثاً أكثر واقعية وحصافة ونُبلاً .
هذا الحزبُ الثانی ، حزب الغلاة الغیورین المحافظین ، لیس بعيداً فی نتائجه عن الأول :
یوشکُ تَنطُعُهُم القائم علی أساسٍ مغلوطٍ ومصادرٍ باطلة أن یتَرَکَ مرکبَ اللغة یغرقُ
بِحمله ، وتوشکُ العربیة فی قبضتهم المشنجة أن تموتَ اختناقاً .

يُنْسَى المحافظون، هواة «قل.. ولا تقل»، أن اللغة ليست كياناً كلياً نهائياً. إنما اللغة في سيولة دائمة، وفي تحولٍ دائم وإن كان بطيئاً لا يكاد يُدرك إلا بمَرِّ العقود أو القرون. علومُ اللغة كانت تَقْعِدُ اللغة في لحظةٍ زمنيةٍ معينة، وفي لحظةٍ أخرى ينبغي أن تكون هناك علومٌ أخرى. ينسى هؤلاء أن اللغة في سَيْرورتها في الزمان تعترتها تغيراتٌ كثيرة: منها التغيرُ الصوتي والتغير النحوي والتغير الدلالي أو «السيماتي»⁽¹⁾.

(1) للتغير الدلالي أنواعٌ عديدة منها:

- «التوسع» extension أي اتساع معنى الكلمة وامتدادها لتشمل ما لم تكن تشمل في الماضي. من ذلك أن كلمة «virtue» (الفضيلة) كانت في اللاتينية صفة ذكورية، فأتسع معناها الآن لتشمل كلا الجنسين.
- «التضييق» narrowing أي تقلص نطاق المعنى واقتصاره على شيء بعينه من بين أشياء كان يشملها في الماضي. من ذلك أن كلمة mete في الإنجليزية القديمة كانت تشير إلى الطعام أو الغذاء بصفة عامة. وقد ضاق معناها الآن ليخص صنفاً واحداً فقط من الطعام.
- «التحول» shift أي انتقال الكلمة من مجموعة من الأحوال إلى أخرى. من ذلك أن كلمتي «ملاححة» و «مبناء»، كانتا مقصورتين في الماضي على مجال السفن أو المجال البحري والنهري، وقد انتقل الآن إلى المجال الجوي، بل والبري.
- «الاستعمال المجازي» figurative use وهو تحول في المعنى قائم على مماثلة أو تشابه بين الأشياء. من ذلك أن كلمة «crane» (كركي)، وهو طائر طويل العنق، تستعمل الآن لتعني الرافعة أيضاً.
- «الانحدار الدلالي» أو «الانحطاط الدلالي» semantic deterioration وهو تغيرٌ يلحق بمعنى اللفظة فيكسبها دلالةً سلبية. مثال ذلك ما حدث لكلمة «notorious» التي كانت في الأصل تعني «مشهور» ثم انحدرت دلالتها وصارت تعني «مُشْهُر»، أي مشهور بشيءٍ قبيح.
- وتُقَابِلُ الانحدارُ الدلالي ظاهرةً «التحسن الدلالي» أو «الارتقاء الدلالي» amelioration حيث تكتسب اللفظة دلالةً إيجابية أو يُزِيلُها ما كان لها في الأصل من دلالة سلبية. مثال ذلك كلمة «minister» (وزير) فقد كانت قديماً تعني «خادم» (ولا تزال تُستعملُ كفعل بمعنى يُسْعِفُ أو يُعِينُ أو يقدم خدمة)، وكذلك كلمة «nice» (لطيف) فقد كانت قديماً تعني «غبي» أو «أحمق». وهناك أمثلةٌ أخرى كثيرة يخطئها الحصر. ومن الأمثلة الحية الطريفة ما حدث لكلمة «الزمالك» كاسمٍ لأرقى أحياء القاهرة وهي في الأصل جمع «الزملك» أي العشة الحقبيرة!؛ وفي المقابل ما حدث لكلمة «بولاق» كاسمٍ لحيّ شعبي متواضع بالقاهرة فهي في الأصل تعبيرٌ فرنسي يعني «البحيرة الجميلة».

العربية لا هي عاجزة ولا معجزة

يقوم الدرس اللغوي العربي على مصادرة نهائية، سواء صرّح بها أو لم يصرح، مُفادها أن اللغة البشرية هَبَطَتْ من السماء، وظهرت فجأة، بطريقةٍ إعجازيةٍ خارقة، في لحظةٍ زمنيةٍ واحدة، مستويةً مكتملة، كما وُلِدَتْ منرفاً من رأس زيوس! اللغة عند هؤلاء هي «توقيف» أو وحي أو إلهام من الله. وحتى القِلَّةُ من اللغويين العرب التي ذهبت إلى أن اللغة «اصطلاح» أو عُرفٌ أو تواضعٌ بين ثلَّةٍ من الحكماء (من البشر أو غير البشر) - حتى هذه القِلَّةُ لا تحيد كثيراً عن فكرة التوقيف في صميمها ولبابها: فاللغة، بعد كل شيء، هي كيانٌ نهائيٌّ ثابتٌ محكم، خلاّبُ الصورةِ مُذهِلُ البنيان، أتى بتدبيرٍ مُدبِّرٍ وفِعْلٍ فاعلٍ.

لم يكن العقل الإنساني في هذه المرحلة التاريخية من تطوره، لحظة تأسيس علوم اللغة، لم يكن قد تخلصَ بعدُ من آثار الشفاهية والبدائية وسذاجة الطفولة البشرية. كان عقلاً قديماً يهيمنُ عليه «باراداييم»⁽¹⁾ قديمٌ بائد؛ وما يزال يتلَقَّظُ روايةً من هنا وأسطورةً من هناك يَسُدُّ بها الثغرةَ وينفي الحيرة. وكان التاريخ عنده لا يتجاوزُ بضعةَ آلافٍ من السنين. ومن ثم لم يكن بوسع الإنسان في هذا التاريخ المُقَرَّم أن يصنع شيئاً هائلاً كاللغة. من هنا تَنفُذُ الأسطورةُ وتَسْتَوِي وتترَبِّع.

وَجْهُ الأمرِ أن كفاح الإنسان على الأرض بدأ منذ ملايين السنين، كما تدلنا علومُ الأنثروبولوجيا والجيولوجيا، وأن اللغة ظاهرة اجتماعية نشأت على رسلها كنتيجة حتمية للحياة في جماعةٍ أفرادها يجدون أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلةٍ للتواصل والتعبير وتلاقح الأفكار والحواطر. اللغة ظاهرة اجتماعية تَظْهَرُ بظهور المجتمع وتتأثرُ بعاداته وتقاليده وطرائق سلوكه وتفكيره، وتخضعُ لسنن التطور التي يخضع لها المجتمع، فترتقي بارتقائه وتنحط بانحطاطه.

(1) نموذج شارح أو إرشادي، أو مثال قياسي، أو إطار معرفي؛ والمصطلح من وضع توماس كون فيلسوف العلم ومؤرخه.

لم يكن العربُ نسيجَ وَحْدِهِمْ حينَ نسبوا لغَتَهُمْ إلى قوَّةِ عليا خارقةٍ وَأَضْفَوْا عليها صفةَ الكمالِ وقالوا بأسبقيتها على بقية اللغاتِ وبأفضليَّتها على سواها وباستحالة البيانِ بأيِّ لغةٍ أخرى. تلك هي «مركزية العرق» أو «المركزية الإثنية» ethnocentrism التي تَسِمُ كلَّ المجتمعات البشرية، وبخاصةٍ في مراحلِ تطورها الأولى، وتحملُ كلَّ شعبٍ على أن يُغْلُو ويتشدد في أيةِ عناصرٍ يجدها خاصةً به وحده ومميَّزةً له عن الآخرين: جماعتنا هي الصوابُ وغيرُها الخطأ.. هي الحقُّ وغيرُها الباطل.

الحقُّ أن جميعَ الثقافاتِ القديمة ذهبت إلى أن لغتها كانت هي اللغة الأولى، وكانت من صنع الآلهة، وكانت أفضلَ اللغات. يقول جالينوس: «لغة اليونانيين هي أفضلُ اللغات، لأن سائرَ اللغات تشبه إما نباح الكلاب وإما تقيق الضفادع». وقد ذهب المصريون القدماء إلى أن اللغة الأولى هي اللغة المصرية، وأن أسلافهم الآلهة قد أنعموا بها على أهل مصر القديمة⁽¹⁾. وكما قام أول فرعون مصري بإحضار اللغة للإنسان، كذلك قام الامبراطور الصيني تين تسو، ابن السماء، بفعلِ الشيءِ نفسه. أما في اليابان فقد كانت الإلهة أماتراسو، إلهة الشمس، هي خالقة الإنسان ولغته. بينما قام إنليل بهذا الدور في الشرق الأوسط⁽²⁾. وقد ادَّعى اليهودُ أن لغة الرب ولغة الملائكة هي العبرية، وأن أول شيءٍ كُتِبَ على صفحة السماء السابعة بيدِ الله هو حروفُ هذه اللغة. كما ادَّعى الفُرسُ أن لغتهم ستكونُ لغةَ التخاطبِ في الجنة، وقبَلَهُم قال السريانُ إن لغةَ أهلِ الجنة ولغةَ الحسابِ في الآخرة هي السريانية⁽³⁾. ليست العربيةُ أمَّ اللغات، ولا هي لغة مقدسة لا تتغير ولا تتبدل. ومثل هذه الدعاوى المتعصبة لا تُخدم اللغة في شيء، بل تؤدي إلى جمودها وموتها. ومن جهةٍ أخرى ليست العربية عاجزة. والحق أنه ليس هناك لغةٌ عاجزة، وليس هناك معنى لقولك «اللغة س عاجزة». إنما العجزُ صفةٌ لأصحاب اللغة، فاللغة مرآة أصحابها كيفما كانوا. وأنت حين تقول «اللغة س عاجزة» تقعُ في

West. Fred: the Way of Language: an Introduction. Harcourt. 1975. p. 4. (1)

Ibid. p. 5. (2)

(3) حسن ظاظا: اللسان والإنسان. دار الفكر العربي، القاهرة، 1971، ص 68

«خطأ مقولي» category mistake خفي وتصفُ الأشياء بما لا توصف به. والصواب أن تقول «الجماعة ص عاجزة لغوياً في اللحظة ن». وإذا ما شَبَّ هؤلاء عن الطوق وأرادوا أن يرتقوا بقدراتهم الاتصالية والتعبيرية فلن يُعجزهم هنالك أن يجدوا الغطاء الرمزي اللازم. ستواكبهم لغتهم في تطورهم وترتقي بارتقائهم. وليست العربية فاشلة في نقل العلوم، وإنما نحن من تحكُّمنا عقدة الفشل فنتردد في التعريب ونتهيب التجربة ونسوفها، لتبقى العربية في مجال العلوم ضامرة هزيلة، وتحقق النبوءة ذاتها: «العربية عاجزة عن نقل العلوم».

الترادف، غنى أم ثرثرة؟

في مقالة «الترادف: غنى أم ثرثرة؟» تجد تحليلاً عميقاً لنشأة الترادف في اللغة العربية واتساع مداه، ونقداً سديداً لأثره وجدواه. وأودُّ أن أفيض بعض الشيء فيما أشار إليه المؤلف باقتضاب وهو يعرض لأسباب نشأة الترادف المفرط في اللغة العربية، أفيض في ذلك لا لشيء إلا لأنه يلقي الضوء أيضاً على نشأة العربية الفصحى بصفة عامة: إن من أسباب الترادف عملية جمع المادة اللغوية على أيدي قدماء النحاة.

لقد قام قدماء النحاة بالخلط بين اللهجات العربية جميعاً خلطاً أدى إلى اضطراب القواعد اللغوية بصورة تصل إلى حد التناقض. وقدموا لنا في النهاية وصفاً لا ينطبق على أي لهجة من اللهجات التي كان يتحدث بها العرب في ذلك الوقت. لقد كانوا يحتالون لجمع المادة اللغوية من كل سبيل؛ بالارتحال إلى البادية، وباستقبال البدو في الحواضر والأخذ عنهم. وهم في ذلك الأخذ لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى، أو بين فرد وآخر، أو بين النثر (وهو اللغة المعيارية المنضبطة) والشعر (وهو المدلل بالضرورات والرخص)، ولم يفرقوا بين المثقفين والأجلاف، وربما أخذوا عن النساء والصبيان والمجانين دون تفتن منهم إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية بين المستويات اللهجية ومستوى اللغة الفصحى. لعل هذا الخلط في الأخذ والتلقي كان من الأسباب التي أدت إلى اضطراب بعض

القواعد، وإلى ظاهرة الترادف وكثرة المترادفات بدرجة غير معقولة، وإلى الاضطراب الواضح في أوزان الفعل الثلاثي وصيغه المختلفة. بل إن كثيراً من المواد التي استندت إليها أحكاماً قدماء النحاة هو من اختراع هؤلاء النحاة أنفسهم، ومن اختراع الأعراب نتيجةً لضغط النحاة⁽¹⁾، ونتيجة لما صار إليه أمر الرواية إذ أصبحت حرفاً مكتسبة تدرُّ على صاحبها دخلاً وبيعاً، فتحمله على أن يختلق الروايات من أجل الكسب المادي⁽²⁾. لقد أن لنا، كما يقول العلايلي في مقدمة «المعجم»، «أن نأخذ بمذهب الجد، وإلا وُضعت العربية في الموضع القلق والمحَلُّ المتهافت والمضمار الضيق. وتبعة كل أولئك إنما تقع على كاهل اللغويين وحدهم حين وقفوا موقفاً لا يجيد عما تواضعه سالفو اللغويين، من قوانين لم تكن في أولها إلا وهماً خاطئاً، أو نتيجة درس غير مستقيم ولا محقق، كأكثر ما نرزه تحتها من تقاليد وعادات، لم تكن في الواقع البعيد الماضي أكثر من مغالط صيرها التاريخ عقائد».

تصحيح الصحيح

«يوشك هواة قل ولا تقل أن يغادروا الناس وهي لا تقول ولا تقول»

في فصل "تصحيح الصحيح" يعرض المؤلف لصنيع المحافظين هواة "قل ولا تقل"، الذين يؤذون العربية من حيث يريدون أن يصلحوها. يتكلف هؤلاء تسقط الأخطاء ويجعلون منه حرفاً تُذكرنا بتصيد الساحرات في القرون الوسطى. يتناسى هؤلاء ظاهرة التطور اللغوي والتحول الدلالي، ويعرضون الاستخدام الجديد على المحك القديم-

(1) روي في «أخبار النحويين البصريين» أن رؤية قال ليونس بن حبيب وقد ضاق من إلحاحه على طلب الغريب: «حتم تسألني عن هذه البواطيل وأزخرفها لك، أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك؟». وجاء في معجم الأدياء لياقوت الحموي أن الكسائي ربما كان يلقن الأعراب ما يريد. يقول أبو الطيب النحوي عن الكسائي: «... وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم ما يريد». وجاء في «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» قول الفيروزآبادي إن الأصمعي «كان متحرزاً في التفسير، وأما في غيره فمستامح. يحكى عن عبد الرحمن ابن أخيه أنه قيل له: ما فعل عمك؟ قال: قاعد في الشمس يكذب على الأعراب بكلام لا أصل له».

(2) شعبان العبيدي: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل. جامعة قار يونس، ليبيا، 1989، ص 149

المحك الخطأ. فاللغة هي، ببساطة، ما يقوله الناس. وما يقوله الناس يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وتبدل الأحوال والأوضاع.

حين يشيع خطأ لغوي شيوعاً تاماً، وتختلف عليه حقب وعقود، يتحول عنصره وتبدل صفته، ويغدو قاعدة «بوضع اليد»، لها علينا كل ما للقاعدة من حقوق. على أن باطن الأمر أعمق من ذلك: فما كان لهذا الخطأ أن يشيع كل الشيوع وينتشر كل الانتشار ويلقى كل القبول لو لم يكن يقدم للغة خدمة ما، ويفي للفكر بحاجة ما، ويملاً فراغاً اتصالياً كان شاغراً قبله. ومن الحُسران أن نضحى به ونفقد خدماته بدعوى الأخطاء الشائعة وحجة قل ولا تقل.

يقول لك المتزمت: قل «متحف» بضم الميم. فلماذا أباح العرب لأنفسهم تجنب اللفظة الثقيلة حتى لو جرت على القاعدة، بينما نجعل نحن ذوقنا مطية؟ والله ما أنا قائل إلا «متحف» الدارجة الرائجة المحكية صديقة لساني حتى لو شذت عن القاعدة. فما بالك إذا كانت «متحف»، في حقيقة الأمر، صائبة بقاعدة الاشتقاق الثانوي من «تحفة»؟! والشيء نفسه ينسحب على كلمة «تقييم» التي يُخطئها الغلاة ويريدوننا أن نقول «تقويم» لأن الأصل الواو؛ فلا يورثنا تصويهم إلا خلطاً والتباساً مجانياً، ولا تدري أنعني من الكلمة: التصحيح أم العقاب أم حساب الزمن أم مواقع البلدان أم تحديد القيمة!! فما بالك إذا كانت «تقييم» صحيحة بالاشتقاق الثانوي من «القيمة»؟

يقول لك الزميت لا تقل «هام» وقل «مهم»، أو لو كانت «مهم» ثقيلة الظل بل مضحكة في سياقات كثيرة؟، ثم تحقق في الأمر علمياً فتجد أن لا خطأ هناك ولا خطية: فهناك فعلاً «هم» و«أهم» والاثنان بمعنى أحزن وأقلق، فتكون «هام» و«مهم» كلتاهما صحيحة.

تجليات التجديد والتقييم

في هذا الفصل الذي يُعدُّ الفصل الرئيسي في الكتاب يقدم المؤلف خطراتٍ ثاقبةً وتطبيقاتٍ حيةً لأفكاره النظرية، ونماذج لما يجب أن يكون عليه العمل العلمي اللغوي

كحارسٍ للمسار وضابطٍ لإيقاع التحول، وعاصمٍ للغة من الجمود والتحجر، ومن التَّنَكُّس أيضاً والتحلل والميوعة. أنت هنا بإزاء لغويٍّ خبير، باقعة حُجَّة، مُحَنِّكٌ مجرَّب، عَرَكَ اللِّغَةَ وَسَبَرَ أَعْوَارَهَا وَأَفْنَى فِي دَرَسِهَا وتدرّسها زهرةَ العمر، يَزُفُذُكَ بتحليلاتٍ موضوعيةٍ عميقة، وتخرجاتٍ أمينةٍ سديدة، بعيدةٍ عن خواطر الهواة الذين يتجرأون على اللغة ولم يمتلكوا أدواتها، فتفضحهم عُجْمَتُهُمْ وترد عليهم ركاكتهم ذاتها وتكفي خُصُومَهُم الرَّدَّ، وتجرح كل ما قيل منهم وكل ما سيقال. أنت، باختصار، أمام حَكَمٍ من بيتِ اللغة، وشاهدٍ من أهلها.

العامية والفصحى، مرة أخرى!

لعله أهم مقالات الكتاب، أو المقال المفتاح؛ لأنه يفتح لنا الطريق إلى الإصلاح اللغوي الواقعي. مؤلِّمٌ هو في قراءته، لأنه يفتح جرحاً أيضاً، بل خُراجاً لا مفرَّ من فَتْحِهِ قبل أن نتحدث عن أي إصلاح لغوي حقيقي.

ينبغي أن نعترف أن محكيتنا هي لغةٌ قائمة بذاتها، وأنا، من ثم، شعب «ثنائي اللغة» bilingual!! وأن التزمت وانغلاقَ باب الاجتهاد والتجديد عبر القرون هو ما أوصلنا إلى هذه الحال. لدينا لغةٌ طبيعية هي المحكية (العامية)، ولغةٌ أخرى، صناعيةٌ بمعنى ما، هي ما يسمى الفصحى، لا يتحدث بها أحد في حياته اليومية، وإنما هي مقصورةٌ على الصحف والكتب والمؤتمرات والخطب المنبرية ونشرات الأخبار والأفلام التسجيلية؛ نسمعها، أو نكاد، كلغةٍ أجنبية، ونكتسبها كلغة أجنبية، ونكتبها كلغة أجنبية.

نحن شعبٌ معطوبٌ لغوياً قبل أي عطبٍ آخر. فالطبيعي في كل المجتمعات الناطقة أن تكون الفصحى والعامية امتداداً ومُتَّصلاً واحداً فرداً، يتدرج من اللغة اليومية البسيطة إلى اللغة الرسمية المركبة تدرجاً سلساً لا خلجان فيه ولا صدوع ولا فجوات، بحيث إن الطفل ليُدْرَسُ في معهده تلك اللغة نفسها التي يتحدث بها في الطريق، ويقرأ ويكتب باللغة نفسها التي يدهش بها ويضحك، ويحلم بها ويجب. أما نحن فذهننا منقسمٌ

مشطوراً بين لغتين بينهما قطعةٌ تاريخيةٌ وتأراً قديم. إن بين عاميتنا وفصحانا هوةً فاغرة، بحيث يصح أنهما لغتان منفصلتان، وأنا في واقع الحال شعبٌ "ثنائي اللغة"؛ غير أنها ثنائيةٌ مسيخةٌ شائهة: عاميتها هي المركبة المتطورة الحية الجريئة، وفصحاها هي الهزيلة الضامرة الذابلة المنطوية. وهي بهذا الوضع المقلوب ثنائيةٌ إفقارٍ لا إثراء. ربما لذلك لا نبدع ولا نضيف، ولا نعرف لذة العمق وعزاه. ربما لذلك نبغض لغتنا ونضحك منها، ونطرب لكل أعجمي ألكن، ونبتح لكي أجنبي أشقر، ونوشك أن نكفر بلغتنا ونعتقد لغةً غيرنا ونكبرها وتنتفج بها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. هذا هو العطب الصميم. ولا أحسبنا تقوم لنا قائمة ما لم نقتحم هذه المشكلة ونرَ فيها رأياً.

وصفة للإصلاح اللغوي

قلتُ إن مقال «بين العامية والفصحى» يفتح لنا طريق الإصلاح اللغوي الواقعي. فليأذن لي الدكتور سليمان أن أنطلق من مقاله إلى ما أظنه الإصلاح الحقيقي الحضيف. تلخص وصفتي في كلمة واحدة: «الاستعمال»، فإن استزدتني قلت «والاستعمال»، فما الخُطب؟

اللغة، جوهرياً ultimately، استعمال. منشأ اللغة الاستعمال، واستواء اللغة بالاستعمال، وتطور اللغة في الاستعمال. تموت اللغة حين تهجر اللسان. نحن لا نستعمل العربية. وبمنطق «النبوءة المحققة لذاتها» self-fulfilling prophecy فإننا نهملها فتذبل، ونستصعبها فتصعب، ونحفوها فتشعب وتنسحب. ولا يزال الناعي الكاذب ينعب حتى يصدق نعيه!

ثمة أشياء في الحياة، كاللغة (والديمقراطية، والحرية، والتعريب)، تأتي إلى الوجود مثل «درب هيدجر» الذي «يُحطُّ لا من أجل السير وإنما بفعله»! إنه طريقٌ تُعبده الأقدام

نفسها، ومن ثم فلا وجهَ ولا مبررَ ولا معنى لتسويف السير⁽¹⁾. لا بديل لنا عن «السعي اللغوي»، أو «الكدح اللغوي»: أن نضع لغتنا على ألسنتنا، أن نستعمل لغتنا في كل مناشط الحياة، أن نعرب العلمَ ونوطِّنه في لغتنا⁽²⁾، فلا نكون عالمة على غيرنا في القول؛ أن نلاحق كل جديد بالترجمة والتعريب، وأن نُعجِّل بذلك ولا نتمهله (في التأني اللغوي الندامة كما يقول العفيف الأخضر) والأهم بعد ذلك أن نستعمل هذا المعربَ والمترجمَ ونُلحَّ في استعماله حتى يُهدِّبَه الإلفُ ويصقله وينفي عنه النَّبْوَةَ المعهودة في كل طارف مستجد، فنستسيغه، ولا نعود نستوحشه وننفر منه (ذاثقتك على ما عودتها). ستقابلنا التواءاتُ والعقبات، ولن نعدم حلولاً؛ سنشق الطريقَ بالسيرِ نفسه، ونستخلص الدواء من الدواء.

تعريب العلوم، ممارسة التصنيع والتحديث، ممارسة الإبداع العلمي والفكري والفني والشعري بخاصة (الشعري يغسل اللغة، يخلخل التراكيب، يفرغ الألفاظ من ماضيها ويعلمها أن تقول ما لم تتعود قوله...)، ممارسة الحرية (وهذه صفة أدونيس)⁽³⁾، كل أولئك خطوطٌ علاجية مهمة لتجديد العربية وإصلاح حالها.

سنسلّم، مرحلياً، بثنائية اللغة، وعلينا أثناء سيرنا على درب العربية الجديدة أن نطوِّع الضغطين: الخارجي (ضغط اللغة الأجنبية- الإنجليزية بخاصة)، والداخلي (ضغط

(1) عادل مصطفى: فصل «فقه الديمقراطية»؛ في كتاب «صوت الأعماق»، دار النهضة العربية، بيروت، 2004

(2) يقول شبلي شميل في «المجموعة ج1» إن اللغة «تحيا بحياة الأمم، وحياة الأمم إنما تكون بعلومها وصناعاتها... ومن يوم تحول علم الطب في مدارس مصر وسورية إلى الإنجليزية والفرنساوية فقدت العربية أقوى أركانها العلمية حتى صار من الصعب عليها جداً اللحاق بالعلوم الطبيعية في سيرها السريع».

(3) يقول أدونيس في «المحيط الأسود»: «ليست مشكلة اللغة العربية، في تقديري، مجرد مشكلة في النحو والصرف، أو الفصحى والدارجة. أو لنقل: إن مشكلة اللغة العربية ليست لغوية، في المقام الأول، وإنما هي مشكلة عوائق دينية وسياسية تشل الإبداعية العربية، وتعطل طاقات التجديد. فلا مجال، في المجتمع العربي، لإبداع حر بلا قيود، يحرك اللغة العربية، ويصعد بها إلى ذروات وآفاقٍ جديدة: يفتِّقها، ويفجرها، يبعثُ تنشأ تسميات جديدة، وألفاظ جديدة، وصيغ وتراكيب جديدة. وبحيث تصبح اللغة متحركة وحية كمثل الحياة وكمثل الجسد، لا مجرد قواعد جامدة في الرأس. كلا، لن تتقدم اللغة العربية، مهما جُددت أو يُسرَّت طرق تدريسها، مادامت ترقد في سرير هذه المؤسسات الإيديولوجية. بل إنها، على العكس، ستزداد انهياراً، ويزداد العزوف عنها. هل تريدون، أيها الحريصون على اللغة العربية، أن تظل هذه اللغة حية، نامية، خلاقاً؟ إذاً، أحيوا الإبداع، والكتابة، والتفكير. أحيوا الحرية». (أدونيس: المحيط الأسود. دار الساقي، 2005، ص 441-442)

اللغة المحكية_العامية)، أن نهادن، مرحلياً، ونعترف بسلطان هاتين اللغتين وتعامل معهما بوُدٍّ، ونسترفدهما بحيث تقترب لغتنا العربية من الشتين وتفيد من مزاياهما. تأخذُ عنهما وتستوعبُ وتتمثل، ثم تحيلُ إلى كيانها وبنيتها، مثلما فعلت على مر العصور السابقة على سيبويه والخليل. علينا أن نُقربُ الفصحى من المحكية (في الصحافة والإذاعة والفضائيات كالجريدة، والإنترنت، وبقية الوسائط)، وأن نقرب المحكية من الفصحى، كما يحدث تلقائياً مع انتشار التعليم والثقافة، وكما يحدث حين نشجع الأدب المحكي الذي يماشُ الفصحى ولا يكاد يختلف عنها اختلافاً نوعياً (مثل أغنيات أحمد رامى في السابق، وأشعار ماجد يوسف في الحاضر).

شيئاً فشيئاً ستنمو الفصحى وتنتعش، ولا تزال تذوب العامية في بطن الفصحى الجديدة حتى تتقلص الفجوة الفاصلة بينهما وتصبح الفصحى الجديدة لغةً محكية لا تفارق اللسان، تصبح «لغة حية».

ثم علينا مواكبة التحول اللغوي أكاديمياً، مع تقنيه وتقعيده أولاً بأول، مثلما تفعل الأمم المتطورة لغوياً. إنه ضبطٌ لإيقاع التحول حتى لا تسير الأمورُ كيفما اتفقَ ويذهب القومُ شذراً مَذراً. «إن اللغة لفي سيرورة دائمة وتحول دائم. وهناك ألف سببٍ يلجُ على الألفاظ أن تخرج من جلدها وتكتسي معاني جديدة غير ذاتِ صلةٍ بمعناها القديم. ومادامت اللغةُ في تغيرٍ مستمرٍ فمن الطبيعي أن تواكبها في ذلك علومُ اللغة المنوطُ بها رصدُ الظاهرة اللغوية وضبطُ حركتها، وأن يكون نهج العلوم اللغوية توتراً محسوباً بين «المعيارية» و «الوصفية»: معيارية تحفظ اللغة من التحلل والانهيال، ووصفية تفتح له آفاقاً للتطور والارتقاء»⁽¹⁾.

1 عادل مصطفى: «مغالطة التأويل»، في كتاب «المغالطات المنطقية»، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، ص 237

هل العربية لغة صعبة؟

لعل السؤال الصحيح في هذا المقام هو: هل هي صعبةٌ مجانية؟ صعبةٌ بلا مقابل؟! الحق أنها إن كانت صعبةً فإنما هي الصعوبةُ الناشئة عن الثراء كما يقول د. مفيد أبو مراد. «والواقع أن العربية غنية جداً بفضل مؤهلاتِ للغنى اللامحدود، أشهرها أربعة: (أ) الغنى الاشتقاقي... حتى أن المادة اللغوية الواحدة (الجذر الثلاثي) يمكن أن يتولد منها عشرات بل مئات من المشتقات، التي لا يُستعمل منها إلا جزءٌ قليل. فهي أشبه برصيدٍ مصري مفتوح، لك أن تبقيه على حاله الأصلي، أو أن تسحب منه ما تشاء، مستخدماً وسائلَ متنوعة وأساليبَ عديدة للتنفيذ أو للإعمال. (ب) الغنى الجغرافي أو الأفقي، وينجم من تأثير اللسان بالبيئتين الطبيعية والاجتماعية. ونظراً لاتساع رقعة الناطقين بالعربية، والمتعاملين بها من مسلمين أعاجم ومستعربين غير مسلمين، فمن الطبيعي أن تتنوع أساليبُ النطق، والتراكيب التعبيرية، والاصطلاحات. إلخ. (ج) الغنى التاريخي أو العمودي الناجم من تعاقب الاستعمالات والحضارات والمؤثرات. (د) الغنى الاقتباسي، بحيث يمكن توظيف ألفاظٍ عربية لتأدية معنى مضاف كالملاء المصرفية، والبرق، والتحويلات.. أو إدخال ألفاظ أعجمية، تعرّب فتجري مجرى المادة اللغوية العربية، كالفلسفة والفلم والفردوس والكلية والهدرجة والأكسدة.. إلخ. ومن الطبيعي أن يتعذّر على طالب العربية أن يحيط بجماع هذه الثروة اللسانية المعجزة. ولكن ليس من الطبيعي أيضاً أن يقصر الطالبُ همّه اللساني على ما يعنيه من أمر اللغة، فيكتسب ما تيسر من عناصر المادة الأولية اللغوية وأواليات النحو والصرف، وأواليات البلاغة والعروض والألسنية؟ وهي عدة كافية لتوفير الحد الأدنى من التراكيب والمفردات الضروري له للتعامل مع محيطه الاجتماعي والمهني، وللتصرف باللسان كأحد أبنائه، بل كسيدٍ من سادته. وهل يحتاج غير المتخصصين باللغة إلى أكثر من هذا؟!»⁽¹⁾.

(1) د. مفيد أبو مراد: إشكالية العامي والفضيح في اللسان العربي - مقدمة كتاب كامل صالح «يوسف الخال، حياته ودعوته اللغوية»، دار الحدائق، بيروت، 1998.

أما حركات الإعراب (أي اختلاف الحرف الأخير أو الأحرف الأخيرة في الكلمة حسب موقعها من الإعراب) ونجد مثله في اللاتينية وفي اللغات السامية القديمة وفي كثير من اللغات القديمة، فهو بغير شك صعوبة كبرى. غير أنه صعوبة مجزية، ووجوده في اللغة العربية يمنحها مزايا تعبيرية وطاقات بيانية وموسيقية هائلة. هل الموقع من الإعراب سوى موقع من المعنى؟ الإعرابُ يضمنُ تماسكَ المعنى فيتيح للعربية مُراعماً كثيراً للقيم الشكلية الدالة¹، يتيح لها التقديم والتأخير (كأن عظامها من خيزران كما يقول مارون عبود)، ويتيح تبديل الصدارة والخلفية بما يقتضي الحال («الله أعبد» غير «أعبد الله»، معنوياً وعروصياً)، وتيسير التقفية في الشعر وحشد الدلالة عند القافية بحيث توتّي أثراً شعرياً جمالياً وتتنعج السامع من نفسه وترمي به في الوجد. إنه الخاصة البوليفونية الكامنة في العربية، والتي تجعلها مغرّدة بالطبيعة شعرية بالوراثه، وتسمح لها أن تتأود دون أن تنقص وتتمايد دون أن تنخسف، وتتيح لها أن تتراقص بليونه وأرجلها ثابتة على الأرض (بل لعله يتيح لها أن تكون أكثر دقة علمية وإبانه فكرية!).

الكاتب بالعربية كالعازف على البيانو: لديه أكثر من اعتبار يراعيه في الوقت الواحد! إنه لأمرٌ عسيرٌ وخُطّةٌ صعبة، ولكنها صعوبة الثراء، صعوبة الجمال.

وحركات الكتابة.. صعوبة بلا ريب، ولكننا نعلم أنه بالنسبة للقارئ المتمرس لا لزوم للتحريك في أغلب الكلام، وأما لغير المتمرس فإن تقنيات الطباعة الحديثة قد حلّت هذه المشكلة المزمّنة من حيث لا نحتسب. العربية لغةٌ تُكتَب على ثلاثة أسطر، وتُقرأ مثلما تُكتَب (بمراجعة قواعد بسيطة) بدقة تامة وكمالٍ عجيب.

والثنى وتصريفاته وإعرابه.. صعوبة بلا شك تكاد تنفرد بها العربية؛ ولكن أليس «اثنان» عدداً ذا وضع خاص؟ ثمّة في الوجود علاقات لا تكون إلا «ثنائية»، وتنبئنا السيكلوجيا الحديثة أن «الجماعة» تبدأ من العدد «ثلاثة»، أما «الاثنان» فليسا

(1) «الشكل الدال» Significant Form عند كلايف بل هو ذلك التنظيم الخاص، أو الحيك الخاص، الذي يتخذه الوسيط الحسي للعمل الفني (الكلمات في فنون القول)، والذي من شأنه أن يثير في المتلقي انفعالا استيطيقياً (جمالياً).

«جماعة» بأي حال، وفي العلاج النفسي الجمعي تمر الجماعةُ بمرحلةٍ غيرِ ناضجةٍ تظهر فيها الثنائيات أو «الأزواج» pairs، ولا تصبح الجماعةُ جماعةً بحق إلا بعد تلاشي هذه الثنائيات. الاثنان إذن تصنيفٌ عددي قائمٌ بذاته، واللغة التي تغطي ذلك دليلاً هي، على صعوبتها، لغةٌ أكثرُ إبانةً وأدقُّ تصويراً.

صفوة القول أن العربية، بعد كل الذي قلناه عن منشئها العشوائي الغامض والمتبس وعن «صناعيتها» و«لاطبيعتها»، قد تجاوزت منشأها ولم تعد تنجرح بانجراحه⁽¹⁾، هي لغةٌ بديعةٌ خلاصةٌ البنيان، وأنت مع العربية بإزاء وحشٍ خرافي جسيم، لو أمكنك أن تُروِّضه وتستأنسه لفعلتَ به الأفاعيل. هي ثروةٌ طائلة تركها لنا الأجدادُ سادة الأرض في تجليهم، ومن السفاهة أن نتنازل عنها ببساطة. إنها بحاجة إلى هندسة إصلاحية «جزئية» piecemeal «فايبة» fabian لا إلى ثورة عارمة هادمة لا تُبقي ولا تذر، بحاجة إلى العلاج لا البتر. بحاجة إلى أن نفتدي بالسلف في الخصلة التي جعلتهم سادة الأرض يوماً، في روحهم الاجتهادية ذاتها وليس في أي شيء آخر، فنفكر مثلما فكروا، ونجتهد مثلما اجتهدوا.

لِنَعْتَرِفْ أن العربية تعاني من بعض الصعوبات المجانية، وأشهرها تمييز العدد، وبعض العيوب البنيوية مثل:

- غياب خاصية اللصق الأفقي (التركيب أو إدخال الضمائم_ البادئة واللاحقة أو البوادي واللوحي)، وهي خاصية مهمة في لغة العلم والفكر.

- عدم وجود كلمة تربط المضاف بالمضاف إليه، الأمر الذي يورث لبساً.

- عدم السماح بأكثر من مضافٍ للمضاف إليه الواحد، وهو عثرةٌ بلا ضرورة.

(1) انظر «مغالطة المنشأ» genetic fallacy، في كتابنا «المغالطات المنطقية»، مرجع سابق، ص 41-49

- تُعذُّرُ النسبة إلى التسميات المركبة الطويلة..

إلى غير ذلك من العيوب وأوجه القصور التي ينبغي أن نتناولها بالإصلاح والتعديل، ونجعل منها مادةً للتجديد اللغوي ومضماراً للسعي الإصلاحي الحثيث، والتي يعرض هذا الكتاب لنماذجٍ طليعيةٍ مهمةٍ منها.

لا أتوقع ولا أنتظر أن يلبي شيوخنا المحافظون نداءً التجديد. ومن يدري لعل وجود حزبهم الغيور المحافظ أن يخدم مسيرة التجديد ويعصمها من الميل والشطط!

لغتنا العربية:
لا هي عاجزة ولا معجزة!

أبدأ بالسؤال : هل العربية المعاصرة في أزمة؟

طبعاً هناك فريق من الأدباء والمثقفين يرى أن العربية بألف خير. هل يمكن أن تكون لغتنا في أزمة - «هذه اللغة المعجزة - أصل الجمال التعبيري»؟ بل هناك من المتعصبين مَنْ يعتبر اللغة العربية أصلاً للغات الأرض كلها، منها نشأت كل اللغات وعنها تفرّعت، ويكفي الوقوع على كلمة بالعربية وأخرى تشبهها في لغة أجنبية ليصيح هؤلاء: أترون؟ العربية أصل لكل اللغات!

هذه النظرة المتعصّبة لا تنمّ إلا على جهل أصحابها، ولا تؤدّي إلى غير الإساءة إلى اللغة ذاتها. أن نحبّ لغتنا ونحرص عليها أمر طبيعي ومشروع، فهي منّا وإلينا، مثل أبنائنا تماماً. أما أن نغالي في هذا الحب، فنسبغ عليها الإعجاز، ونرفعها إلى مقام القداسة، فأمر ينافي المنطق والتاريخ. إذا رفعناها إلى درجة الإعجاز والقداسة فمعنى ذلك أنها قيمة ثابتة، لا تتغيّر ولا تبدّل، لا يحقّ لنا تطويرها أو التصرف فيها، وهذا لا يؤدّي إلا إلى جمودها ثم موتها!

من ناحية أخرى هناك نظرة «عصرية» متطرّفة أيضاً. هذه النظرة المتطرّفة تعتبر اللغة العربية لغة قاصرة عاجزة، لا تستطيع التطوّر واللاحاق باللغات العصرية الراقية. العربية في نظر هؤلاء «لا ترضي رجالاً مثقفاً في العصر الحاضر، إذ هي لا تخدم الأمة ولا ترقّيها، لأنها تعجز عن نقل نحو مئة علم من العلوم». يقارن هؤلاء اللغة العربية باللغات الأوروبية المعاصرة التي تتسع للحضارة الحديثة، بكل علومها ومعارفها وأدابها، ويخلصون إلى أنّ اللغة العربية عاجزة.

ليست العربية معجزة، ولكنها ليست عاجزة أيضاً. العربية، كغيرها من اللغات، تترقي وتنحطّ، تتطوّر وتتأخّر، تبعاً لارتقاء الناطقين بها وانحطاطهم. العربية مرآة للعرب أصحابها، وكما يحاول العرب في العصر الحديث اللحاق بقطار الحضارة وتخطّي مئات السنين من الجهل والتخلّف، كذلك تحاول العربية تجاوز عصور الجمود لتدرك اللغات العصرية الراقية. المجتمع العربي اليوم في أزمة، ولكنها ليست أزمة قاتلة لا مخرج منها،

والعربية أيضا في أزمة لكنها أزمة يمكن ، بل يجب تجاوزها. ربما كان تطوّرنا ، وبالتالي تطوّر لغتنا ، بطيئا صعبا ، لكن لا طريق أمامنا سوى هذا الطريق.

السؤال الثاني : هل لغتنا العربية صعبة؟

لا يمكن لعاقل أن ينكر ما في العربية من صعوبة ، وإلا فمأسر الأخطاء المتفشية على ألسنة المذيعين والخطباء ، وعلى أقلام الصحفيين ، بل والكتّاب أحيانا؟ هل نتهم جميع هؤلاء بالجهل والتقصير وتبرئ ساحة العربية؟ العربية لغة صعبة ، ولا أقول أصعب اللغات ، ومنشأ صعوبتها الأساسي أنها ما زالت في معظم أحكامها المعجمية والمبنوية تخضع للقواعد الكلاسيكية التي وضعها رجال اللغة قبل مئات السنين. من نواحي الصعوبة ، مثلا، الإعراب : فحركة الآخر المتغيرة تبعا لموقع الكلمة في الجملة عبء ، وأي عبء. لا أقول إن الحديث بالفصحى العربية إعجاز وعبقريّة ، لكننا لا نستطيع إنكار ما فيه من صعوبة. ثم هناك رسم الحروف واختلافها تبعا لموقع الحرف من الكلمة ، وهناك **كتابة الهمزة** ، الخطأ هنا يتجلى طبعا في الكتابة لا في الحديث. لا يزعمن أحد أنّ كتابة الهمزة سهلة ، لا تعقيد فيها ولا إشكال ، فجميع المعلمين يحسّون هذه «السهولة» على جلودهم ، ثم انظروا في الصحف والكتب لتعرفوا مدى هذه «السهولة». هناك أيضاً **السماع في العربية** : جموع التكسير ، أبواب الثلاثي المجرد ومصادره ، المذكر والمؤنث ... والسماع نحفظه من المعاجم وكتب اللغة ولا تحكمه القواعد.

هذه الصعوبة في معجم العربية ونحوها دعت كثيرين من الأدباء والمفكرين المعاصرين إلى التفتيش عن الوسائل لإصلاح اللغة وتيسيرها : اقترح بعضهم إلغاء الإعراب ، وقراءة الكلام كلّ ساكن الأواخر. هؤلاء طبعا يستحقّون في نظر التلاميذ جائزة نوبل. واقترح آخرون كتابة العربية بأحرف لاتينية ، وطه حسين اقترح على مجمع اللغة العربية إصلاح الخط العربي بحيث يتخذ كلّ حرف شكلا واحدا لا يتغيّر ، وعليه لا يتّصل الحرف بما قبله او بعده من الحروف. بل إنّ بعضهم ، وهذا كثير ، اقترح الكتابة بالعامية وبأحرف لاتينية أيضاً!

لا يمكن اتهام جميع دعاة الإصلاح هؤلاء بالشعبوية، ولا يمكن الزعم بأنهم لا يعرفون العربية أو لا يكتنون لها الحب والتقدير. هذه المقترحات لإصلاح اللغة، ولم نذكرها كلها طبعاً، هي اعتراف صريح بصعوبة اللغة وبضرورة إصلاحها لتسهيل على الناطقين بها من جهة، وليسهل عليها استيعاب الحضارة الجديدة من جهة أخرى.

جميع دعوات الإصلاح هذه سقطت، وأشك في نجاحها يوماً، حتى ما يمس منها الشكل لا الجوهر. سقطت هذه الدعوات لأسباب خارجة عن اللغة ذاتها، ولكنها أسباب هامة لا يمكن تجاهلها أو التغلب عليها بسهولة. العامل الأول في سقوط هذه الدعوات هو **العامل الديني**: فالعربية هي لغة القرآن الكريم - «**قرآنا عربيا غير ذي عوج**» - والقرآن والإسلام حفظا هذه اللغة في القرون المظلمة من الضياع والاندثار، لهذا يصعب على العربي عامة، والعربي المسلم خاصة، أن يرضى حتى بالإصلاحات الشكلية في العربية، ناهيك عن الإصلاحات الثورية. ثم هناك **العامل القومي**: فالعربية تُعتبر، بحق، من أهم الروابط بين الشعوب العربية، إن لم تكن أهمها. كيف يتفاهم الجزائري والفلسطيني والعراقي لولا قيام الفصحى عاملا مشتركا لهم جميعاً؟ إذا كان العصر الحديث عصر القوميات، بما فيها القومية العربية، فإن اللغة الواحدة من أهم مقومات هذه القومية. لذلك لم تكن جهود رواد القومية العربية في إحياء التراث العربي واللغة العربية إلا إدراكا واعيا لقيمة العربية وفاعليتها في المجال القومي. ثم هناك أخيراً عامل ثالث هو أننا، لا يمكن إنكار ذلك، **محافظون يصعب علينا التغيير** في مجالات كثيرة، لا في اللغة فحسب. لهذه الأسباب سقطت الدعوات الإصلاحية في اللغة جميعها، المتطرفة منها والمعتدلة، ما يمس الجوهر وما يتناول الشكل أيضاً. سقطت الدعوة إلى العامية، كما سقطت الدعوة إلى إلغاء الإعراب، والدعوة إلى تغيير رسم الحرف، ولم تنجح في معظم البلاد العربية حتى الدعوة إلى الكتابة بالأرقام العربية!

دعوات الإصلاح جميعها سقطت بسبب العوامل الخارجية المذكورة. هذه العوامل «حمت» الفصحى من كل تغيير أو تطوير جذري، وهذه العوامل ذاتها هي الأساس الأول لنشوء **الازدواجية** الحادة في لغتنا العربية: لغة طبيعية نعيشها في البيت والشارع،

وأخرى نتعامل بها في الصحيفة والكتاب. لو تطوّرت العربية تطوّراً طبيعياً، دونما تأثير للعوامل الخارجية المذكورة، لكانت اليوم لغات مختلفة، كلّ بلد عربي ولغته الخاصّة به، كما حدث للاتينية. في مالطة مثلاً تحوّلت اللهجة المحلية، وهي لهجة من أصل عربيّ، في غياب العوامل الخارجية المذكورة، إلى لغة مستقلّة وبأحرف لاتينية.

دعوات الإصلاح جميعها سقطت، إلا أن العربية لم تسقط، ولا يمكن أن تسقط. حتى مشكلة العامية والفصحى التي شغلت المفكرين والأدباء مدّة طويلة استطاعت اللغة، بشكل أو بآخر، أن تعايشها وتتخطاها. لم تلغ الفصحى ولم تلغ العامية، إلا أن العامية أخذت تقترب من الفصحى، بسبب وسائل الاتصال وانتشار التعليم والثقافة، كما أن الفصحى أخذت «تنزل» شيئاً فشيئاً إلى العامية، تتأثر بها وتستقي منها معجمياً ومبنوياً. هناك شبه تعايش في أيامنا هذه بين الفصحى والعامية، وإن كان لا يخلو من مشاكل. ثم إن العامية تشكّل في هذه الأيام منظومة لغوية هامة لا غنى عنها لشاعر أو أديب، والفصحى ظلّت، إلى حدّ بعيد، الأداة الرسمية للشاعر والأديب في معظم ما يُكتب.

السؤال الأخير: هل تستطيع العربية، في نطاق قدراتها والقيود المذكورة أعلاه، أن تتطوّر وتستوعب الحضارة المعاصرة؟ الجواب إيجابيّ طبعاً. العربية قادرة على استيعاب الحضارة المعاصرة، لكن هناك عوامل معوّقة، تقوم فينا نحن أساساً لا في اللغة، يجب تذليلها وتخطّيها.

فالعربية من أقدر اللغات على الاشتقاق: هناك ثلاثة عشر وزناً للثلاثي ومزيداته (المجهول في العربية لا يعدّ وزناً كما في اللغة العبرية مثلاً)، وهناك أربعة وأربعون وزناً لمصدر الثلاثي المجرد وحده! ثم هناك الصياغة الثانوية التي عرفتها العربية حتّى في العصور الوسطى (تقوى، تجارة، وفي اللغة المعاصرة: تمذهب، تمركز، تقييم). وهناك المصدر الصناعي عكاز كلّ المترجمين، ودليل الحائرين (ماهية، هوية، أنانية، فتوية، تعدّدية...). بهذه اللغة وبهذه الوسائل المتاحة فيها استطاع الأوائل ترجمة واستيعاب الحضارات الإنسانية الراقية كلّها، إبان العصور الوسطى، واستحدثوا بذلك مئات بل

آلاف الألفاظ الجديدة، سواء كانت عربية الأصل أو أجنبية. نحن اليوم قادرون على فعل ما فعله الأولون، إلا أن هناك معوقات كثيرة يجب التغلب عليها، لتمكين اللغة من مواجهة العصر وحضارة العصر.

العائق الأول هو **انعدام الثقة بالنفس** والشعور بالنقص، وهذا يولد فينا التعصب والمحافظه والتهيب من التجديد. آباؤنا في العصر العباسي كانوا أقوياء، واثقين بقدراتهم، فلم يترددوا في اقتباس العلوم والمعارف الأجنبية، وابتكار الألفاظ والمصطلحات تبعاً لهذه المفاهيم الجديدة، سواء ما كان منها أجنبياً، أو عربياً حملوه الدلالات الجديدة. أما نحن اليوم فتعلو أصواتنا بالشكوى كلما جدد أديب أو ابتكر شاعر. كأنما نحن عبيد للغة لا يحق لنا تغيير فيها ولا إضافة إليها. كأنما كل فكرة جديدة هي «غزو ثقافي» وكل مصطلح جديد هو هدم وتجنّ على «لغة الضاد».

العائق الثاني هو **الفوضى**، وخاصة في الترجمة والتعريب. في دمشق مجمع علمي للغة العربية، وفي القاهرة مجمع، وفي بغداد مجمع أيضاً، بل إن دولاً عربية كثيرة، كما نسمع، تقيم مجامع أخرى جديدة، ليكون الاستقلال تاماً غير منقوص! لا بأس في إقامة المجمع العلمية المحلية للغة العربية، لكن بشرط إقامة مجمع واحد موحد، تابع للجامعة العربية مثلاً، إليه ترفع كل المقترحات، وفيه تتخذ القرارات، ومنه تعمم إلى كل وسائل الاتصال العربية، من فضائيات وتلفزيونات وإذاعات وصحف، وإلى كل المؤسسات التعليمية والثقافية.

ثم إن عملية الترجمة والتعريب واستحداث المصطلحات في المجمع العلمي يجب أن تكون سريعة لتكون ناجعة أيضاً. لا يمكن أن يخرج علينا المجمع بترجمة للتلفزيون (مرناة) بعد أن تعرّفنا على التلفزيون في كل بيت باسمه الأجنبي. لن يكتب لنا النجاح إذا ترجمنا الترانزستور بعد أن عرفه الرعاة في الجبال باسمه الغربي. ثم ما المانع من قبول الأسماء الغربية أيضاً لمسميات غربية استوردناها جاهزة من الغرب؟ ألا تحفل اللغة العربية، ولغة القرآن الكريم أيضاً، بمئات وآلاف الألفاظ من أصل غير عربي؟

بالإضافة إلى جهود المجمع العلمي السريعة الناجعة، يجب أن تضاف الجهود الفردية للجنود المجهولين في حقلَي الترجمة والصحافة خاصّة. كلّ ترجمة مقبولة أو استحداث معقول يجب الاعتراف بهما ونشرهما وتعميمهما. فقد ساهمت جهود الأفراد في عصرنا هذا، من كتّاب و مترجمين وصحافيين، في إثراء اللغة العربية، أكثر مما ساهمت المجمع اللغوية مجتمعة. انظروا كيف ترجم أحمد فارس الشدياق «السوشاليزم» إلى «الاشتراكية» - ترجمة لا أدقّ ولا أجمل. كثيرون اليوم لا يعرفون ما «السوساليزم»، ولكنّ الجميع يعرفون ويفهمون «الاشتراكية»! هذا مثال للترجمة الموقفة يضمّ كلّ السمات التي نريدها.

عائق أخير في تقدّم اللغة وتطوّرها هم **جماعة المحافظين والرجعيين**: يقفون في وجه كل تجديد ويحاربون كلّ تطوّر، كأنهم وحدهم القيّمون على اللغة، الغيورون عليها. هؤلاء «الغيورون» تجدهم بين الأدباء وأعضاء المجمع حينا، وبين المعلّمين والصحفيين أحيانا. هؤلاء يسيئون الى اللغة وهم يظنّون أنهم يخدمونها ويحافظون عليها. قبل أيام قليلة فقط حدّثني أحد الأصدقاء أن معلّما (للعلم!) اعترض على ورود تركيب من مضافين لمضاف إليه واحد: يجب أن نقول «سيف زيد ورمحه» في رأي هذا الأستاذ، أما «سيف ورمح زيد» فخطأ إن لم يكن خطيئة! لا أعرف لماذا أجاز القدماء لأنفسهم أن يقولوا «دخل وجلس زيد» ولا نجيز نحن لأنفسنا أن نقول «كتاب ودفتر التلميذ»، ثمّ من يستطيع أن يقاوم هذا التركيب الجديد؟

أخيراً، وبعد التغلّب على العوائق المذكورة، لا بدّ من وضع المعاجم الحديثة للغة العربية. عيب علينا أن نستعمل **قاموس هانس فير** أو **قاموس شاروني** أكثر من القواميس العربية، مثل **المنجد** أو **الوسيط**، في البحث عن الألفاظ الجديدة. كانت في هذا المجال محاولة قاموس **الوسيط** مثلاً، إلا أن الوسيط وحده لا يكفي، ناهيك أنه غدا في أيّامنا هذه غاية في القدم. لا بدّ من معاجم حديثة، تصدر عن مؤسّسات رسمية، تقرّ التجديدات والابتكارات، وتعمل على توحيدها وتعميمها أيضاً. كذلك يجب وضع

كتب النحو الجديد للغة الحديثة المعاصرة، لتستوعب وتقرّ كلّ ما جدّ على الجملة العربية المعاصرة. هل هناك لغة معاصرة تطبّق عليها قسراً كتب وقواعد في النحو وضعت قبل مئات السنين، عدا لغتنا العربية - «لغة الضاد»؟

لا بدّ للعربية أن تتطوّر لتستوعب الحضارة المعاصرة، وهي قادرة على ذلك، بل قد تطورت كثيراً رغم العوائق والمعوقين. إلا أن تطوّر اللغة يعاني، غالباً، من البطء والفوضى، فلنساعدنا نحن الناطقين بها على التطوّر، نتطوّر نحن ونعينها على التطوّر أيضاً!

متى نؤلف نحو حديثا
للغتنا الحديثة؟

تتطوّر اللغة الحيّة بتطوّر الناطقين بها، وتتغيّر بتغيّر أحوالهم؛ من عصر إلى عصر، ومن مستوى حضاريّ فكريّ ثقافيّ إلى آخر. هذا ما حدث للغتنا العربية أيضا: تطوّرت تطوّرًا هائلًا في العصور الوسطى بتطوّر الناطقين بها، من مجتمع صحراويّ قبليّ إلى إمبراطورية عظمى ورثت الحضارات القديمة كلّها، حتى غدت تبعًا لذلك أرقى اللغات آنذاك؛ وتراجعت في ظلّ الدولة العثمانية حتى بلغت الحضيض، وتهدّدها الضياع والانقراض.

في عصرنا هذا أيضا واجهت لغتنا حضارة أرقى منها وأوسع، فكان لا بدّ لها من التطوّر معجما ونحوا، وبسرعة أيضا، لتمكّن من اللحاق باللغات الوافدة. على هذا النحو تطوّرت لغتنا المعاصرة تطوّرًا كبيرا بجهود آلاف المترجمين والصحافيين والمبدعين، أكثر ممّا تطوّرت بجهود مؤسّسات رسمية لم تكن أساسا في المراحل الأولى، حتى غدت اليوم مختلفة اختلافا بيّنا عن لغة الأقدمين. لعلنا لا نلاحظ بوضوح كل التغيير الذي طرأ على اللغة في عصرنا هذا، لقربها منّا، واعتيادها في قراءتنا وكتاباتنا. لكن لو طالع سيبويه ومعاصروه نصّا من لغتنا اليوم لأنكروه تماما، ولم يفهموا منه إلا القليل القليل!

يتمثّل تطوّر لغتنا الحديثة في مجالين أساسيين: الأوّل هو استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة **بالابتكار والاشتقاق والنحت والتعريب**، وبذلك انضافت إلى لغتنا العربية آلاف الألفاظ والتراكيب والتعابير الجديدة، بعضها واضح نعرفه، وبعضها يتردّد على ألسنتنا وأقلامنا، حتى المحافظين منّا، دونما إدراك لأصله الأجنبيّ في أحيان كثيرة.

المجال الثاني هو التطوّر والتجديد في مبنى الجملة، أو في النحو ذاته، وهو تطوّر لا تلحظه العين دائما، لأنّ القارئ يمرّ بهذه الأساليب الجديدة فيألفها حتى يظنّها من الأساليب الكلاسيكية التي يميزها النحو والنحاة. ثمّ إنّ إصرار رجال اللغة والقائمين على المؤسّسات التعليمية، على تفسير كلّ التجديدات المبنوية بأحكام النحو الكلاسيكي، بالمنطق حينًا وبالقسر أحيانا، قد يوهم القراء، والمتقّفين أحيانا، أنّ لغتنا المعاصرة ما زالت محكومة بنحو سيبويه والكسائي، لا تشدّد عنه أو تخرج عليه. وإلاّ

فما معنى محاولات «النحاة» الجدد فرض القوالب النحوية الكلاسيكية على كلّ المباني الحديثة، المستقاة في معظمها من اللغات الأجنبية واللغات المحكيّة، وبالغت والقسر غالباً؟ لا أظنّنا نغالي إذا قلنا إنّ نحو لغتنا الحديثة قد تغيّر وتطوّر بحيث باتت **الحاجّة ماسّة إلى وضع نحو حديث للغتنا الحديثة**، تماماً كما وضع أجدادنا نحواً للغتهم التي تداولوها في تلك الأيام. هل يُعقل أن يحكم لغتنا اليوم نحو وضعوه قبل اثني عشر قرناً وأكثر، هل في اللغات المعاصرة كلّها لغة تعاني ما تعاني لغتنا حين تُفرض عليها، في عصرنا هذا، أحكام العصور الوسطى وأعرافها؟

واضح أنّ نحو اللغة المعاصرة يتأثر في تطوّره، كما أضحنا، بعاملين حاسمين: العامل الأوّل هو **الترجمة من اللغات الأخرى**، ولا أظنّ اللغة العربية عرفت عهداً ازدهرت فيه الترجمة من اللغات الأخرى، كمّا ونوعاً، كما نشهد في هذه الأيام. وكمن مترجم يتبنّى خلال عمله المضني مبنى الجملة الأجنبية، واعياً أو دون وعي، فيلاقي هذا المبنى الجديد قبولاً لدى القراء والكتّاب، ولا يلبث أن يشيع على الأقلام والألسنة، فيكتسب بذلك رواجه السريع وشرعيته. العامل الثاني طبعاً هو **لغتنا المحكيّة**، اللغة الطبيعية في حديثنا وتفكيرنا أيضاً. ففي عصرنا هذا لم يعد المبدعون يتهيئون «حماة الفصاحة» في نقل الأبنية المحكيّة إلى اللغة المعيارية، شعراً ونثراً، لتشيّع هذه الأبنية دونما حرج، وتغدو جزءاً لا يتجزأ من لغتنا الحديثة.

بل إن هذه الأبنية المستقاة من المحكيّة غالباً ما تضيف على النصّ مذاقاً طازجاً يلاقي هوى في نفوس قرائه، فيكفل له الشيوخ والانتشار الواسع. لعلّ نزار قباني، في هذا المجال، هو أكثر من استفاد من نحو المحكيّة وصياغاتها، في شعره السياسي بوجه خاصّ، فكان ذلك عاملاً بارزاً من عوامل انتشار شعره في كلّ مكان وعلى كلّ لسان!

لسنا هنا في مجال تعداد كلّ الأبنية الحديثة التي «خرجت» عن النحو الكلاسيكي، وسوّغها شيوعها في النصوص الحديثة، حتى غدت «شرعيّة» لا اعتراض عليها ولا استنكار، فذلك يحتاج إلى دراسات مستفيضة ينجزها رجال اللغة المتخصّصون وفي إطار أوسع مدى. أردنا فقط لفت الأنظار إلى هذه القضية الهامّة في لغتنا، وإلى حاجة لغتنا

الحديثة إلى نحو حديث، أسوة بجميع اللغات الحيّة المعاصرة. لذا فإننا نكتفي بإيراد أمثلة معدودة وقعنا عليها عرضاً، محاولين تفسيرها كما هي، دونما «تخريج» نحوي لها، أو «إعرابها»، كما هو دأب «الغيورين»!

• عودة الضمير على ما بعده

يعود الضمير في النحو الكلاسيكي على ما قبله، دون استثناء. نقول: عاد الرجل إلى بيته مساءً، ضمير الغائب، الهاء، يعود على الاسم قبله - الرجل. هذا هو المبنى الكلاسيكي طبعاً. إلا أن الأساليب الحديثة يعود فيها الضمير على ما بعده أيضاً، إما بتأثير اللغات الأجنبية التي نترجم منها، أو لسبب بلاغي يستدعي تقديم جزء من الجملة على آخر. على هذا النحو نقرأ ونسمع مباني كثيرة مثل: بعد هبوطه في المطار صرّح وزير الخارجية بأن ...، إنه مبنى شائع سائغ، ولم يعد يلقي المعارضة أيضاً!

• مضافان أو أكثر لمضاف إليه واحد

وهو مبنى شائع، رغم خروجه عن الأسلوب الكلاسيكي، بحيث لم يعد يعترض عليه أو يلتفت إليه حتى غلاة المحافظين. فكما نقول: كُتِبَ التلميذ ودفاتره، شاع وتشرعن في لغتنا الحديثة أن نقول أيضاً: كُتِبَ ودفاتر التلميذ، فلا اللغة العربية تضععت ولا نحوها استغاث طالبا النجدة!

• كلّ عام وأنتم بخير

وهو مبنى مستقى، في رأينا، من اللغة المحكيّة عرضنا له بكثير من التفصيل في موضع آخر من الكتاب، مبيّنين طريقة «الغيورين» في تخريجه، أو تطبيق النحو الكلاسيكي عليه قسراً، فلا حاجة إلى تكرار ذلك ثانية.

• ذات وكافّة للتوكيد المعنوي

من المعروف أن التوكيد المعنوي يقتصر على ألفاظ معدودة هي: كلّ، جميع، كلا،

كلتا، نفس، عين، كقولنا: قابلتُ المدير نفسه/ عينه. إلا أننا في لغتنا الحديثة نقول أيضاً: قرأت الكتاب ذاته، بمعنى نفسه، وشارك الأصدقاء كأفتهم، بمعنى كلهم.

• الكاف في غير التشبيه

تعتبر كتب النحو الكاف حرف جرّ، وتفيد التشبيه، كقولنا: وجهك كالبدر. بل يعتبرونها أحياناً اسماً مضافاً لما بعده إذا كانت الجملة قبلها غير مكتملة نحويًا، كما في بيت المتنبي: وما قتل الأحرارَ كالعضو عنهم... من حيث معناها لا تذكر المراجع الكلاسيكية سوى التشبيه، أما في اللغة الحديثة فكثيراً ما تستخدم استخداماً جديداً، بمعنى بصفة أو باعتبار، كقولنا: نحن كمعلمين (بصفتنا/ باعتبارنا معلمين) يجب أن نرفع من شأن اللغة العربية بين تلاميذنا. المحافظون لا يقبلون طبعاً مثل هذا الاستعمال للكاف، إلا أنه من الشيوع بحيث يفرض شرعيته.

• الجملة الاستفهامية مضافاً إليه

أدوات الاستفهام، سواء كانت حرفاً أو اسماً، لها حقّ الصدارة، بأسلوب النحاة، فلا ترد إلا في أول الجملة. لذا فإنّ الجملة الاستفهامية لا تشكّل عادة جزءاً من جملة كبيرة فيكون لها محلّ من الإعراب. إلا أنّ اللغة الحديثة أخذت شيئاً فشيئاً في استخدام الجملة الاستفهامية مفعولاً به، ومضافاً إليه أيضاً. الحالة الأولى منتشرة تماماً، بتأثير نحو المحكيّة ربما، حتى غدت مقبولة سائغة يأخذ بها معظم الكتّاب دونما حرج. ما أكثر ما نكتب ونقرأ، في الصحافة والأدب، جملاً مثل: لا أحد يعرف متى وقع الحادث، لم تعلن اللجنة من الفائز في المسابقة. أما أن تقع الجملة الاستفهامية مضافاً إليه فذلك أقلّ شيوعاً، وأغلب الظنّ أنه بتأثير الترجمة من اللغات الأجنبية. ما المانع، مع ذلك، من استخدام المبنى المذكور، كما هو في الجمل التالية التي عثرنا عليها في نصوص حديثة مختلفة:

- كان من المهم معرفة كيف تمّ تلقي نظريته في مصر.
- ... تجعل مسألة هل نحن لُغتنا واحدة أم إزاء لغات متباينة، مسألة ذات مغزى.
- من الصعب أن نتوصّل إلى فهم مسألة ما هي الوقائع التي يستند إليها هذا الخوف.
- ... لفحص هل يلائم النصّ أهداف القراءة، وهل يستحقّ الاستمرار في قراءته.

• بعضهم البعض

إذا كان تلاميذ الصفّ يساعد أحدهم الآخر فكيف نصوغ ذلك باستخدام الاسم بعض؟
في المباني الكلاسيكية هناك طريقتان للتعبير عن ذلك :

- يساعد التلاميذ بعضهم بعضا، كما في الآية القرآنية : « ... أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا » (فاطر 35 / 40). في هذه الحالة تعتبر بعض الأولى بدلا، والثانية مفعولا به، وهو مبنى جائز وشائع طبعا، سواء كان المبدل منه اسما ظاهرا أو ضميرا متصلا.

- التلاميذ يساعد بعضهم بعضا، كما في الآية القرآنية : « ... ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليأخذ بعضهم بعضا سخريا » (الزخرف 43 / 32). وهذا المبنى أبسط في تركيبه من سابقه، فهو من فعل وفاعل ومفعول به طبعا.

- يساعد التلاميذ بعضهم البعض / التلاميذ يساعدون بعضهم البعض . في هذين المبنيين تأثير واضح لنحو اللغة المحكية، لذا من الطبيعي أن لا نجد ههما في النصوص الكلاسيكية، وعليه فلا «تخريج» أو إعراب لهما أيضا، بل إن «الغيورين» يعتبرون ذلك خطأ فاحشا لا بدّ من «تصويبه»، رغم شيوعه في الصحافة، وفي الأدب أيضا !

• أفعال التفضيل، هل تظلّ المطابقة فيه مطلقة؟

من الأحكام المعروفة أنّ أفعال التفضيل « إذا كان معرّفاً بال فلا بدّ فيه من المطابقة »، نحو: البنت الكبرى، الرجلان الأفضلان. بكلمة أخرى، إذا كان أفعال التفضيل صفة

معرفّة بال، وهذا ما يهّمنا هنا، فحكمه أن يتبع ما قبله، الموصوف، في الجنس، أي في التذكير والتأنيث، فإذا قلنا البنت الأكبر كان ذلك خطأ. بناء على هذه القاعدة، علينا أن نقول: القرية الجملى (مؤنث أجمل)، الساحة الوُسعى (مؤنث أوسع)، النتيجة الرُوعى (مؤنث أروع) ! إذا استثنينا ألفاظا معدودة متداولة في اللغة (مثل: كبرى، صغرى، عظمى، سفلى، عليا، دنيا، قصوى، طولى...) نجد أن اللغة الحديثة لا تأخذ بهذا الحكم، بل تجعل أفعال التفضيل مذكّرا مفردا دائما؛ على حالة واحدة «جامدة» لا تتغيّر. فكثيرا ما نقرأ اليوم تراكيب مثل: القصة الأروع، الطبيعة الأجمل، الدولة الأقوى وهكذا! لعلّ الكاتب الصحفي **محمد حسنين هيكل** كان أوّل من أجاز لنفسه، حين كان محرّرا لصحيفة **الأهرام** قبل سنوات طويلة، أن يتجاهل الحكم المذكور. فكم من مرّة سمعناه وقرأناه يردّد تركيب **«الدولتان الأعظم»**، أي الولايات المتّحدة والاتحاد السوفييتي، يوم كانت العلاقات بين هاتين الدولتين شغل العالم الشاغل. قد يكون هيكل تأثر بالصياغة في اللغات الأجنبية وقد يكون استنقل «الدولتان العظيمان»، لكنّه بذلك أوّل من شرعن هذه الصياغة، ربّما، فلم تعد تنفر الأذن منها، وغدت اليوم صياغة يرمّ عليها «الغيورون» في صمت، دونما اعتراض أو احتجاج. لا يستطيع كلّ الكتاب، ولا الأذن تستسيغ تداول الأمثلة «الغريبة» المذكورة أعلاه في سبيل المطابقة. من واجبنا إذن القبول ببقاء أفعال التفضيل على حالة واحدة لا تتغيّر، مفرد مذكّر، باستثناء ألفاظ معدودة تداولتها لغتنا الحديثة. وسواء شرعنا هذه الصياغة أو استنكرناها، فالصحافيون والكتاب لن يعودوا إلى أحكامنا كلّما جلسوا إلى الكتابة، والحياة كفيلة بشرعنة كلّ ما تراه هي معقولا وسائغا!

• حتّى في سياقات حديثة

إذا كان الفراء مات وفي قلبه شيء من **حتى**، فلغتنا الحديثة أضافت إلى حتّى استعمالات لم يعرفها الفراء ورفاقه في العصور الوسطى. رغم ما نالته **حتى** من سمعة سيّئة، عند النحاة والتلاميذ، إلا أنّها على الغالب من نوعين:

1. حتى الجارّة، بمعنى إلى، والاسم بعدها يرد مجرورا، بلغة النحاة، فنقول: انتظرتُ حتى نهايةِ الدرس، أو المثال المألوف لدى النحاة: أكلتُ السمكة حتى رأسها. وهي حتى نفسها طبعاً التي يرد بعدها المضارع منصوباً بأن مضمرة، مثل: لا تأكل حتى تجوعَ (إلى أن تجوعَ).

2. حتى العاطفة، بمعنى وأيضاً، نحو: فرّ الجميع حتى القائد (وأيضاً القائد)، أو أكلتُ السمكةَ حتى رأسها. لكنّ اللغة الحديثة، كما ذكرنا، أضافت استعمالاً جديدة إلى حتى لا يجوز فيها اعتبارها جارّة، ويصعب القول إنها عاطفة لعدم ورود معطوف عليه قبلها. إنها صياغات جديدة تأثرت فيما يبدو بنحو لغتنا المحكيّة أو بالأساليب الأجنبية. للتمثيل لا للحصر:

يعترف بذلك حتى المعارضون.

لم يقبل المعارضون حتى الصمت.

حتى أنت تنكر كلّ ما حدث؟

• هو الآخر، هي الأخرى

هذا التركيب من تراكيب لغتنا الحديثة، ويعني: هو أيضاً، هي أيضاً. أغلب الظنّ أن هذا التركيب مصدره المحكيّة المصرية، (هوّ لآخر / راخر)، «تسلّل» إلى النصوص القصصية أوّل الأمر، ثمّ شاع على أقلام الكتّاب المصريين، وغير المصريين أيضاً.

• صياغات «انفعل» جديدة في لغتنا المعاصرة

كلّ من يتأمل لغتنا الحديثة يلاحظ بوضوح تزايد الوزن **انفعل** ومشتقاته في صياغات جديدة لم تعرفها لغتنا الكلاسيكية. هناك أفعال كثيرة في المصادر القديمة، من الثلاثي المجرد بوجه خاصّ، لا يُشتقّ منها وزن انفعل، وإنما تبنى للمجهول بدلاً من هذا الوزن. فنحن مثلاً نقول **كُتِبَ** ولا نقول **انكتب**، رغم أنه «مطواع» **كُتِبَ**، أو «المجهول» منه في دلالة لا شكله.

إلا أن لغتنا الحديثة، في منحها التبسيطي، تميل إلى **انفعل** بالذات لسببين: الأول أن هذا الفعل لا يحتاج إلى تشكيل، كما في المبني للمجهول، ولذا فإن استخدامه أسهل وأوضح طبعاً، خصوصاً في النصوص غير المشكولة. السبب الثاني هو أن لغتنا المحكيّة في جميع لهجاتها لا تعرف صيغة المبني للمجهول عادة، تماماً كما في العبرية التي يقوم فيها وزن **نفعال**، الموازي لوزن **انفعل** العربي، بديلاً للمجهول دائماً. وبتأثير المحكية أخذت «تسلّل» إلى اللغة المعيارية أفعال كثيرة بوزن انفعل لم تعرفها اللغة الكلاسيكية، أو هي «خروج» عن الأبنية الكلاسيكية في نظر المتشدّدين. هكذا بدأت تتخلّل لغتنا المعاصرة أفعال مثل: **انبني، انقاس، انغلق، انجرح، انطرح، انضاف، انسمع، انضرب، انقتل، انداس، انخلط**... بعضها شاع حتى ألفتها الآذان، وبعضها ما زالت الآذان تنكره، لكن لا أحد يستطيع إغاءه. في هذا السياق، لا بدّ أيضاً، كما نردّد دائماً، من تأليف قاموس معاصر شامل يشرعن مثل هذه الاشتقاقات الجديدة، وآلاف الألفاظ والمصطلحات المبتكرة والمعرّبة، ليشري بذلك لغتنا العربية ويوحّدها في هذه الحقبة الحرجة من تاريخها. هذا قليل من كثير من «نحو اللغة الحديثة»، أوردناه للتمثيل لا أكثر. فغايتنا هنا التنبيه إلى ضرورة تأليف نحو جديد، يتقّصى ويشرعن الظواهر النحوية والصرفية الجديدة كلّها في لغتنا الحديثة، لا تأليف هذا النحو، فهو يحتاج إلى جهود كبيرة، وسنين عديدة أيضاً.

دور الشدياق في
تطوير اللغة العربية

في هذه الأيام، ونحن نقف غير مرّة حائرين في البحث عن البدائل العربية لكثير من المصطلحات والتراكيب الأجنبية، حريّ بنا أن نتذكّر الجهود الجبّارة للروّاد الأوائل في بعث اللغة العربية وتجديدها، وأن نتعلّم منها أيضاً، وهو الأهمّ. واجه هؤلاء الروّاد الحضارة الوافدة أفراداً، دونما مؤسّسات أو معاهد للبحث أو مجامع لغوية، إلا أنّهم استطاعوا بالمواهب الفدّة والتضحيات الخارقة والعقول المنفتحة، أن ينتقلوا بلغتنا العربية من العصور الوسطى الى الحياة العصرية الحديثة، وفي دفعة واحدة الى حد ما.

من أبرز هؤلاء الروّاد، دونما شكّ، المصريّ رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873)، واللبنانيّ أحمد فارس الشدياق (1801-1887). ولعلّ في ولادتهما في السنة ذاتها، واتصالهما بالغرب في السنة ذاتها أيضاً، 1826، دلالة رمزية واضحة على التوازي والتشابه في دورهما في النهضة الفكرية الأدبية في الشرق الأوسط الحديث.

لا نغالي إذا قلنا إنّ الشدياق، وهو موضوع مقالتنا هذه، كان مُجمَعاً على قدمين: كان الشدياق متنوّع النشاطات والاهتمامات، مجلّياً فيها جميعاً، ولئن حاول بعضهم التعقيم، بشكل أو بآخر، على هذه العبقرية الفدّة، فإن كثيراً من النقاد والباحثين⁽¹⁾، فيما بعد الحرب العالمية الثانية خاصّة، عادوا إلى هذا التراث الضخم، ونوّهوا بجهود «جبّار القرن التاسع عشر»، مشيرين إلى دوره الكبير في تجديد لغتنا العربية، وإسهامه في استحداث مصطلحات كثيرة في «لغتنا الشريفة»، تجري اليوم بيسر على أقلام الكتّاب والسنة المتحدّثين.

ولد الشدياق في الحدث قرب بيروت سنة 1801 لعائلة مارونية عريقة، وعاش في لبنان حتى 1826 في ظروف قاسية، فقدت فيها أسرته الوالد يوسف الشدياق، ومالها

(1) أوّل كتاب عن الشدياق هو كتاب بولس مسعد، فارس الشدياق (القاهرة، 1934)، ثمّ ظهر كتاب مارون عيود، صقر لبنان (دار المكشوف، بيروت، 1950)، وهو كما يظهر من عنوانه يناصر الشدياق في حماس، منوّهاً بشخصيّته وأعماله. هناك أيضاً كتابان لعلّهما أفضل المراجع عن الشدياق وأعماله، الأوّل هو كتال عماد الصلح، أحمد فارس الشدياق آثاره وأعماله (بيروت، 1980)، وبين أيدينا الطبعة الثانية، بيروت، 1978؛ والثاني هو كتاب محمد الهادي المطوي، أحمد فارس الشدياق (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989) بالإضافة إلى كتب أخرى، ومقالات كثيرة تناولت بعض جوانب نشاطه، يضيّق المجال هنا عن ذكرها جميعاً.

ومكانتها السياسية والاجتماعية، وذلك في عهد الأمير بشير الشهابي الذي حكم لبنان فترة طويلة (1789-1840)، تابعاً لأحمد باشا الجزائر والي عكا، فأشاع في بلده الظلم والاضطهاد، ونكّل بكلّ معارض ومخالف.

في سنة 1826 غادر الشدياق لبنان هرباً من بطش السلطة الدينية، بعد اتّصاله بالمبشرين الإنجلييين واعتناقه مذهبهم، لبدأ رحلة طويلة عريضة في بلاد الله الواسعة، زار خلالها مصر ومالطة وإنجلترا وفرنسا وتونس، ثم الآستانة أخيراً (1859-1887) حيث توفي. بذلك تكون رحلة الشدياق خارج لبنان قد امتدّت إحدى وستين سنة قضى حوالى نصفها في الدول الأوروبية والنصف الثاني في عاصمة بني عثمان، حيث أصدر **الجوائب المعروفة**، ولم يرجع إلى وطنه إلا في زيارة قصيرة سنة 1840، وبعد وفاته سنة 1887 ليوارى رفاته في الحازمية بالحدث على طريق بيروت-دمشق⁽¹⁾.

في حياته الطويلة الغنية مارس الشدياق أعمالاً كثيرة ومتنوّعة. فقد عمل في **تعليم اللغة العربية** لدى المبشرين البروتستانت، في مصر وفي مالطة، وعمل في **الصحافة** فترة طويلة وغزيرة: فهو أول من كتب بالعربية في **الوقائع المصرية**، وعمل في جريدة **الرائد التونسي**، وأخيراً في **الجوائب** التي أصدرها في القسطنطينية سنة 1861، وظلّ يجرّها ويكتب فيها ويترجم لها حتّى سنة 1884 عندما توقفت عن الصدور نهائياً. كذلك أنشأ الشدياق دار نشر خاصة بالجوائب أصدرت كتباً كلاسيكية كثيرة حقّق معظمها بنفسه، وأصدرت بعض كتبه أيضاً. عمل الشدياق أخيراً في الترجمة، ويذكر عماد الصلح⁽²⁾ عشرة كتب ترجمها الشدياق، من بينها **الكتاب المقدس** الذي شارك الدكتور لي في ترجمته في كمبريدج، بالإضافة طبعاً إلى المقالات الكثيرة والأخبار التي ترجمها ونشرها في الصحف التي عمل فيها، وخاصة **الجوائب**.

من هنا كانت عوامل ثقافة الشدياق كثيرة متنوّعة، بحيث استطاعت، مجتمعة، تشكيل

(1) لمزيد من التفاصيل عن حياته وأعماله، انظر عبود 1950، ص 86-187؛ الصلح 1980، ص 13-48؛ المطوي 1989، ص 45-189؛ وكتابتنا: كتاب الفاريق، مبناه وأسلوبه وسخريته، (جامعة تل-أبيب، 1991)، ص 11-31.

(2) الصلح 1980، ص 254.

هذه الشخصية الفذة. من هذه العوامل ذكاء حادّ وحافظة متوقّدة، بحيث يروى أنه حفظ قاموس الفيروزبادي، من ناحية، وميل غريزيّ منذ الصغر الى اللغة العربية، من ناحية أخرى: «كان للفاريق ارتياح غريزي من صغره لقراءة الكلام الفصيح، وإمعان النظر فيه، ولالتقاط الألفاظ الغريبة التي كان يجدها في الكتب، فإن أباه قد أحرز كتباً عديدة في فنون مختلفة»⁽¹⁾.

اطّلع الشدياق أيضاً على الأدب الكلاسيكي اطلاقاً واسعاً. قرأ في أوّل حياته كلّ الكتب التي وقعت عليها يده في مكتبة أبيه، ثم أغنى ثقافته الكلاسيكية خلال إقامته الثانية في مصر (1828-1834)، حيث تلقى العلم على أشهر أعلام اللغة والأدب هناك، كما قرأ بنفسه الكثير الكثير من الكتب الكلاسيكية شعراً ونثراً. ومن يطالع مؤلفات الشدياق يعجب لهذه المعلومات الموسوعية في القرآن الكريم والحديث، والشعر والنثر والأخبار على حدّ سواء.

بالإضافة إلى هذه الخلفية الكلاسيكية الرصينة، عرف الشدياق اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وترجم عنهما أيضاً، كما ألف كتابين مدرسيين في تعليم هاتين اللغتين أيضاً!⁽²⁾ يضاف الى ذلك ترجمة النصوص الدينية والعلمية والفكرية والسياسية، واختلاطه بالشعوب الأخرى، ومعرفته الدقيقة لأحوالها السياسية والمعاشية والثقافية، بحيث يبدو لقارئه عملاقاً مطلعاً على مجالات الفكر والثقافة جميعها، ملماً بتفاصيلها ودقائقها.

أشرنا آنفاً الى ولوع الشدياق «الغريزي بالكلام الفصيح والألفاظ الغريبة»، فكيف كان موقفه من العربية وحالتها في تلك الأيام؟ أحبّ الشدياق العربية حباً أقرب الى العشق، ولا عجب في ذلك، فالعربية لغته ولغة شعبه، وهي أيضاً لغة التراث الكلاسيكي الضخم

(1) أحمد فارس الشدياق: الساق على الساق في ماهو الفاريق (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962)، ص 7.

(2) الصلح، 1980، ص 253-252.

الذي طالعه فأعجب به غاية الإعجاب ، حتى اعتبرناه من مقومات ثقافة الأساسية. كما أعجب أيضاً بقدرة العربية في الدولة الإسلامية على التجدد والتطور واستيعاب الحضارات الراقية ، بعد أن كانت في الجاهلية لغة بدو يعيشون في الصحراء بعيداً عن الحضارات : «فإن يكن المتقدمون قد اشتغلوا بهذه اللغة الشريفة فإني قد عشقتها عشقا، وكلفت بها حقاً، حتى صرت لها رقاً [...] وكان يزيد شوقي إلى جمالها استعظامي لكمالها، حين كنت أفكر أنها كانت لغة قوم كانوا عن العلوم بمعزل على ما أوجبه العهد الأول، وأن لغات من فاقهم في الفنون والصنائع هي دونها بمراحل شواسع»⁽¹⁾.

بل إن حبه للعربية جعله يلوم علماء اللغة والمفكرين القدماء ، لانصرافهم الى «لغات العجم» الفارسية والسريانية واليونانية وغيرها ، واستعارتهم منها بعض ألفاظها ومصطلحاتها ، بدلا من استحداث ألفاظ عربية تقوم هذا المقام : «بيد أن العرب ، والحق يقال ، لم يقدروها حق قدرها ، ولا عرفوا أنها الفاضلة وغيرها المفضول. ألا ترى أنهم عدلوا عنها إلى لغات العجم ، فاتخذوا من هذه ألفاظاً ، وهي في لغتهم أفصح وأحكم وأعذب منطقاً وأبهى رونقاً»⁽²⁾.

رغم هذا الحب العظيم للعربية ، لم ينكر الشدياق تقصير هذه اللغة في عصره عن استيعاب الحضارة الجديدة. وفي الترجمات الكثيرة التي قام بها عانى الشدياق كثيراً من افتقار العربية إلى ألفاظ ومصطلحات بديلة لما كان يجده في النص الأجنبي الذي يترجمه ، وقد عبّر عن تلك المعاناة بأبيات شعرية فيها كثير من الصحة والدقة :

ومن فاته التعريب لم يدر ما العنا	ولم يصل نارا الحرب إلا المحارب
أرى ألف معنى ما له من مجانس	لدينا، وألفاً ما له ما يناسب
وألفاً من الألفاظ دون مرادف	وفصلاً مكان الوصل، والوصل واجب

(1) سز الليال في القلب والإبدال ، ص 2 ، عن المطوي 1989 ، 463.

(2) أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس (مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، 1882) ، ص 3.

وأسلوبَ إيجازٍ إذ الحال تقتضي أساليبَ إطنابٍ لتوعى المطالبُ
وعكس الذي قد مرّ أكثر، فأتند ألا أيّ هذا اللائمي والمعاتبُ
فيا ليت قومي يعلمون بأنني على نكد التعريب جديّ ذاهبٌ⁽¹⁾

فحبّه للعربية لم يمنعه من رؤية تقصيرها في مجال المصطلحات الحضارية في عهده. هو يعرف طبعاً أن الذنب ليس ذنب اللغة العربية، بل ذنب الناطقين بها الذين لم يعملوا على تطويرها باستحداث هذه المصطلحات، ولكنه وهو «من لم يفتته التعريب» شعر بافتقار العربية إلى الألفاظ الحضارية في اللغات الأوروبية، وأشار الى ذلك صراحة: «لا شك في أن مفردات العربية غير تامّة، بالنظر الى ما استحدث بعد العرب من الفنون والصناعات بما لم يخطر ببال الأوّلين. وهو غير شين على العربية، إذ لا يحتمل أن واضع اللغة يضع أسماء لمسمّيات غير موجودة. وإنما الشين علينا الآن في أن نستعير هذه الأسماء من اللغات الأجنبية مع قدرتنا على صوغها من لغتنا»⁽²⁾.

هذا التقصير في اللغة العربية جعله يدعو إلى إنشاء جمعية علمية أو لغوية، أو «مما يعرف عندهم بلفظة أكاديمي»، ترعى اللغة العربية وتضبط تطوّرها وتساعد على التطوّر باستحداث الألفاظ الجديدة: «وكان بودّي لو تنتظم جماعة من الأدباء لاختراع ألفاظ تسدّ مسدّ الألفاظ العلمية والاصطلاحية التي نجدها في كتب الإفرنج نحو التلغراف والغاز وما أشبه»⁽³⁾. وإذا كان رأى الشين علينا الآن، فإنه يلوم القدماء أيضاً في العصور الوسطى لأنهم تبنّوا الألفاظ الأجنبية ولم ينشئوا مثل المعهد المذكور لاستحداث ألفاظ عربية بدلاً من الألفاظ الأعجمية: «لم يقدرّوا لغتهم فعدلوا عنها إلى اللغات الأجنبية دون سبب موجب. فلو نشأ في القرن الأول من الإسلام جمعية أدبية، كما ترى في ممالك

(1) عن الصلح 1980، ص 134-135.

(2) كنز الرغائب في منتخبات الجوائب (الاستانة، 1288)، الجزء الأول، ص 202.

(3) كنز الرغائب، الجزء الخامس، ص 3.

أوربا مما يعرف عندهم بلفظة أكاديمي ، لما دخلت ألفاظ العجم في لغتنا. ولقائل أن يقول إن دخول ألفاظ العجمية في العربية غير منكر ، وكل لغة من اللغات فلا بدّ من أن يكون فيها دخيل ، فاللغة هي بمنزلة المتكلمين بها ، فلا يمكن لأمة أن تعيش وحدها من دون أن تختلط بأخرى ، وهذا هو أصل التمدّن. والجواب أن هذا الدخيل إنما يُغضى عنه إذا لم يوجد في أصل اللغة ما يرادفه ، أو لم يمكن صوغ مثله ، فأما مع وجود هذا الإمكان فالإغضاء عنه بحسّ لحقّ اللغة»⁽¹⁾.

هكذا نرى الشدياق يفضّل صياغة لفظ عربي بدلاً من اقتباس الأجنبي ، ولكنه لا يعارض تبنيّ الأجنبي إذا لم يكن من ذلك بدّ. وهو يرى أن قدرة العربية على الاشتقاق لا توجد في لغات العجم جميعها ، وهي ميزة تعين رجال اللغة والأدباء على استحداث الألفاظ الكثيرة من الأصل الواحد : «المزية الثانية [بالإضافة إلى تناسق الألفاظ في العربية] اشتقاق عدّة ألفاظ من أصل واحد [...] فهذه المزية لا توجد في لغات العجم مطردة. وقسّ على هذا سائر المحاسن الغريزية التي اختصّت بها هذه اللغة الأصيلة دون جميع اللغات. ومع هذا فإنّ الناس هنا يرغبون عنها إلى اللغات المشوّهة بالتلفيق والترقيع والتجديع والتقطيع»⁽²⁾.

بالإضافة إلى ميزة **الاشتقاق** في اللغة العربية ، أشار الشدياق إلى طريقة أخرى تعين على استحداث ألفاظ تسدّ مسدّ الألفاظ الأعجمية وهي طريقة **النحت** ، أو صياغة كلمة من كلمتين (كما صاغ هو اسم «الفاريق» من اسمه : فارس شدياق!) فقال في ذلك : «وهناك وجه آخر في العربية لصوغ ألفاظ تسدّ مسدّ الألفاظ العجمية التي اضطررنا إليها ، وهو باب **النحت**. وكيفما كان فإن **النحت** طريقة حسنة تكثر بها موارد اللغة وتتسع أساليبها ، ولها نظير في اللغة اليونانية وسائر اللغات الإفرنجية ، وهي التي كثرت مواد

(1) المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص 202-203.

(2) المصدر السابق ، ص 203-204.

لغاتهم وأحوجتنا إلى الأخذ منها. فقولنا الجغرافيا والفلسفة والجومتريا والجيولوجيا كلها ألفاظ يونانية منحوتة أو مركّبة»⁽¹⁾.

في هذا الشأن يفضّل الشدياق أيضاً النحت على كلمتين مجتمعتين بالإضافة أو النعت، لأن الألفاظ من هذا النوع تأتي «مستطيلة»، في رأيه، ثم إنها كما لا يخفى تُحدث إرباكاً وإشكالاً إذا أردنا تصريفها والنسب إليها. يقول الشدياق في ذلك: «ويا ليت أهل زماننا يتخذون منه [النحت] أسماء ناصّة على ما حدث من الأشياء مما لم يره أسلافهم، إذا لأغناهم عن التعريب وكفاهم اختلاف التسمية، ولم يكونوا جاؤوا أمراً فرياً. فإن أسلافنا هم الذين نهجوا لنا هذا المنهاج، فإذا قفوناهم نحن وأكثرنا منه فلا تثريب علينا. فأما إذا جعلنا لها أسماء من باب الإضافة أو النعت، كما يقولون مثلاً سفينة النار وميزان الهواء والنظارة المكبرة، فإنها تأتي مستطيلة، ونحن الآن في زمن يقضي بالتخلّق، ويحضّ على الترقّي والتحلّق، ويأمر بالشارة، وينهى عن الاستعارة، فعلينا أن نفيد ونستفيد، وننتفع بكلّ من الحديث والعهد»⁽²⁾.

كذلك تبنّى الشدياق إلى فضل **الفعل الرباعي** في صياغة الألفاظ الجديدة لدلالات جديدة. وإذا كانت اللغة الكلاسيكية لم تعتمد إلى الرباعي إلا في حالات قليلة لاستحداث ألفاظ جديدة، مثل بسمل وحوقل، فإن اللغة المعاصرة مضطرة إلى الاستفادة من الرباعي في هذا المجال، ولذا نراه يتكاثر شيئاً فشيئاً لتلبية حاجات العصر إلى الألفاظ الجديدة. وأقصد بالرباعي هنا ما استخدمنا فيه حرف الزيادة في صياغة جديدة أيضاً كما لو كان حرفاً أصلياً في الفعل، مثل: تمرکز، تمحور، وما صغناه من اسم الذات على وزن الرباعي، مثل: تعملق، تفرنج، تأمرک. يقول الشدياق في فضل الرباعي: «وعندي أن الفعل الرباعي أكثر الأفعال مطاوعة لتوسيع اللغة، وشاهدي ما روي من أنه قدّم

(1) المصدر السابق، ص 203-204.

(2) كنز الرغائب، الجزء الخامس، ص 4.

إلى علي كرم الله وجهه شيء من الحلواء، فسأل عنه فقالوا للنيروز، وهو أول يوم من السنة، معرب نوروز، فقال نيرزونا كل يوم، وفي المهرجان مهرجوناً كل يوم⁽¹⁾.

بالإضافة إلى آرائه اللغوية الموثقة في كتبه كلها، بمناسبة حيناً وبغير مناسبة أحياناً، حاول الشدياق تأليف الكتب اللغوية الخالصة أيضاً⁽²⁾. وهو في كتبه اللغوية وملاحظاته الكثيرة المتفرقة لم يكتف بإيراد المواد اللغوية العامة، بل حاول تشكيل نظرية لغوية، تأثرت طبعاً بمن سبقوه، وتقوم على مبدئين أساسيين: أن اللغة محاكاة في نشوئها وتطورها، وأن أصل اللغة ثنائي، ثم زيدت عليه الحروف، وأن لكل حرف أيضاً دلالة محدّدة بشكل أو بآخر. ولعلّ اهتمامه بالرباعي وفضله في توسيع اللغة هو نتيجة طبيعية لنظريته المذكورة.

لكن حبّ الشدياق للغة العربية، والتغنيّ بجمالها، والإلمام بمواطن قدرتها، لم تمنع هذا النهضوي العظيم من رؤية «محاسن» اللغات الأعجمية أيضاً، والإشارة إلى بعض تراكيبها السائغة، كما في الإضافة مثلاً التي يرى أنها في اللغات الأوروبية خير منها في العربية. إذا كنا نقف أحياناً حائرين لافتقار اللغة العربية إلى كلمة تربط المضاف بالمضاف إليه (بعض النصوص الحديثة والقواميس تورد كلمة «خاصة») فقد تنبه الشدياق إلى هذه الميزة في اللغات الأوروبية، مشيراً إلى الإشكال الناجم عن هذا النقص في الترجمة وغير الترجمة: «أما الإضافة فإنها في لغات العجم أوضح وأسهل، إذ يجعلون بين المضاف والمضاف إليه حرفاً فاصلاً، فإذا أريدت نعت المضاف أو المضاف إليه تبين منه. وذلك كقولنا يوم الله العظيم، فإنّ العظيم يحتتمل أن يكون نعتاً للمضاف أو المضاف إليه، وفي لغات العجم لا يحتتمل ذلك. ولهذا ترى أبناء العرب الآن يستعملون لفظة بين المضاف والمضاف إليه، فأهل مصر يقولون بتاع، وأهل الشام وتونس يقولون متاع، وأهل الحجاز يقولون

(1) المصدر السابق.

(2) من مؤلفاته اللغوية الهامة: الجاسوس على القاموس، (وهو نقد لقاموس الفيروزبادي)، المصدر السابق، سز الليال في القلب والإبدال، (المطبعة العامرة السلطانية، 1887، وكتاب منتهى العجب في لغة العرب، غير مطبوع.

حق أو حقه»⁽¹⁾. ونضيف هنا أن الإشكال يتفاقم حين نعمد إلى إضافة هذه التراكيب في العربية إلى غيرها دون كلمة فاصلة، أكثر منه عند نعتها. فكيف نقول كتاب التاريخ «بتاعك/تبعك» في اللغة الفصحى؟ هذا النقص تلافته اللغات المحكية كما ذكر الشدياق في المقتبس السابق، ولا نظن لهجة محكية إلا وابتكرت بديلاً لهذه الكلمة، ولغتنا الحديثة مطالبة بابتكار مثل هذه الكلمة أو استعارة كلمة إحدى اللهجات وتفصيحتها!

أشار الشدياق أيضاً إلى «اقتضاب» حرف العطف في اللغات الأوروبية حين تتوالى المعطوفات الكثيرة، ويبدو أنه استحسّن ذلك، وإن لم يذكر الأمر بصراحة: «يوردون [الإفرنج] جملة بعد جملة اقتضاباً من دون حرف عاطف اعتماداً على نقطة فاصلة بين الجمل [...] إذا عطفوا ألفاظاً كثيرة لم يستعملوا حرف العطف إلا مع آخر لفظة، نحو زارني زيد وعمرو وخالد وبكر، فبين الأول والثاني والثالث يضعون علامة، وقبل الأخير يضعون حرف العطف»⁽²⁾.

بهذه الرؤية الثاقبة، والأطلاع الواسع على العربية والإنجليزية والفرنسية، وبالعامل الجاد المثابر في الكتابة الأدبية والصحافية، وفي الترجمة خاصّة، استطاع الشدياق أن يقوم بدور عظيم في تحديث العربية وتطويرها. ورغم حبه للغة العربية حتى «العشق»، لم يأنف من تناول بعض الألفاظ من اللغة المحكية أيضاً، فهو استخدم: برنيطة، واشتق منها المبرنط، فوطة، فرد (مسدّس)، شهرية (الراتب الشهري)، اللبلبة (الحمص المقلي)، الناموسية، الشيت، الصدرية، السلطة، الشورية، القورمة (اللحم المقلي)، الحرامي، الحنفساري (السخيف)، النيشان، النشان (الهدف)⁽³⁾. وهناك ألفاظ عربيها بشكلها الأجنبي أو أجرى فيها بعض التغيير مثل: كرنيفال، بنك - بنوك/بنكات،

(1) كنز الرغائب، الجزء الخامس، ص 201.

(2) المصدر السابق، ص 179-180.

(3) حول تجديدات الشدياق الكثيرة في العربية، انظر: الصلح، 1980، ص 147-155؛ المطوي، 1989، 255-299؛ شفيق جبري: أحمد فارس الشدياق (بيروت، 1987)، ص 197-208؛ ظافر القاسمي: «مصطلحات شدياقية»، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد 40، ج 2، نيسان 1965.

البولفار، بانورامة، تراجيدي، بروتوكول، الكرنينة، المتكلزون، جرنال...

ثم هناك ابتكارات كثيرة استطاع أن يشتقها من العربية، فشاعت على الأفلام والألسن، ولا يعرف كثيرون فضله في ذلك: الباخرة (وكان استخدم قبل ذلك: مركب النار، سفينة النار، سفينة البخار، السفينة الباخرة)، الاشتراكية (واستخدم أيضاً: طريقة الاشتراك، مذهب الاشتراك، أهل الاشتراك، حزب الاشتراك)، الطابع، المنطاد (ومعناها الأصلي الغيمة)، التآلف (هارموني)، ممثل/تمثيل، مجلس مشورة/شورى، جامعة، معرض، متحف، إعلان، منتدى (club)، جريدة/صحيفة، حافلة، إعلان، إعلام (الإعلان الصحفي)، محترف (مكان للبيع)، ملاكمة، مسابقة، معمل، مصنع، مستشفى، ضريبة الإيراد (الدخل)، تذكرة المرور/الجواز (passport)، حوالات (كمبيالات)، حبس مؤبد، الفحم الحجري، الأسهم (الأسهم المالية)، رأس المال، النفق، أسطورة، حكاية/قصة (story)، مقام/محطة/موقف (station) .. وغيرها كثير!

الى جانب هذا الفيض من المصطلحات التي ابتكرها الشدياق من أصل عربي، فلاقت قبولاً وشاعت على الأفلام والألسنة، هناك بالطبع مصطلحات ابتكرها لكنها لم تلاقِ التوفيق، لسبب أو لآخر: الحصر (الأحكام العرفية)، قمر العسل (honeymoon)، اليد القصيرة (short hand)، التصوير السخري (الكاريكاتير)، قلب البلد (center)، ملهى (theatre)، وجوه الحوانيت (الواجهات)، العواجل (العربات)، المناصع (المراحيض العامة) ...

ثم إن للشدياق، أخيراً، فضلاً في «بعث» مئات بل آلاف الألفاظ الكلاسيكية التي لم تستعمل قبله في اللغة المعاصرة. ومن يقرأ كتابه «الساق على الساق» يلاحظ «أنهار» المفردات التي تملأ صفحات عديدة من الكتاب، مع تفسيرها حين تكون مصنفة (أسماء ملابس، مجوهرات .. الخ) ودون تفسير حين تكون مترادفة، بمعنى واحد أو متقارب، ويعرف دور وقدرة هذا الرائد العظيم في بعث اللغة العربية وتجديدها، بحيث اعتبره مارون عبود «رجل النهضة الأدبية الحديثة الأول»!

أودّ ختاماً الإشارة إلى أننا اليوم، في العالم العربي الواسع، لا نستطيع ولا يجب اعتماد جهود الأفراد، فنتحوّل لغتنا إلى «لغات» تفرّق بيننا وحقّها أن توحّد. كما أن إقامة مجمع للغة العربية في كل عاصمة عربية لا يكاد يجدي شيئاً أيضاً. فما أحوج الشعوب العربية اليوم إلى مجمع للغة العربية واحد يضمّ الأعضاء من البلاد العربية كلّها، تابع للجامعة العربية مثلاً، والمجامع الأخرى كلّها فروع له، يصدر قراراته فيعمّمها على كلّ البلاد العربية والمؤسّسات، لنقول ونكتب اللفظة المستحدثة ذاتها في العراق وسورية ومصر والمغرب، وبذلك تقرّبنا اللغة إلى بعض، فنتوحّد في اللغة على الأقلّ، إذا كنا لا نستطيع التوحّد في السياسة!

«العامية» و«الفصحى»
مرة أخرى!

نبدأ بالتسمية. فقد درجنا منذ سنوات طويلة، بغير حق، على تسمية لغتنا التي نتحدث بها في البيت والشارع والمكتب، والمنابر الرسمية أحيانا، لغة **عامية**. ليس من السهل معرفة أول من «ابتكر» هذه التسمية، فنحمله وزرها، لكن من الواضح أنها تسمية غير موضوعية، تسمية ظالمة. في هذا السياق لا بد لي من اعتراف شخصي أيضا: كنت طوال الوقت أشعر بالضيق في استخدام هذه التسمية، لما فيها من التعالي على هذه اللغة التي نتحدث بها جميعنا؛ الصغار والكبار، الأميون والمثقفون، العامة والخاصة. إلا أنني كنت أوصل استخدامهما في أحاديثي ومقالاتي باعتبارها «خطأ مشهورا» لم يعترض عليه أحد من الأدباء والباحثين، فلماذا أخرج أنا بالذات على «إجماع الأمة» حاملا السلم بالعرض؟ إلى أن قرأت قبل سنوات مقالة للأستاذ خليل كلفت في **قضايا فكرية** أشعرتني بتعاسي الزمن، وشجعتني على نبذ هذه التسمية دون تردد: «هكذا نجد الباحثين الذين يريدون إنصاف ما يسمّى بالعامية يسمّونها بهذا الاسم، كما نجد شعراء ما يسمّى بالعامية المصرية يعلنون باعتزاز أنهم يكتبون شعرهم بالعامية المصرية. ومن البديهي أن هؤلاء الباحثين والشعراء يرفضون كلّ مغزى ازدرائي تنطوي عليه تسمية العامية ويستخدمونها بكلّ التحديّ لأيّ نظرة استعلاء على هذه اللغة. لكنهم لا يدركون فيما يبدو أنّ التسمية خاطئة تماما ولا تنطوي على أيّ معنى شريف، شعبي أو جماهيري، بقدر ما تنطوي على معنى الاستعلاء والاحتقار والازدراء من جانب أنصار ما يسمّى بالفصحى عبر القرون»⁽¹⁾. باختصار: العامية تعني لغة العامة، لغة سواد الناس، بل ربّما لغة «سوقية» أيضا. كأنّما «الخاصة» يتحدثون بلغة أخرى أنقى وأرقى! لهذا السبب أقلعت مؤخرا عن هذه التسمية، بل يجب علينا جميعا، في رأيي، رفض هذه التسمية الظالمة وهجرها. بعض الباحثين يسميها اللغة الدارجة أيضا، أي اللغة الشائعة أو المنتشرة، من الفعل **درج** بمعنى مشى أو سار. وهي تسمية محايدة، لا تحمل دلالة قيمية، إلا أنّها غير دقيقة طبعا. لذا نرى أنّ اللغة **الحكيمة** هي التسمية

(1) قضايا فكرية، العدد 17-18، 1997، ص 114

الصحيحة، لأننا جميعاً نحكيها؛ نستخدمها لغة اتصال وحيدة بيننا، وهي أيضاً تسمية موضوعية تماماً، لا تحمل إحاءات سلبية أو إيجابية.

من ناحية أخرى نسمي لغة وسائل الاتصال، الصفحات الأولى في الصحف ونشرات الأخبار بوجه خاص، ولغة الأدب غالباً، اللغة **الفصحى**. هذه أيضاً تسمية غير دقيقة. إذا كانت الفصحى مؤنث الأفصح، بمعنى أفصح ما يمكن، والفصاحة تعني «البيان، وسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التأليف»، فهل يجوز لنا إطلاق هذه التسمية على لغة الصحفيين والمذيعين والخطباء، رغم ما فيها من ركاكة واضحة وأخطاء فاضحة في أحيان كثيرة؟ أليس في هذه التسمية مجافاة للدقة وكثير من «المحاباة» أيضاً؟ إذا كنا نسمي اللغة الكلاسيكية لغة فصحى فهذه اللغة لا هي فصحى ولا فصيحة طبعاً. وبعضهم يسميها اللغة **المكتوبة**، رغم أن المحكيّة تُكتب أيضاً، بالعلامات ذاتها عادة، وفي هذه الأيام تصدر فيها كتب كثيرة متنوعة.

ليست هذه اللغة فصحى، ولا فصيحة، ولا مكتوبة. إنها لغة يحاول كتابها والناطقون بها أن يرسلوها وفق معايير النحو والصرف وأحكام الأسلوب المتبعة، فيوفّقون حيناً ويفشلون حيناً. أخرى بنا إذن، توخّياً للدقة، أن نسميها لغة **معياريّة** (standard)، كما نجدُها فعلاً عند بعض الباحثين في الدراسات اللغوية. هذه هي التسمية الموضوعية الدقيقة، بعيداً عن التعميم أو المحاباة. لدينا إذن لغة **محكيّة** ولغة **معياريّة**، ولا حاجة في المسمّى الواحد إلى أسماء عديدة!

إلا أن ظلم المحكيّة لا يقتصر على التسمية فقط. فكلّ من يقرأ المقالات والكتب التي تعرض لهذه القضية اللغوية يلحظ بوضوح تحامل كثيرين من «الغيورين» على اللغة المحكيّة. كأنما هي بدعة استعمارية ألقى بها الغرب لتفريق صفوف العرب الموحدّين والنيل من قوتهم وصمودهم! يقول الأستاذ عبد الله خلخال مثلاً: «الدعوة إلى العامية دعوة استعمارية لغوية قديمة، عرفت في أواخر القرن الماضي وبدايات القرن العشرين أوج صراعها الضاري في العالم العربي من المحيط إلى الخليج، بين دعاة العامية ومن

ورائهم الاستعمار الأوروبي ، وبخاصّة الفرنسي والإنجليزي ، وهم في حالة قوّة ووضعية هجوم ، وحماة العربية المسكين [المتمسّكين بها ؟] وبتراثها العلمي والأدبي مهما كان الأمر وبوسائلهم المحدودة.⁽¹⁾

الدعوة إلى اللغة المحكية إذن هي دعوة استعمارية ، لا أكثر ولا أقلّ. وإذا قام الباحثون الغربيون بدراسة اللهجة المصرية ، مثلا ، فدراساتهم هذه أيضا لم تكن لوجه الله ، ولا لوجه العلم طبعا. هذه الدراسات ليست إلا وجها من وجوه المؤامرة الكبرى على العربية الفصحى ، وانتصارا للمحكية المصرية ؛ «السلّاح» الاستعماري الخبيث ضدّ العربية والعرب : « وقد أرشدني البحث في دراساتهم [الأجانب] للهجة المصرية وما بذلوه من جهود لضبطها وتدعيمها والدفاع عنها إلى السبب الحقيقي في اهتمامهم بدراسة اللهجات العربية المحلية. فهذا الاهتمام لم يكن من أجل البحث العلمي كما يزعمون ، ولا من أجل حاجتهم إلى معرفة لهجات البلاد العربية التي تقتضي مصالحهم أن يعيشوا فيها ويتعاملوا مع أهلها ، وإنما من أجل القضاء على العربية الفصحى وإحلال العامية محلّها.»⁽²⁾ ونحن إذ نقرأ رأي الدكتورة نفوسة سعيد هذا ، يحقّ لنا أن نسألها عن «السبب الحقيقي» الذي يمكن أن يرشدها إليه البحث ، في دراسات كثيرين من اللغويين والأدباء العرب ، في الماضي وفي هذه الأيام ، للهجات العربية في جميع الأقطار العربية ، من المحيط إلى الخليج : هل يخدمون هم أيضا بدراساتهم هذه غايات استعمارية خفية؟ وما «السبب الحقيقي» أيضا في دعوة الأستاذ ساطع الحصري ، أشهر دعاة القومية العربية ، إلى دراسة «اللغات العامية» في مختلف البلاد العربية ، لا في مصر فحسب : « يجب علينا أن ندرس اللغات العامية واللهجات المحلية ، المنتشرة في مختلف البلاد العربية ، ما هي أنواعها؟ وما هي خصائص كلّ نوع منها ، من حيث الكلمات والتعابير [...] يجب علينا أن نتتبّع

(1) قضايا فكرية 1997 ، ص 139.

(2) الدكتورة نفوسة زكريا سعيد : تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، الإسكندرية ، 1964 ، ص 12

التطوّرات التاريخية أيضا: من المعلوم أنّ اللغة كائن حيّ، يتطوّر على الدوام بتطوّر المجتمع، وينمو تبعا لنموّ الأفكار وتنوّع الحاجات.»⁽¹⁾.

دراسة التراث الشعبي المصري، في رأي «الغيورين»، هي أيضا بُعد آخر من هذه «المؤامرة» الاستعمارية. ليس هذا الفولكلور الشعبي، من قصص وأشعار وأغان وأمثال وطرائف، في رأيهم، تراثا وطنيا مصرياً، وعاملا من عوامل تشكيل الوجدان المصري والشعب المصري. ودراسته ما هي إلا حيلة استعمارية أخرى لتعزير المحكية بابتكار أدب لها أيضا، وإذ لم يجدوا آثارا كافية في المحكية لم يتورّعوا عن تسجيل هذا التراث الشعبي «من أفواه العامّة» إمعانا في مؤامرتهم المذكورة: «لما قام الأجانب بنشر دعوتهم إلى اتّخاذ العامية لغة أدبية لم يجدوا أدبا لهذه اللغة يمكن الاعتماد عليه في دراسة العامية وقد اعترفوا هم أنفسهم بذلك. وأشاروا إلى الآثار العامية القليلة التي عثروا عليها والتي لم تف بحاجتهم [...] لذلك قام بعضهم بتسجيل ونشر أدب العامّة من أزجال ومواويل وقصص من نوع الأحداث الذي يعرف عند العامّة (بالحدوتة). وكان أكثره ممّا التقطوه من أفواه العامّة في مختلف أنحاء القطر المصري.»⁽²⁾. هل نفهم من هذا الكلام أنّ جميع الكتاب والباحثين المصريين، الذين بذلوا جلّ جهدهم وعمرهم في دراسة الأدب الشعبي المصري ونشره، وهم كثيرون، شركاء أيضا في هذه «المؤامرة» الاستعمارية على العربية والعرب؟ هل دراسة وتحليل وطباعة الأدب الشعبي، المكتوب بالمحكية حيناً وبلغة وسطى حيناً، تشكّل خطرا على العروبة والعربية؟ وهل الأصوات القائلة بصعوبة العربية نحواً وصرفاً، المنادية بضرورة تيسيرها على المتعلّم والقارئ والكتاب، هي دعوات «انهزامية مشكّكة» فعلا، كما يفيدنا الأستاذ محمد عيد: «ينبغي أن تطرد من حياتنا تماما تلك الدعوات الانهزامية التي ترتفع بين الحين والحين لتشكك في لغتنا وترميها بالتحجّر والجمود، وتصف نحوها بالصعوبة والتعقيد»⁽³⁾.

(1) ساطع الحصري: في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية بيروت، 1985، ص 31

(2) سعيد 1964 ص 43

(3) محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، القاهرة، 1989، ص 70

الجدل في قضية «الفصحى والعامية» جدل حادّ وطويل، لهذه حماتها وتلك أنصارها، وكلّ فريق يطرح مواقفه وتقييماته. إلا أن هذا الأسلوب في النقاش بعيد عن الموضوعية والإقناع. حتى في القضايا السياسية لم يعد هذا الأسلوب «الشعبي» مقبولاً. من حقّ كل كاتب أن يبدي رأيه في هذه القضية التربوية الثقافية بأسلوب علمي موضوعي، سواء ناصر اللغة المعيارية أو المحكية. لكن لا يجوز، في هذه المسألة الهامة، استعارة مفردات ومفاهيم «الخطاب» السياسي الشعبي دونما دراسة المسألة ذاتها بكلّ أبعادها. لسنا من يحسن الظنّ في نوايا الاستعمار والصهيونية، لكن يصعب علينا، مثلاً، الاقتناع بأن «إضعاف اللغة العربية» هو هدف من أهداف الصهيونية في الشرق الأوسط، كما يذهب الدكتور أحمد درويش، الناقد المصري المعروف: «هل يمكن أن نتصوّر أنّ فلسفة كالفلسفة الصهيونية، تجعل من أرض اللغة العربية منطلقها الواسع لتحقيق كلّ أحلامها العنصرية، وتمهّد لذلك بإضعاف كلّ العناصر المناوئة لتحقيق الحلم، هل نتصوّرنا غافلة عن إضعاف اللغة ومن خلالها إضعاف الشخصية العربية بوسائل يظهر بعضها، ويغيب عنّا أكثرها؟!»⁽¹⁾.

ينعكس ظلم المحكية أيضاً في اعتبارها، من قبل كتّاب كثيرين، وليدة «انحراف» عن اللغة الكلاسيكية. كأنما الناس جميعاً كانوا يتداولون اللغة الفصحى، لكن بمرور الزمن واختلاط العرب بالشعوب الأخرى، فسدت الألسنة، فنشأت تبعاً لذلك اللغة المحكية مزيجاً من عربية رديئة ولهجات محلية غير عربية. تلك فرضية غير صحيحة، أو غير دقيقة على الأقلّ. فاللغة المحكية، في رأي كثيرين من الدارسين، كانت متداولة في القبائل العربية قبل الفصحى؛ لغة قريش التي أخذت تنتشر وتهيمن تدريجياً في الحقبة الأخيرة من الجاهلية، تبعاً لمكانة مكة الاقتصادية والدينية، وانتصرت أخيراً بظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم فيها دون غيرها: «هذه العامية أقدم من الفصحى عهداً، وأعرق منها إلى العروبة نسبا، وفي مقدورنا لو أتيت لنا كتابة العامية أن نقول بأننا نكتب

(1) أحمد درويش: إنقاذ اللغة العربية من أيدي النحاة، دمشق، 1999، ص 9.

العربية لا مراة. لقد عاشت خصائص تلك العامية في العصور العربية الأولى ، إذ كانت لهجات لمختلف القبائل والعشائر ، جرت عليها طبائع النشوء والارتقاء ، ومرّت بها أطوار تنازع البقاء»⁽¹⁾.

ليست المحكية أيضا «انحرافا» عن اللغة الكلاسيكية ، كما يتوهم البعض ، لقيام بعض أوجه الشبه بين اللغتين ، وهي أوجه تكاد تقتصر على المادّة المعجمية المشتركة بينهما. حتّى المادّة المعجمية المشتركة هذه تختلف في لغتنا المحكية عنها في المعيارية صرفا وأصواتا في أغلب الأحيان. لذا علينا ، إذا توخينا الإنصاف ، اعتبار المحكية منظومة لغوية مستقلة ، لا هي تابعة ، ولا هي خروج أو «انحراف» عن اللغة المعيارية : «إنّ الفروق اللغوية بين العامية والفصحى التي ينظر إليها الناس أنّها فروق طفيفة جزئية ، أو انحراف بسيط عن الفصحى ، هي من وجهة نظر علم اللغة فروق أساسية جوهرية تبرّر اعتبار العامية لغة قائمة بذاتها ، سواء أكان ذلك في النظام الصوتي أم التركيبي أم الصرفي أم النحوي أم في المفردات والتوليد والاقْتباس والقياس»⁽²⁾.

حتى إذا أخذنا ، جدلا ، بالرأي القائل إنّ المحكية تطوّرت عن الفصحى ، فهذا التطوّر ليس بالانحطاط ولا بالفساد. إنه تطوّر نحو السهولة والطواعية والمرونة ، بحيث يمكن من تداول اللغة بيسر ورشاقة. هل سقوط حركة الآخر في اللغات المحكية كلّها ، عدا ألفاظا قليلة اتخذت لها شكلا ثابتا ، وتخفيف الصوامت الثقيلة في النطق ، وتقديم الفاعل على الفعل ، والاستفهام دون حرف استفهام إلى غير ذلك ، هل هذه التغييرات انحطاط وفساد فعلا ، أم هي تيسيرات ضرورية فرضها انتقال اللغة من السياقات الرسمية إلى لغة يومية حيّة تحكمها الرشاقة والتلقائية؟ لا انحطاط في المحكية ولا سموّ وشرف في المعيارية ، لا هذه واطئة ولا تلك عالية. كلتاها منظومتان لغويتان مستقلتان ، تتفقان في

(1) محمود تيمور : مشكلات اللغة العربية ، القاهرة ، 1956 ، ص 188-189 ؛ وانظر أيضا أنيس فريجة : نحو عربية ميسرة ، بيروت ، 1955 ، ص 102.

(2) فريجة 1955 ، ص 117 ؛ وانظر أيضا ، محمّد فريد أبو حديد : « موقف اللغة العربية العامية من اللغة العربية الفصحى » ، مجلّة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1953 ، 7 / 217.

بعض النواحي وتختلفان في غيرها: «اللغة ظاهرة من ظواهر الحياة، وقانون من قوانين المجتمع. وظواهر الحياة تتبدّل وتشكّل طوعا لتصاريف الزمن، وقوانين المجتمع تتجدّد وتتطوّر وفقا لما تقضي به ضرورات الاجتماع»⁽¹⁾.

بخلاف المزايم السابقة ضدّ اللغة المحكية، يذكر بعض الباحثين «عيين» في هذه اللغة لا بدّ من مناقشتها في أناة وموضوعية. الأديب الرصين محمود تيمور، مثلا، يرى أن اللغة المحكية «لا ضابط لها ولا نظام، فإنها لهمجية غير مهذّبة، وليس لها من أصول مستقرّة قطّ»⁽²⁾. والرأي ذاته، بشكل أو بآخر، تذكره الدكتورة نفوسة سعيد أيضا: «لغة الأدب أو الفصحى هي اللغة التي تستخدم في تدوين الشعر والنثر والإنتاج الفكري عامّة. أمّا لغة الحديث أو العاميّة فهي اللغة التي تستخدم في الشؤون العادية ويجري بها الحديث اليومي. والأولى تخضع لقوانين تضبطها وتحكم عبارتها، والثانية لا تخضع لمثل هذه القوانين لأنّها تلقائية متغيّرة تتغيّر تبعا لتغيّر الأجيال وتغيّر الظروف المحيطة بهم»⁽³⁾. حيال هذه «التهمة» لا بدّ أوّلا من السؤال: ألا تتغيّر «الفصحى» أيضا بتغيّر «الأجيال والظروف المحيطة بهم»، بين عصر وعصر، بل بين مجتمع وآخر في العصر ذاته أحيانا؟ هل «الفصحى» التي نتداولها اليوم هي الفصحى الكلاسيكية نحوا ومعجما؟ صحيح أن قواعد اللغة لم تعرف أيّ تغيير أو تيسير، وذلك ما يُحسب عليها لا لها، إلا أن اللغة الحديثة تطوّرت نحوا ومعجما بما يخالف القواعد الكلاسيكية في أحيان كثيرة، بحيث يمكن القول إن هذه اللغة في حاجة إلى نحو جديد يحكم كلّ المباني اللغوية الحديثة. أمّا أنّ المحافظين لا يعترفون بهذه الأبنية الحديثة، ويعتبرونها أخطاء لا بدّ من إصلاحها، فذلك لا يضير اللغة ومستهلكتها، لأنّ المبدع الحقيقي لا يعود إلى كتب النحو، أو يستفتي «الغيورين»، عندما يكتب قصيدته أو قصّته. إنه يحتكم إلى حسّ اللغوي، وحسّه هذا عادة حسّ حديث، غالبا ما يتأثر بقراءاته في لغات أخرى، أو بلغته المحكية الحيّة التي

(1) تيمور 1956، ص 27

(2) تيمور 1956، ص 10

(3) سعيد 1964، ص 3

يتداولها معظم ساعات يومه. صحيح أنّ قواعد المحكية أكثر عرضة للتغيّر، لأنّها لا تدرّس عادة ولا تقدّس، إلا أنّ كل محكية لها قواعدها وأحكامها، ما في ذلك شكّ. إذا كانت المحكية «لا ضابط لها ولا نظام» فكيف يكتسب الطفل بالسماع، دونما عناء، محكية والديه بضوابطها، ويشير الضحك أحيانا حين يخالف هذه الضوابط صرفا أو نحوًا؟ حتى لطفي السيد، وهو ليس رجل لغة، يؤكّد ذلك: «إنّ العوامّ يملكون بالوراثة سرّ اللغة ويصرّفون البيان فيها تصريفا حيّا مألوفًا. وإنّ اللغة العامية هي اللغة الحية في النفوس، والفصيحة ليس لها أثر في الصور البيانية إلا عند الذين يعرفونها ويقرونها فصيحة كلّ يوم»⁽¹⁾. كلّ محكية لها قواعدها وأحكامها طبعًا، والجامعات ومكتباتها تحفل، في أيامنا هذه، بالدراسات التي تتناول المحكيات المختلفة، نحوًا وصرفًا ومعجمًا، بعضها في العربية وبعضها الآخر، ما العمل؟، في اللغات الأوروبية!

يعاب على المحكية، أخيرا، أنّها غير قادرة على التعبير عن القضايا الفلسفية والفكرية والثقافية، فهي مجالات تكاد تقتصر على اللغة المعيارية، لا تنافسها المحكية فيها على أقلام الكتّاب وصفحات المطبوعات: «إنّ العامية لم تستطع إلى الآن أن تتسامى إلى آفاق الفكر العليا، فإنّها لم تزُد بعد على أن تكون وسيلة للتعبير الساذج والأحاسيس البدائية»⁽²⁾. هذه واقعة لا سبيل إلى إنكارها طبعًا، لكن يجب أن نسأل أيضا: لماذا لا تستطيع اللغة المحكية أن تقوم أداة تعبير في المجالات المذكورة دون غيرها؟ السبب بسيط: أن جميع الأدباء والباحثين لم يستخدموا المحكية في هذه المجالات! هل يمكن أن يعاب على إنسان جهله السباحة إذا كان لم ينزل إلى الماء منذ ولادته؟ لا داعي إلى العجب إذن إذا كانت المحكية «عاجزة، بحكم عدم الممارسة، وبحكم وقف النموّ المفروض عليها، عن أن تكون لغة الفكر والفلسفة والأدب»⁽³⁾. لو اعتمدنا المحكية في تناول الميادين السابقة لكانت هذه اللغة تطوّرت اصطلاحًا ومعجمًا وصياغةً، وزاحمت اللغة المعيارية في

(1) عن أنور الجندي: اللغة العربية بين حمايتها وخصومها، القاهرة، 1963، ص 28

(2) أبو حديد 1953، ص 213-214؛ وانظر أيضا: تيمور 1956، ص 10

(3) كلفت 1997، ص 115

الميادين المذكورة كلّها، بل فاقتها أيضا طواعية ومرونة: «غير أننا لا ينبغي أن نتجاهل الخطر المائل في لياقة اللغة العامية وصلاحتها كأداة للتعبير الأدبي، فهو إن كان اليوم من ذلك محدودا، فقد يكون غدا أقوى، وقد تصبح أقدر على الأداء الأدبي السامي من الفصحى إذا فتن الشباب المثقف بالإنتاج الفكري باللغة العامية وعملت أجيال منهم على الارتفاع بها إلى المستوى الأدبي الذي يجعلها لغة فكر وتعبير صحيح. وليس يجدينا أن نقاوم عوامل الحياة بالعنف والقسر لأنّ الطبيعة تأبى كلّ عنف، وهي أقوى من كلّ قوّة»⁽¹⁾.

هذه هي المواقف المغالية لأعداء اللغة المحكية: رفض هذه اللغة جملة وتفصيلا، كأنما هي مرض أو خطر يهدّد ثقافتنا ووجودنا، متناسين أن المحكية هي لغتنا الطبيعية السائغة في معظم مجالات الحياة، شاءوا أو أبوا. بل يعمدون أيضا إلى «اتهام كلّ من يحاول التعرّض لقضيّة اللغة بتهم من مثل المروق والانحلال والعداوة للغة ذاتها»⁽²⁾. النظرة المتأنيبة في مواقف هؤلاء الغلاة من اللغة المحكية تبين بوضوح أنّ هذه المواقف هي، في الواقع، دفاع عن «الفصحى» أكثر منها عداوة للمحكيّة. الحياة تتغيّر وتتبدّل بين عصر وعصر، بل بين سنة وسنة في هذه الأيام، والغلاة يقفون «حماة» على حدود «الفصحى»، يحاولون الحؤول دون أي تغيير أو تجديد فيها. وإذا حدث شيء من ذلك، ولا بدّ أن يحدث لأنّ الحياة أقوى منهم ومن قيودهم، رفعوا أصواتهم محتجّين، معتبرين هذا التجديد خروجا على اللغة وإفسادا لها. وهل يمكن أن يرضى بدراسة المحكية ورعايتها، أو بالتغيير والتجديد في «الفصحى» من يعتبر هذه اللغة «أمّ اللغات وأصلها الأصيل، وكلّ اللغات الآرامية والسامية والحامية كان أصلها لهجات عربية تولّدت

(1) محمد فريد أبو حديد، مجلّة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 7 / 214.

(2) حسام الخطيب: اللغة العربية، إضاءات عصرية، القاهرة، 1995، ص 4.

عنها وتطوّرت فيما بعد بحسب البيئات والحاجيات ، ثمّ تعمّقت كلغات مستقلة على مرّ العصور»⁽¹⁾.

لا بدّ هنا من القول صراحة إنّ هذا التعصّب المغالي للغة «الفصحى» والعداء الظالم للمحكّية ناشئان عن عاملين اثنين خارجين عن اللغة ذاتها: الأوّل هو العامل الديني متمثلاً في نزول القرآن في هذه اللغة، والثاني هو العامل القومي، في العصر الحديث، متمثلاً في اعتبار «الفصحى» من مقومات الوحدة بين الشعوب العربية على اختلاف أقطارها ولهجاتها. ما إن يدعو أديب إلى الاستفادة من اللغة المحكية، أو إلى التجديد في «الفصحى» نحواً ومعجماً حتّى يلجأ المحافظون إلى هذين العاملين في تبرير جمودهم، وإلى اتّهام الإصلاحيين والمجدّدين، في أحيان كثيرة، بالإساءة إلى الدين والقومية: «فارتباط الفصحى بالقرآن منذ فجر الإسلام، ثمّ ارتباطها بالقوميّة العربيّة في العصر الحديث، جعل رؤية واقع اللغة، ودراسة هذا الواقع كما هو- وخاصة المسائل الخلاقية كمسألة الفصحى والعاميّة - جعل كلّ ذلك من أشقّ الأمور على الباحث العربي المسلم»⁽²⁾.

في هذا السياق، لا بدّ من طرح السؤال المباشر دونما خوف أو حرج: هل نزول القرآن الكريم في اللغة الفصحى من شأنه أن يسبغ على هذه اللغة قداسة القرآن الكريم ذاتها، وهل يجب على الأدباء وعلماء اللغة إغلاق باب «الاجتهاد» هنا أيضاً، ليحولوا دون كلّ إصلاح أو تجديد تمليهما الحياة المعاصرة؟ ليست اللغة الفصحى، في رأينا، لغة «توقيفية» أوّلاً، ولا هي لغة مقدّسة ثانياً، فيُحظر كلّ تطوير أو تغيير أو تجديد فيها، كما لو كان ذلك كفراً أو مروفاً! بل إنّ هذا الموقف المتعصّب ذاته هو ما يسيء، في اعتقادنا، إلى هذه اللغة ويقيّد حركتها، لتظلّ متخلّفة عن كلّ اللغات المعاصرة الراقية: «يظهر أنّ باب الاجتهاد أُغلق في اللغة كما أُغلق في التشريع، فقد صار من المقرّر بيننا الآن أنّ اللغة العربية وسعت وتسع كلّ شيء. لكي يكون هذا الاعتقاد صحيحاً يجب أن نفرض أنّ

(1) عن عبد الرحمن أحمد البوريني: اللغة العربية أصل اللغات كلّها، عمّان، 1998، ص 13

(2) السعيد محمد بدوي: مستويات العربية المعاصرة في مصر، القاهرة، 1973، ص 7؛ وانظر أيضاً عيد 1989، ص 85

هذه اللغة نتيجة معجزة ظهرت كاملة من يوم وجودها في العالم، وهذا يناقضه أنّ جميع اللغات خاضعة لقوانين التحوّل والرقّي العامّ، وتابعة في أطوارها لسير الإنسانية، فهي إذن مظهر من مظاهر غريزتها الطبيعية التي لا تزال تنتج وتبدع كما فعلت في الماضي»⁽¹⁾. ما يقوله الرجل التنويري قاسم أمين بأسلوب «تقليدي» في أواخر القرن التاسع عشر، يردّده أنيس فريجة أيضا، بأسلوب عالم الألسنيات الحديثة، وبعبارة صريحة لا لبس فيها ولا موارد: «لقد أثبت علم اللغة الحديث أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية يميّز بها كلّ مجتمع إنساني. وهي ظاهرة إنسانية لا علاقة لها بالآلهة، ولم تهبط من عل، بل نشأت من أسفل، وتطوّرت بتطوّر الإنسان ذاته، ونمت بنموّ حضارته. وليس هناك من مبرّر للمفاضلة بين لغة وأخرى [...] لكلّ لغة عبقرية ومقدرتها على التعبير عن حياة المجتمع. وليست القضية قضية لغة أفضل من لغة بل قضية حضارة أرقى من حضارة وحياة أغنى من حياة»⁽²⁾.

إذا كانت الفصحى «مقدّسة»، في نظر الغلاة المذكورين، فمن الطبيعي أن يعارضوا كلّ تغيير فيها، صغيرا كان أو كبيرا، كما أسلفنا، باعتبارها لغة مثلى لا تعرف عيبا، ولا تعاني إشكالا أو تقصيرا، حتى في عصرنا هذا الحافل بالتغيرات الكبرى في الفلسفات والمعارف والمفاهيم: «وقد أثبتت [اللغة العربية] في العصر الحديث قدرتها على الترجمة والتعريب، ولم تكن إشكالات المعاصرة إلا وهما شجّعه المستعمر وغدّاه التابعون وأعداء الأمة العربية. بل إنّ هذا الوهم سياسي وليس لغويا على الرغم من أنّه يدور حول ثلاثة أمور معرفية وتاريخية ولغوية»⁽³⁾.

هل يمكن لامرئ الزعم أنّ «اللغة العربية بخير» إلا إذا كان منقطعا عن ثقافات العصر ومعارفه؟! وهل كلّ الأصوات التي تشير إلى عجز هذه اللغة وفقرها في مواجهة

(1) قاسم أمين، عن الجندي 1963، ص 88

(2) فريجة 1955، ص 72-73

(3) سمر روجي الفيصل: المشكلة اللغوية العربية، طرابلس، لبنان، 1992، ص 85-86؛ وانظر أيضا: عيد 1989، ص 109؛

مناف مهدي محمد الموسوي: مباحث لغوية، بيروت، 1992

الحضارات والثقافات الوافدة، وتنادي بتطويرها وتحديثها، هي أصوات سياسية واهمة يشجعها الاستعمار بالذات؟ هل ساطع الحصري، رائد القومية العربية، مثلا، يكتب ويعمل بتشجيع من الاستعمار وأعداء الأمة العربية أيضا: «لا شكّ أنّها [اللغة العربية] إن أمست اليوم عاجزة وفقيرة - بعد أن كانت بالأمس غنيّة وقديرة - فما ذلك إلا لأنّ المتكلّمين بها قد انقطعوا عن مزاولة العلوم منذ قرون، ولأنّهم حسبوا أذهانهم في دائرة ضيقة من الأدبيات والشرعيات، منصرفين إليها عن كلّ ما سواها. وكأني باللغة العربية قد ظلّت داخل هذه «الشرنقة المعنوية» جامدة خامدة، لا تتحوّل ولا تتكيّف، ولا تنمو ولا تتطوّر»⁽¹⁾.

ليست اللغة «الفصحى» اليوم بخير، كما يزعم هؤلاء الغلاة. وإذا كان الحصري رأى عجزها وفقرها قبل عشرات السنين، فلا شكّ أنّ حالتها اليوم، حيال الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الكاسحة، قد ازدادت عجزا وفقرا. بسبب هؤلاء السادة، من محافظين وغلاة ومتعصّبين، تعاني لغتنا اليوم أزمة مزدوجة حادّة، وتجاهل المرض لا يؤدّي إلا إلى تفاقمه وإلى تهديد حياة المريض.

البعد الأول من الأزمة هو فقر هذه اللغة في المصطلح، لا في مجال التكنولوجيا والاختراع فقط، كما يظنّ كثيرون، بل في جميع مجالات المعارف الإنسانية. الذنب في هذا الفقر الصارخ هو ذنبنا نحن طبعاً، الناطقين بهذه اللغة: لا نشقّق ولا نستحدث بدائل عربية لهذه المصطلحات الأجنبية، ولا نرضى أيضا بتعريب هذه المصطلحات مكابرة وغرورا: «فالمجتمع العربي، بسبب تخلفه الحاضر، مضطّر إلى الاستعانة المتواصلة بالمنتجات الفكرية والعلمية والعملية الأجنبية، وهذه الحصيلة الدافقة يوميا من الخارج في جميع مجالات الحياة دون استثناء تجلب معها مصطلحات ومفردات وأساليب في التعبير، لا تنتظر الإذن من الجماع والمؤسّسات اللغوية والتربوية، فتحدث خللا وإرباكا

(1) الحصري 1985، ص 74. وانظر أيضا: المصدر نفسه، ص 73؛ كلفت 1997، ص 115؛ سعيد حافظ محمود، قضايا فكرية 1997، ص 131

لغويا بطرق متفاوتة حسب وضع كلّ بلد عربي وحسب قوّة السيطرة اللغوية الأجنبية (بين إنكليزية وفرنسية) التي تفرضها عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية⁽¹⁾. لا أظننا في حاجة إلى الاسترسال في شرح هذا البعد من الأزمنة. فكلّ مثقّف ، وكلّ صحافي ، وكلّ أديب ، وكلّ مترجم بوجه خاصّ ، يعانون يوميًا من هذا النقص المحبط في المصطلح ، ويستغيثون وما من مغيث!

البعد الثاني ، ولعله الأهمّ أيضا ، هو هذه القطيعة المذهلة بين أبناء العربية ، الأجيال الشابة بوجه خاصّ ، واللغة «الفصحى» - لغة آبائهم وأجدادهم ، لغة قوميتهم وتاريخهم وتراثهم. سألت أحد تلاميذ الثانوية من أقاربي مرّة لماذا غاب في أحد الأيام عن المدرسة ، فأجابني دون تردّد أو تفكير: هذا يوم غير مهمّ ، نتعلّم فيه درسين في العربي !! وإذا كان بعضنا يظنّ أنّ هذا الوضع المؤلم يقتصر على أبنائنا هنا فحسب ، فليستمع إلى الأستاذ فريحة ، وقد لمس بنفسه النفور من العربية بين الصغار في بيته هو أيضا : «إنّ درس العربية درس صعب جافّ بعيد كلّ البعد عن تفكيرهم [الصغار]. فلا الكتاب يستهويهم ، ولا الحرف العربي يلين لهم ، ولا قواعد الصرف والنحو التجريدية في متناول إدراكهم ، ولا الذين وضعوا البرامج نزلوا من الأبراج إلى مستوى الأطفال ، ولا المعلّم حرّ التصرف في تعليمه إذ إنّه مقيّد بإدارة المدرسة وإدارة المدرسة حريصة على تطبيق منهاج الوزارة ، والوزارة تدرس الأمر! »⁽²⁾. لا يحسنّ أحد أنّ المشكلة هي مشكلة الصغار دون غيرهم. لقد سمعت بأذني كثيرين من المعلّمين والمثقّفين و«الشعراء» أيضا ، يقرءون ولا يعرفون كيف يجب أن يقرءوا. بل سمعت ، ذات مناسبة ، واحدا من «المقرّعين» بالذات يحاول القراءة بـ«الشكل التامّ» فلا يكاد يفهم ما يقرأ ، لأنّه كان يلهث وراء الضمّة والفتحة والكسرة ناسيا أين تبدأ الجملة وأين تنتهي ! لا تظنّوها مبالغة ، فإنّ «كثيرا من أبناء هذه اللغة يواجهون قصورا ظاهرا في السيطرة عليها والتفكير بها ، وتحولها من مجرد معرفة مفروضة أو واجبة إلى معرفة محبوبة ، يتمّ السعي إليها والتمتّع بها ، فينفصّون عنها في

(1) الخطيب 1995 ، ص 37.

(2) فريحة 1955 ، ص 48.

كثير من الأحيان يأسا أو زهدا، وينصرفون إلى أدوات أخرى يبرزون من خلالها طاقاتهم التفكيرية التي هي ضرورية للحياة، فضلا عن التقدّم والرقّي، ويستقرّ في أذهانهم ما لا بدّ أن يورث للأجيال التالية من صعوبة اللغة وانعزالها عن التفكير الحيّ⁽¹⁾. إذا كان بعضنا يتّهم «شباب اليوم» بهذا الضعف الواضح في إجادة العربية، كتابة وقراءة، فقد أشار الأستاذ الأديب محمود تيمور إلى هذا العيب لدى «عامّة المثقّفين» قبل عشرات السنين أيضا، وبنفس الأسلوب تقريبا: «لا خلاف على أنّ قراءة الكلام غير المضبوط قراءة صحيحة، أمر يتعدّر على المثقّفين عامّة. بل إنّ المختصّين في اللغة، الواقفين حياتهم على دراستها، لا يستطيعون ذلك إلا باطراد اليقظة، ومتابعة الملاحظة، وإنّ أحدا منهم إذا حرص على ألا يخطئ، لا يتسنّى له ذلك إلا بمزيد من التأنّي، وإرهاق الذاكرة، وإجهاد الأعصاب»⁽²⁾.

يصعب القول إنّ كلّ من لا يجيدون اللغة «الفصحى» يعانون جهلا أو غباء، خصوصا إذا كان بعضهم يجيد لغة أجنبية أو أكثر. لا مناص من الإقرار بأنّ اللغة «الفصحى» لغة صعبة معقّدة، غريبة عن الإنسان العربي المعاصر في نحوها وصرفها وقاموسها وصياغاتها. السبب الأوّل في صعوبتها أنّها ليست لغة طبيعية حيّة تتداولها في البيت والسوق والشارع، والانتقال إليها يعيق التفكير طبعا: «ونحن نعتقد أنّ انتقال العربي من لغة سيّالة مرنة غير معرّبة، من لغة لا تحتاج إلى عناء ولا إلى بذل مجهود، إلى لغة غريبة عن حياته اليومية، صعبة معقّدة تخضع لقوالب معيّنة، أمر يعوق الفكر، لأنّ اللغة طريق الفكر. وعوضا عن أن ينصبّ الجهد الفكري في المعنى ينصرف إلى الشكل الذي يظهر فيه المعنى. والمعنى أصل والشكل فرع، أو ذاك جوهر وهذا عرض. هذه مشكلة ازدواج اللغة بالنسبة إلى الفكر»⁽³⁾. إذا كانت هذه حال الكبار منا، بعد أن تعرّفوا «الفصحى» ودرسوها سنوات طويلة، فكيف بالطفل المسكين ينتقل فجأة من

(1) درويش 1999، ص 11

(2) تيمور 1956، ص 47 - 48

(3) فريجة 1955، ص 137 - 136

بيئة لغوية حميمة طيّعة، ألفها وألفته سنوات، إلى مجاهل «الفصحى» الباردة، الغربية عن لسانه وعقله وقلبه؟ إلا أنّ المجال يضيق هنا عن الخوض في الآثار السلبية الناشئة عن الازدواجية اللغوية، وتؤكدّها الأبحاث التربوية نظرية وتطبيقاً، في التحصيل العلمي لأطفالنا في المدارس.

السبب الثاني في صعوبة اللغة المعيارية أنّ هذه اللغة لم تعرف إصلاحاً أو تغييراً أو تيسيراً، لا في نحوها، ولا في صرفها، ولا في كتابتها. أصوات كثيرة ارتفعت منادية بإصلاح اللغة، خلال المئة سنة الماضية، ومقترحات عينية طُرحت، ونقاشات طويلة دارت، إلا أنّ شيئاً لم يحدث. وها نحن اليوم ما زلنا نكتب ونقرأ محكومين بقواعد وأحكام أنتجوها قبل أكثر من ألف سنة! وإذا حدث شيء من تغيير أو تطوير في اللغة فإنّما يحدث رغم القواعد والأحكام المذكورة، ويُعتبر في نظر «المسؤولين» خروجاً على اللغة، أو شذوذاً، أو «أخطاءً ألفناها». نتباهى بهذه اللغة، وننظم في الفخر بها الأشعار، إلا أنّنا نحاول جاهدين تقييدها وتجميدها: «إنّ اللغة العربية غير مخدومة لغوياً وعلمياً وتربوياً وإعلامياً، وإنّها تحتاج إلى جهود علمية - عملية حتّى تنتقل من عبء نفسي عند مستخدميها إلى بهجة ويسر ودافع إيجابي. ولا نعرف أناساً في الدنيا يستخدمون لغتهم بمثل ما يصاحب استخدام اللغة العربية لدى أبنائها من تهيبّ وتحفّز وتردّد وتوتّر نفسي ورهق»⁽¹⁾.

هذه هي أوضاع اللغة العربية اليوم: لغة معيارية مقيّدة، لا تتغيّر ولا تتبدّل، صعبة على العقل والقلب، وهي مع ذلك كلّ اللغة الرسمية المفروضة بسلطة المؤسسات المهيمنة. ولغة محكيّة حيّة طيّعة متطوّرة، تحتلّ العقل والقلب، لكنّها مع ذلك كلّ لغة غير رسميّة، غير معترف بها، بل مزدرأة أحياناً. إلا أنّ الحياة ترفض الجمود والقيود، واللغة المحكيّة، لغة الحياة، تصرّ على رفض التمييز والاضطهاد أيضاً. ما أشبه اللغة «الفصحى»، وأنصار «الفصحى»، بالحاكم الظالم يأبى مسaire الحياة، رافضاً أيّ

(1) الخطيب 1995، ص 5

إصلاح أو تغيير، فلا تجد الحياة أخيرا من حلّ إلا بتغييره هو! نحن لا نتمنى سقوط اللغة المعيارية، ونعرف مخاطر ذلك، إلا أنّ «حماة» هذه اللغة يسيرون بها غير واعين في هذه الطريق بالذات! فنحن اليوم نشهد اللغة المحكية «تحتكر احتكارا فعليا في مجال الحياة اليومية وامتداداتها المباشرة في الثقافة والآداب والفنون الشعبية. كما أنّها تنافس «الفصحى» في كافة مجالات احتكارها منافسة تتباين قوتها من مجال إلى آخر. ولا يعني هذا مجال من الأحوال أنّ «العامة» قد أحرزت قصب السبق وصارت اللغة السائدة. فالحقيقة أنّ الإيديولوجية السائدة لا تزال تحكم على «العامة» بوضع اللغة المضطهدة، وضع لغة من الدرجة الثانية، تتسلّل من النافذة ولا تدخل من الباب»⁽¹⁾.

إذا أردنا الدقة فالمحكية اليوم، في أحيان كثيرة، تدخل من الباب أيضا. وستظلّ تزحف على مواقع «الفصحى»، ما في ذلك شكّ، إذا ظلّت هذه مقيدة مجمّدة، يحول «حماتها» دون أيّ تغيير أو تطوير. المحكية اليوم تكاد تحتكر المسرح، وتطغى تماما على الأفلام والمسلسلات. حتّى المسلسلات الأجنبية التي لم تترجم في الماضي إلا في اللغة المعيارية، أخذوا يبدلون مؤخرا في اللغة المحكية، المسلسلات التركية مثلا، فلاقت رواجاً مدهشاً. والمحكية تغلب أيضا على وسائل الاتصال، إذا استثنينا نشرات الأخبار. بل إنّ إحدى الفضائيات الخاصّة، في مصر بالذات، لا في لبنان، تبثّ حتى نشرة الأخبار بالمحكية المصرية، وهو ما يسبب ارتفاع الضغط لدى السيد سليمان عبد الشكور الذي ربّى الأجيال «على إتقان قواعد الصرف والنحو والتفنّن في مخارج الألفاظ»⁽²⁾. المحكية دخلت أيضا عالم الشعر، وفي كلّ يوم تُكتب وتُنشر أشعار، ومجموعات شعرية، ناهيك عن الأزجال والأغاني، في المحكية، في مصر ولبنان أساسا، فتلقى قبولا وذبوعا. أما المحكية في الإنترنت والبلوجات والتعليقات فعالم قائم بذاته، لا تعرف المحكية فيه قيودا ولا حدودا. حتّى الروايات أخذ بعضها يصدر في المحكية، وتلك «انتفاضة» حقيقية تطلقها المحكية، ويصعب تقدير نتائجها وأبعادها. الأوضاع اللغوية في العالم العربي

(1) كلفت 1997، ص 113

(2) صحيفة الحياة، 2009/3/6.

متأزّمة متفجّرة، وإذا واصلنا تقييد وتجميد «الفصحى»، كما هو دأبنا حتى اليوم، فلا أحد يمكنه استشراف العواقب! لا أجد خاتمة لهذه المقالة خيرا من عبارة للمفكر المعروف محمود أمين العالم، يوجز فيها إشكالية الازدواجية اللغوية بشجاعة وصدق: «ما تزال قضيّة العلاقة بين اللغة الفصحى واللغات العامية أو الشعبية قضيّة ملتبسة معقّدة تفتقد الجسارة العلمية والقومية لتناولها وحسمها»⁽¹⁾.

(1) قضايا فكرية 1997، ص 11

الترادف: غنى أم ثرثرة؟

يفخر كثيرون منّا بغنى اللغة العربية، مشيرين إلى عشرات الأسماء في اللغة للمسمّى الواحد، كأسماء السيف والرمح والفرس والناقة وغيرها. فهل الترادف المذكور يُثري اللغة ويرتقي بها فعلاً، أم هو انتفاخ وترهّل يثقلان كاهلها، ويعيقان حركتها في هذا العصر العاصف؟

لا بدّ أولاً من السؤال: هل يمكن أن يكون الترادف، بمعنى قيام أكثر من لفظ للدلالة واحدة، من سمات اللغة في منشئها الأول؟ هل يعقل أن تكون اللغة في مراحلها البدئية ابتكرت أكثر من كلمة لتؤدّي جميعها معنى واحداً، أم هو ظاهرة لغوية متأخرة، نشأت خلال قرون طويلة من تداول اللغة وتسخيرها في تلبية حاجات أسلوبية وبلاغية طارئة؟ في اللغة العربية بالذات، يذكر علماء اللغة أنّ الترادف ربّما نشأ بعضه عن وضع القبائل المختلفة أكثر من لفظ للدلالة الواحدة. إلا أنّ معظم المترادفات في العربية نشأت، في رأينا، بعد استقرار اللغة، خلال تداولها في الحياة وفي الأدب، على مرّ السنين، وهذا ما يعيننا هنا بالذات.

في «استطراد بديع» للشدياق، كما يسمّى هو استطراداته، يرى «جبار القرن التاسع عشر» بحقّ أن الترادف ليس أصيلاً في اللغة، ولكنها ألفاظ كانت متقاربة الدلالة ذهب تداولها على مرّ العصور بالفوارق الدقيقة بينها، فبدت لنا نحن المتأخّرين مترادفة: «على أنني لا أذهب إلى أن الألفاظ المترادفة هي بمعنى واحد وإلا لسمّوها المتساوية، وإنما هي مترادفة بمعنى أن بعضها قد يقوم مقام بعض [...] فخصّص العرب كل نوع منها باسم، ولبعد عهدهم عنا تظنّيناها بمعنى واحد»⁽¹⁾.

من هذا الباب، مثلاً، **النسب والحسب**. نستخدم اليوم هذين اللفظين بدلالة واحدة، كما لو كانا مترادفين، ونعني بكليهما: الآباء والأجداد الذين ينتسب إليهم المرء، وفي الغالب بالدلالة الإيجابية، أي كرم الأصل والمحتد. وفي لغتنا المحكية أيضاً نقول: ابن الحسب والنسب، بالدلالة الإيجابية ذاتها. إلا أن هذين اللفظين، في معانها الأولى،

(1) الساق على الساق، بيروت، 1966، ص 80

يحملان دلالتين مختلفتين ، وإن كانتا متقاربتين. فالنسب ، والجمع أنساب ، هو مصدر الفعل نسب ، ويعني طبعاً من تنتسب أو تنتمي إليه ، أو الأصل. أما الحسب ، والجمع أحساب أيضاً ، فهو مصدر الفعل حسب ، ومعناه الأصلي العدد والقدر ، وفي السياق هنا **الفعال الصالح** (لسان العرب). بكلمة أخرى : النسب شرف الأصل ، والحسب هو المكانة التي يحققها المرء بنفسه لا بأبائه وأجداده. إلا أن تداول هذين اللفظين ، مقترنين عادة ، على مرّ العصور ، ذهب بالاختلاف بينهما ، كما ذكرنا ، فصارا مترادفين ، بدلالة واحدة هي شرف الأصل. تماماً كما تتشابه حجارة الوادي بعد أن يجرفها السيل مسافة طويلة في «احتكاك» متواصل. هذا هو التطور الدلالي المؤدي إلى الترادف الذي أشار إليه الشدياق ، بأسلوبه هو. ومثل النسب والحسب : **الأصل والفصل ، والحزم والعزم**؛ نفس التطور الدلالي ونفس الترادف.

يتشكّل الترادف أيضاً ، في أحيان كثيرة ، بتحوّل **صفة اسم الذات** إلى اسم ذات ، فيغدو بذلك في المعاجم والاستعمال مرادفاً لاسم الذات الأصلي. فالماضي ، تعني القاطع طبعاً ، وهي صفة للسيف أيضاً ، ولذلك صارت تعني السيف ذاته ، وتجمع على مواض. ومثل الماضي ، **صفة تذكّرت** أو تحوّلت إلى اسم ذات ، مئات بل آلاف من مترادفات السيف والفرس والناقة والصحراء إلى غير ذلك. من هذا الباب أيضاً يمكن اعتبار **تسمية الكلّ بالجزء**. فالقناة ، وجمعها قنا ، تعني عود أو عصا الرمح ، والسنان ، وجمعها أسنة ، تعني نصل أو رأس الرمح. إلا أن اللفظين كليهما تحوّلت دلالتهما فغدت بمعنى الرمح كلّ لا جزء منه. هكذا نجد هذين اللفظين يردان في المعاجم والشعر غالباً مرادفين للرمح ، بل يمكن القول إنّ دلالتهما الأصلية تكاد تمّحي من الذاكرة والقاموس على حدّ سواء. ولعلّ هذا التطور الدلالي ، تذكّرت الصفة وتسمية الكلّ بالجزء ، هو أكثر العوامل أثراً في إثراء اللغة العربية بهذا العدد الهائل من المترادفات التي قلّما نجد لها مثيلاً في لغات أخرى.

يمكن القول ، أيضاً ، إن الأسلوب « الأدبي » ، الشعر والمقامة بوجه خاص ، كان من الأسباب الحاسمة في هذا «التضخم» في الترادف في العصور الكلاسيكية. فكم من

موضع في القصيدة يتطلب السياق فيه لفظا معينا، إلا أن ضرورة الوزن أو القافية تملئ على الشاعر استخدام صفة اللفظ المطلوب، أو لفظا آخر قريبا منه في دلالته، ليقوم مقام ذلك اللفظ، ثم يغدو أخيرا في الاستعمال مرادفا له. في المقامة بالذات غالبا ما يأتي الكاتب بالمعنى الواحد في جملتين متماثلتين معنى ومبنى مختلفتين لفظا. بل إن بعضهم يأتي أحيانا بثلاث جمل أو أكثر لتؤدي المعنى ذاته بألفاظ مغايرة، رغبة في إظهار الإلمام باللغة وإثراء الإيقاع. أليس هذا «التبذير» اللفظي عند أكثر كتّاب المقامة سببا آخر في تحوّل المتقارب إلى مترادف لدى المتأخرين، كما أفادنا الشدياق العظيم؟

هذا كان حال الترادف في العصور السابقة. لكننا اليوم نعيش عصر سرعة واقتصاد، بعيدا عن اللهو اللغوي والثرثرة، ولا أظننا في حاجة إلى هذه المترادفات التي تملأ القاموس دون طائل: «ما حاجتنا أن يكون للعسل ثمانون اسما، ولل سيف نيف وخمسون، وللجنة نحو مائتين، ولل مصيبة نحو أربع مائة، في حين أن أهمّ من ذلك كله ليس له اسم؟ لقد مضى الزمن الذي كنّا نعدّ فيه كثرة المفردات مفخرة للغة، واضطرتنا مخلوقات المدينة أن نحمد الله على أن يكون لكلّ مادّة في الحياة اسم واحد يصطّلع الناس عليه ويتفاهمون به. نعم إنّ بعض المترادفات ليس مترادفا لدلالته على وصف أو نحو ذلك، ولكنّ الكثير منها لا يدلّ على شيء غير الذي يدلّ عليه الشيء الآخر فلا حاجة إليه»⁽¹⁾. وليس في موقف المفكر أحمد أمين هذا ما يدعو إلى العجب. فهو رغم ثقافته الكلاسيكية الواسعة، في الأزهر وبعد الأزهر، يأبى الجمود وينادي بالأسلوب العلمي والتطور في اللغة وفي غير اللغة من المجالات. لذا نجد في المقالة السابقة ذاتها يرفض أيضا ما يسمّى **الأضداد** في اللغة، كما يرفض المترادفات. فهو يرى ضرورة «حذف كلمات الأضداد والقضاء عليها بتاتا مثل: ولى إذا أقبل وولى إذا أدبر، وشعبت الشيء إذا أصلحته وشعبته إذا شققته، وأفدت المال إذا أعطيته غيري وأفدته استنفدته، وقسط جارّ وقسط عدل، والغريم المطالب والغريم الطالب، ونحو ذلك من مئات الكلمات. فهذا أسخف شيء في

(1) أحمد أمين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 92/6

اللغات، وهو مفسد للقصد من اللغة، فإنّ اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على الشيء وضده لضاعت اللغة، وكان هذا تعمية لا إبانة، وتغطية لا كشفًا، واللغة لم توضع لتكون أُلغازًا⁽¹⁾. لعلّ ما يعزّي الأستاذ أمين ويعزينا في هذه المسألة بالذات أنّ اللغة المعاصرة، بحسّها السليم وتطوّرها المنطقي، قد «حذفت» فعلا معظم هذه الأضداد إن لم نقل كلّها!

في مقالة للأستاذ خليل السكاكيني أيضا، يتناول فيها بالتفصيل أنواع الترادف، يشير هذا المفكر التنويري إلى وضع لغتنا العربية قائلا: «اللغات ألفاظ ومعان؛ لكل لفظ معنى ولكل معنى لفظ بلا زيادة أو نقصان. ولكن إذا نظرنا في اللغة العربية وجدنا من الجانب الواحد أن هناك كلّ يوم معاني جديدة تحتاج إلى ألفاظ تدلّ عليها [...] ووجدنا من الجانب الآخر أن هناك مجموعات من الألفاظ كلّ مجموعة تدلّ على المعنى الواحد. وتسمّى هذه المجموعات مترادفات؛ وهي تتألف من لفظين فثلاثة إلى ألوف، مثل كلمة سيف؛ فقد قيل إن مرادفاتنا تبلغ الألف أو تزيد»⁽²⁾.

يدو أن السكاكيني، بثقافته الغربية الواسعة ونهجه العلمي الدقيق، عانى كثيرا من الألفاظ المترادفة والجمل المترادفة أو المتساوقة، كما يتجلّى ذلك في أسلوب المقامات عامّة، وعند الحريري وتابعيه بوجه خاص. لم يهضم هذا المفكر المجدد إيراد المعنى الواحد في جملتين أو أكثر، ونحن نعيش في عصر السرعة والاقتصاد في كلّ شيء، وفي وقت الكاتب والقارئ بوجه خاصّ. لذا نجده يعود في موضع آخر إلى ترادف الألفاظ والجمل مرّة أخرى: «مّا أولع به أصحاب المذهب القديم إلى يومنا هذا تكرار الكلام في غير مواطن التكرار، والإسراف في استعمال المترادفات على غير حاجة إليها ولا فائدة منها. فهم لا يأتون بكلمة إلا أتبعوها بمرادفتها، فإذا قالوا تهادى الرجل في ضلاله قالوا ولجّ في غوايته، وعمه في طغيانه، ومضى على غلوائه. وإذا قالوا أحزنني هذا الأمر قالوا

(1) المصدر السليق، ص 89

(2) مجلة مجمع اللغة العربية، 8/124

الترادف: غنى أم ثرثرة؟

وشجاني وأمّضني وأرمضني وأقلقني وأقض مضجعي. وإذا قالوا سرّتي أمر كذا قالوا وأفرحني وحبّرني وأبهجني وأبلجني وأثلج صدري...».

في أيامنا هذه أيضا، ما زال كثيرون يلهثون بحثا عن الترادف، حتى في الأسلوب العلمي في أحيان كثيرة. فما أكثر ما نقرأ هذه الأزواج المترادفة ومثيلاتها، حتى في المقالات الموضوعية والأساليب الصحافية البسيطة: هاشا باشا، الجلبة والضوضاء، الأهوال والأوجال، عناء ومشقة، على كره وممض... إذا كانت هذه التراكيب ترضي غرور تلميذ يكتب «الإشياء»، فإنها من عيوب الأساليب العربية المعاصرة، والعلمية منها بوجه خاص. نعيش اليوم عصر علم وسرعة وإيجاز، فما أحرانا بتجنب هذا اللهو اللفظي، والأخذ بالأسلوب الموضوعي الدقيق، لترتقي بذلك لغتنا الحديثة إلى مستوى اللغات العصرية الراقية. من واجبنا إذ نكتب في هذه الأيام تبسيط اللغة المعاصرة «بتحديد معاني الألفاظ تحديدا منطقيا، فلا نسرف في اصطناع المترادف الذي يجعل الألفاظ غير مفصلة على قدور المعاني»⁽¹⁾.

لا يجوز لنا، في الأساليب الموضوعية بوجه خاص، التلهّي بالجمل المتساوقة والتكرار والترادف، كما كان دأب الكتاب في «عصر الانحطاط». هذا «اللهو البديعي» قد يثري الإيقاع، إلا أنه من ناحية أخرى «ينفخ» النصّ، ويضفي عليه الابتذال والسطحية. «فاللغة الحسنة تتوقّى المترادفات، لأنها ثرثرة صيبانية يضيع بها الوقت. والكاتب الذكيّ يحيل المترادفات من التوحيد إلى التنويع. فنحن نتميّز الآن بين الذهن والعقل، وبين الروح والنفس، وبين الحكومة والدولة، وبين المثقّف والمتعلّم، وهذا حسن، وكذلك نتبع الأسلوب التلغرافي ونتخيّر الكلمة التي تحمل العبرة فضلا عن المعنى»⁽²⁾.

(1) محمود تيمور: مشكلات اللغة العربية، القاهرة، 1956، ص15

(2) سلامة موسى، البلاغة العصرية، القاهرة، 1964، ص15

تصحيح الصحيح!

بعض الأدباء ، أو المثقفين ، أو المعلمين ، ينصبون أنفسهم قيمين على اللغة ، ويحترفون تخطيطاً عباد الله ، بحق حيناً وبغير حق أحياناً. هؤلاء هم أصحاب « قل.. لا تقل » ، أو قوائم « خطأ... صواب ». لو اقتصر عمل هؤلاء « الغيورين » على تصحيح الخطأ فحسب لهان الأمر. إلا أنهم في الغالب يتجاهلون كل التطوير والتوليد والابتكار في اللغة المعاصرة ، ويخطئون كل ما يخرج عن النحو أو المعجم الكلاسيكيين. كأننا نحن اليوم نكتب بلغة سيويه ومعجم ابن منظور ، وكل ما يشذ عنهما خطأ لا بدّ من تقويمه. الواحد من هؤلاء أشبه ما يكون بالشرطي الذي « يكمن » على مفترق الطرق لتحرير مخالفات السير: ما دامت مهمته تسجيل المخالفات وتغريم العباد فلا بدّ من تنفيذ المهمة بصرامة ، واختلاق المخالفات أيضاً ، في بعض الأحيان ، إذا لم يجد مخالفات ومخالفين ! يطالع بعض الناس قوائم « الأخطاء الشائعة » هذه ، فيكتشفون أن « الأخطاء » ، في لغة الإذاعة والصحافة ، والأدب أيضاً ، أكثر من المهم على القلب ، وأنهم كيفما كتبوا ومهما احترسوا ، واقعون في الخطأ لا محالة ، ولا سلامة إلا في الصمت !

في الآونة الأخيرة قرأت كتاباً من هذا النوع. اشتريته قبل سنين ولم أفتحه إلا اليوم. مؤلف الكتاب هو الأستاذ نسيم نصر ، واسم الكتاب **أخطاء ألفناها** ، وقد صدر في بيروت ، سنة 1994. الكتاب من 200 صفحة ، وموادّه مرتبة ترتيباً ألفبائياً ، تمتدّ في الفهرس على 11 صفحة ! إلى هذا الحدّ أخطأنا التي ألفناها حتى حسبناها صواباً ، و«تردد في كتب وصحف ودوريات ونسمعها على ألسنة محاضرين وإعلاميين».

هناك طبعا أخطاء كثيرة في تشكيل بعض الألفاظ وفي صياغتها ، قام المؤلف بتصويبها مشكوراً. إلا أنه يخطئ ألفاظاً وصياغات كثيرة أخرى لأنه ، كما أسلفنا ، يحتكم إلى القواعد والمعجم الكلاسيكية فحسب ، متجاهلاً مئات السنين من التوليدات والتجديدات والابتكارات التي وصلت بلغتنا المعاصرة إلى ما هي عليه اليوم. لا يمكن بالطبع مناقشة كل «التصويبات» التي أوردها المؤلف ، ويصعب علينا الأخذ بها أو بالتفسيرات التي رافقتها ، لذا فإننا نكتفي هنا بعيّنة منها ، دونما تعليق ، ثم نناقش الأستاذ في بعض اجتهاداته أيضاً :

- ص 9 : دعاية - خطأ، الصواب: دعاوة.
- ص 24: تأجير - خطأ، الصواب: إيجار.
- ص 27 : بحثُ عنك - خطأ، الصواب : افتقدتك.
- ص 31 : حضر الرئيس بنفسه - خطأ، الصواب: حضر الرئيس نفسه.
- ص 35 : مباراتان - خطأ، الصواب: مباريان!!
- ص 39 : الحكم العادل ذنب فلانا أو قضى بتذنيه - خطأ ، الصواب: الحكم العادل قضى بتذنيب فلان على فلان، أي باعتدائه عليه .
- ص 41 : تشكّلت الوزارة - فيها خطأن، الصواب: تألفت الوزارة.
- ص 47 : تقييم - خطأ، الصواب: تقويم.
- ص 57 : تحاشى - خطأ، الصواب: تجنّب.
- ص 63 : حضر - خطأ، الصواب: أعدّ.
- ص 64 : حضرات السادة - خطأ، الصواب: حضرة السادة.
- ص 66 : أهنتك بمناسبة كذا - خطأ، الصواب: أهنتك بكذا.
- ص 74 : بدون - خطأ، الصواب: دون.
- ص 80 : زوج (بمعنى اثنين) - خطأ، الصواب: زوجان (بمعنى اثنين).
- ص 86 : سويّة - خطأ، الصواب: معا.
- ص 100 : لن أراجع طالما الحقّ بجانبى - خطأ، الصواب: لن أراجع ما بقي الحقّ بجانبى.

هذه عيّنة من «التصويبات» التي يوردها الأستاذ نسيم نصر في كتابه المذكور متجاهلا، كما ذكرنا، كلّ التجديدات في اللغة المعاصرة. يجدر بالذكر أيضا أن الأستاذ لا يذكر مراجعه عادة، وهي كلاسيكية بالطبع، كأنما هو المصدر والمرجع.

أخيراً، فالأستاذ، رغم عمله الدؤوب في «التصويب»، لم تسلم تفسيراته وتأويلاته من الخطأ أحياناً. نكتفي هنا بإيراد بعض هذه الأخطاء للتمثيل:

• ص 61: «والمحرم صفة تعني المانع نفسه من المحرمات. وعلى هذا الأساس نسّمى الشهر الأوّل من السنة الهجرية محرّماً». الخطأ هنا في تفسير المحرم طبعاً. فالمؤلف ظنّ أن الفعل **أحرم**، ومنه اسم الفاعل **محرم**، هو بمعنى **حرم**، لأن إحدى دلالات الوزن **أفعل** هي التعديّة، مثل **فعل**. لكن من دلالات هذا الوزن أيضاً: **الدخول في مكان أو حالة**، مثل: **أنجد** (نجد)، **أنهم** (تهامة)، **أشتى** (شتاء)، **أصاف** (صيف)، **أورق** (ورق)... وعليه يكون الفعل **أحرم** لازماً، ومعناه **الدخول في الحرم**. ولو كلّف المؤلف نفسه عناء البحث في القاموس لوجد مثلاً **(المنجد)**: «**أحرم**: دخل في الشهر الحرام، دخل في الحرم أو في حرمة لا تُهتك».

ص 84: «إذا تناولنا [...] كلمة **ست**، وبجثنا عن تناولها المعنوي لرأيناها [واللام هذه لا تقع في جواب إذا، وإنما في جواب لو، وهو أحد «أخطاء ألفناها» أيضاً!] تعني معنى لا يبعد عن معنى السيادة، إذ إنه يعني اختصار «الجهات الست» التي يريد الآخذون به إعطاء السيدة عن طريق تملك الجهات الست». بل يورد المؤلف أيضاً ثلاثة أبيات للبهاء زهير يورّي فيها (من **التوريّة** في البديع) في كلمة **ست**، والأبيات ذاتها لا تدعم ما ذهب إليه، بل تبين خطأه بالذات!

واضح طبعاً أن **الست** لفظ من اللغة المحكية، تطوّر من سيّدة. فنحن في المحكية لا نقول **سيدي** بل **سيدي** (بمعنى **جدي** أيضاً)، وفي المؤنث: **سيدي** تتحوّل إلى **ستي**، ومنها **ست** طبعاً، بمعنى **سيّدة** أو **جدة**!

• ص 104: «أما كلمة «عائلة»، التي رسخت في الاستعمال بمعنى ذوي القربى الحميمية، وغالبا ما تتألف من الأبوين والأبناء، فهي صيغة اسم الفاعل مؤنثاً. وأغرب ما في خطأ استعمالها أنها تؤدّي، في حقيقة معناها، ضدّ ما حملناها

من معنى. «العائل» القائم بعيالة من هم في عهده يكفيهم معاشهم. و«العائلة» مؤنث العائل. فهل من سبيل إلى اعتماد فصاحة الكلمة وأصالتها البلاغية من منابع العربية، حتى نقلا عن ألسنة العامة، هذه المرّة، فنستعمل «عيلة» بدلا من «عائلة»؟

ونردّ على الأستاذ بأسلوبه، فنقول: هل من سبيل إلى اعتماد المراجع لتعرف أن اسم الفاعل تكون دلالاته المفعول أحيانا؟ وهل من سبيل إلى النظر في القرآن الكريم: «ألم يجدك يتيما فأوى، ووجدك ضالا فهدى، ووجدك عائلا فأغنى»⁽¹⁾. فهل معنى العائل في الآية الكريمة مَنْ يعول أم مَنْ يعال؟!

ما جئنا بهذا المقال إلا لتحذير القراء، كلّ القراء، من قبول كل ما يُكتب لأنه مكتوب حبرا على ورق. خصوصا حين يغالي «الغيورون» في تقصّيبهم أخطاء العباد، فيعمدون أحيانا إلى تخطئة ما ليس خطأ. ليس كل ما يُكتب صحيحا، وليس كلّ «تصويب» صائبا!

ملحقة: بالإضافة إلى الكتاب أعلاه، قرأت كتابا آخر من تأليف الأستاذ عبد المعطي إسماعيل عبادة، عنوانه: **مثابة الكاتب، الخطأ والصواب في اللغة العربية**⁽²⁾. هذا الكتاب أيضا يتناول «الأخطاء الشائعة»، كما يظهر من عنوانه، ويتبع النهج السابق إلى حدّ بعيد. لكن لا داعي إلى الخوف، فلن أعرض له في هذا السياق بالتفصيل. مع ذلك لا بدّ لي هنا من إيراد بيتين من الشعر صدرّ بهما المؤلّف كتابه، ليرى القراء كيف يصلح الأستاذ أخطاء العباد ويخطئ هو في نظم بيتين اثنين، فيورد **الضربين** فيهما (التفعيلة الأخيرة من كل بيت) من نوعين مختلفين، مخالفا بذلك أحكام علم **العروض**!

هذا الكتابُ ذخيرةٌ وخريدةٌ ومثابهُ

فابسطُ إلهي نفعهُ وامنح مؤلّفهُ ثوابهُ

(1) سورة الضحى 93، 6-8

(2) القاهرة، 1994

تجلیات التجديد والتقید

1. عوامل التجديد وهواة التقييد

سألني معلّم صديق، يعمل في ترجمة الموادّ التعليمية من العبرية إلى العربية: «كيف تطوّرت اللغة العبرية، في مدّة قصيرة نسبياً، من «لغة ميّنة» إلى لغة عصرية تماماً، بينما تُعرج لغتنا وراء الحضارة المعاصرة بصعوبة؟ أترجم من العبرية إلى العربية فأجد عشرات بل مئات من المصطلحات الحديثة وجدوا لها البديل العبري حتى شاع على الألسنة، بينما يصعب وأحياناً يتعذّر عليّ إيجاد البديل العربي المناسب، رغم استعانتني بكل القواميس المتاحة».

الواقع أن العبرية أيضاً تعاني كثيراً في لحاقها بالثورة الفكرية والتكنولوجية المعاصرة، وغالبا ما يثور الجدل هناك أيضاً بين المجدّدين والمحافظين، بين من يتبنّى المصطلح الأجنبي، بعلاّته، ومن يحاول الحفاظ على العبرية و«نقائها» دون هواده. وفي كل يوم تظهر فيه مصطلحات جديدة في اللغات الأوربية، يحاولون ابتكار بدائل لها أو تبنيها بعد «تعبيرها»! مع ذلك، علينا الاعتراف أنّ العبريّة تطوّرت فعلاً أكثر من العربية، في المئة سنة الأخيرة، كما ذكر الصديق.

الدليل على ذلك أنّ الترجمة من اللغات الأجنبية، الإنجليزية مثلاً، إلى العبرية أسهل بكثير من الترجمة إلى العربية، سواء من حيث المصطلحات أو مباني الجمل أيضاً. لا مناص أماننا من الاعتراف بهذه الواقعة إذا توخّينا الصدق والموضوعية، دونما التفات إلى المباهاة الجوفاء بلغتنا والمدائح المغالية فيها، كأنما هي «أمّ اللغات» وأجملها. بل لعلّ في هذه المفاخرات الفارغة بالذات ما يوهم كثيرين بأنّ العربية بألف خير، لا حاجة إلى تطويرها وتجديدها في هذا العصر العاصف. يعترف بتطور العبرية السريع هذا بعض الباحثين في البلاد العربية أيضاً، راجين في قرارة أنفسهم، ربما، لو استطاعت العربية أيضاً قطع هذا الشوط الباهر على طريق التطور ومجارات العصر: «ما يلفت النظر في التجربة اليهودية السرعة المذهلة في تنفيذها وفعاليتها وشمولها بدرجة جعلت هذه اللغة شبه الميتة - في وقت قصير لا يزيد على مائة عام - هي لغة الحياة ووسيلة الاتصال داخل

الدولة الحديثة، ووافية بالمراد لكل الأفراد من كل الجنسيات ولجميع الأغراض، سواء كانت اجتماعية أو تقنية في مجتمع متقدم»⁽¹⁾.

السبب الأول في تطور العبرية السريع، وهو ليس الأهم بالضرورة، أن العبرية أكثر طواعية من العربية. فالعبرية «تخلّصت» منذ عهد بعيد من حركة الآخر وعلامات الإعراب الأخرى، كما حدث في لغتنا المحكيّة، وعلامات الإعراب، كما لا يخفى على كلّ مهتمّ باللغة، عبء وأيّ عبء على الكاتب والقارئ والمترجم. ثمّ إن نحو العبرية الحديثة سهل طيّع، تكاد تصوغ الجملة فيه كما ترغب، دونما خوف من الوقوع في «المحذور»، أو الخروج على المألوف. هنا أيضا يمكن مقارنة نحو العبرية الحديثة بنحو لغتنا المحكيّة في سهولته وطواعيته، بحيث يستوعب كلّ مبنى للجملة يخطر في البال تقريباً. أمّا نحو لغتنا المعيارية فقد بقي صارماً عسيراً، تحكمه القواعد التي وضعها سيبويه وأقرانه منذ مئات السنين، فيما عدا تغييرات طفيفة أملتتها الحياة المعاصرة، ويعتبرها «الغيورون» خروجاً على اللغة طبعاً! هل هناك لغة حديثة يحكمها نحو وضعوه قبل أكثر من ألف وأربع مئة سنة، ولم يؤلّف فيها بعد نحو حديث يتناول ضبط اللغة الحديثة؟ كيف يمكن للغتنا أن تخضع لأحكام سيبويه والكسائي، في القرن الواحد والعشرين؟!

السبب الثاني، وهو الأهمّ في نظرنا، هو سبب إنساني. فالقائمون على اللغة العبرية، والفكر عامة، في إسرائيل يتصلون بالغرب واللغات والثقافات الأجنبية اتصالاً مباشراً، ونقل الحضارة الغربيّة، من تكنولوجيا وثقافات وآداب، يكاد يتزامن مع نشوء هذه الحضارة في مجتمعاتها الأصليّة هناك. ثمّ إن المجتمع الإسرائيلي مجتمع ضيق، محكوم إلى حدّ بعيد بوسائل الاتّصال على اختلاف أنواعها، بحيث يسهل تماماً نقل المتحدثات في اللغة وترويجها بين الناس على اختلاف طبقاتهم، لتصل بسرعة إلى رجل الشارع أيضاً. وفي إسرائيل أخيراً تعمل أكاديمية اللغة العبريّة بجدّ، وصوتها مسموع تأخذ به معظم المؤسسات التعليمية والثقافية والاتّصالية، رغم أن توصياتها غير ملزمة طبعاً.

(1) أحمد مختار عمر: أزمة اللغة العربية المعاصرة، قضايا فكرية، 17-18، ص 66

أمّا لغتنا العربية فيختلف وضعها تماماً عمّا وصفناه آنفاً: عالم مترامي الأطراف، دول كثيرة مستقلة وعدد هائل من السكّان، ومؤسّسات وإذاعات وفضائيات وصحف لا تُعدّ فعلاً، ومجامع لغوية، بدل مجمع واحد مشترك، لا تكاد تعمل، وإذا عملت فلا تكاد تُسمع. لذا فإنّ اللغة العربية لا تتطوّر بمساعدة المؤسّسات والهيئات، بل يمكن القول إنها تتطوّر رغم المؤسّسات ورغم «الغيورين» الذين يعترضون على كل تجديد في المعجم أو النحو، كما لو كان التجديد عملاً منكراً، متذرّعين دائماً بأن هذا اللفظ أو هذا المبنى لم يرد في المعاجم والمراجع الكلاسيكية. كأنما التجديد يمكن أن يرد في المعاجم وكتب اللغة الكلاسيكية، ويظلّ تجديداً أيضاً! لغتنا العربية تتطوّر رغم كل المعوّقات والمعوّقين، لأنّ التطوّر سنّة الحياة، إلا أنّ تطوّرهما بسبب العوامل المذكورة يظلّ تطوّراً بطيئاً، تحكمه الفوضى في أحيان كثيرة، وهو أمر يؤسف له حقاً.

في الصفحات التالية، نعرض لبعض هذه التجديدات والمستحدثات في اللغة المعاصرة، محاولين الدفاع عن بعضها في وجه «الغيورين» حيناً، و«تصويب» بعض القراءات حيناً، معتمدين في الأساس على «المراجع» والمنطق اللغوي، وهي آراء تظلّ طبعاً في نطاق الاجتهاد الشخصي، سواء أخطأنا فيها أو أصبنا.

2. من باب «الترفع» عن المحكيّة

في لغتنا العربيّة، حتى الحديثة منها، ظواهر كثيرة لا يمكن تفسيرها إلا بالرغبة في تجنب اللغة المحكيّة، أو «الترفع» عنها. رغم أننا اليوم في «عصر ديمقراطي»، كما يرى الأستاذ أحمد أمين، ولم تعد اللغة ولا الأدب وقفا على الخاصّة، على الأرستقراطية، إلا أننا مازلنا في اللغة واستخداماتها واشتقاقاتها نبتعد عن المحكيّة ما أمكن. حتى اللفظ المشترك بين المحكية والفصيحة «بهرّب» منه الكتاب في اللغة الحديثة أيضا إلى بديل «فصيح» لا يستخدم في المحكيّة عادة، والأمثلة كثيرة:

2.1 حبّ / أحبّ

هناك، مثلا، الفعلان **حبّ / أحبّ**: الأوّل، المجرّد، صحيح سليم لا عيب فيه سوى أنه يُستخدم أيضا في اللغة المحكية. فهل قرأتم في النصوص القديمة أو الحديثة هذا الفعل؟ لا أظنّ، إلا في الحالات النادرة. في الشعر مثلا يرد الفعل **المجرّد**، دونما «ترفع» ودونما حرج، استجابة لمطلبات الوزن. يقول مجنون ليلي، مثلاً:

لقد **حبّ**ها قلبي وعمّ غرامها / ولا صبر ممّا يلتقي العبد مانع

وله أيضا:

ولا تستبدلي مني دنيئاً / ولا برماً إذا **حبّ** القنار

وقال معروف الرصافي:

حببتُ العلامند الصبا **حبّ** شاعر / وقمت إليها ساعياً سعي قادر

فهل نحن اليوم نفهم في **الحبّ** أكثر من هؤلاء؟ ثمّ إن القاموس يذكر الفعل **المجرّد** أيضا.

ففي **المنجد**: «**حبّه**: وده، وحبّ الشيء: رغب فيه». وجاء في **لسان العرب**

أيضا: «وحكى سيبويه: حبيته وأحبيته بمعنى». كذلك يكثر في اللغة، القديمة والحديثة، استخدام **الحبّ والمحبوب**، والأول هو مصدر المجرد طبعاً، والثاني اسم المفعول منه. نخلص إلى القول إن **حبّ وأحبّ** بمعنى، كما يقول القدماء، إلا أن اللغة «ترفعت» عن المجرد لأنه يشي بالمحكية، وفضّلت عليه أفعال لأنه لا يرد إلا في اللغة المعيارية. ومثل **حبّ** وأحبّ أفعال أخرى كثيرة، ظلموا فيها المجرد لأنه مشترك للمحكية والمعيارية، مؤثرين وزن أفعال: **حرق / أحرق، حسّ / أحسّ، شفق / أشفق، عقب / أعقب، فلت / أفلت، مسك / أمسك**، وغيرها كثير، بعضها معروف وبعضها غير شائع تذكره القواميس، ونادراً ما يُستخدم في اللغة الحديثة.

2.2 هناك / هنالك

مثل **حبّ** وأحبّ أيضاً: **هناك وهنالك**. لا فرق بينهما في المعنى سوى أن الثانية أبعد في دلالتها إذا أردنا الدقة. إلا أن الأولى رغم بساطتها مشتركة للمحكية والمعيارية، ولذلك أهملت غالباً، والثانية رغم «ثقل دمها» شاعت كثيراً لأنها مقصورة على اللغة المعيارية، ولا تعرفها لغتنا المحكية. ألا تستمع إلى بعض الناس حين يتحدثون ارتجالاً كيف يرتكبون في النحو أخطاء فاضحة، لكنهم يحرصون على استخدام **هنالك** ونبذ **هناك** المسكينة لأنها «عامية»، شعبية؟!

2.3 هذي / هذه

والكلمتان **هذه / هذي**، هل من فرق بينهما في المعنى؟ هل من عيب في الثانية سوى أنها مشتركة للغة المعيارية والمحكية أيضاً؟ ألا تذكر كتب اللغة أن اسم الإشارة للمفردة القريبة هو: **ذه، ذي، ته، تي**، تا؟ فلماذا نهمل **هذي** وهي أخف لفظاً وأقرب إلى لهجتنا وإلى آذاننا، لماذا نبتعد عنها وقد وردت في الشعر دوماً حرج؟ قال المعري:

صاح هذي قبورنا تملأ الرحب فأين القبور من عهد عاد
وقال المتنبي :

أصخرة أنا مالي لا تحركني / هذي المدام ولا هذي الأغاريدُ
وقال أبو صخر الهذلي في وصف الأطلال :

عهدتُ بها وحشاً عليها براقع / وهذي وحوش أصبحت لم تبرقع

الشواهد من الشعر كثيرة، وقلما تجد شواهد من النثر، لأن الشاعر يعرف أنها لا عيب فيها، فيستخدمها بدلاً من أختها حين يتطلبها الوزن. أما في النثر فلا بدّ من «الترفع» عن هذه المسكينة لأنها مشتركة للمعيارية والمحكية، وفي ذلك ما يعيها !

2.4 حوالى / حوالى

من هذا الباب أيضاً **حوالى / حوالى**، وأزعم أن الأولى أصحّ أيضاً، إلا أنها ظلمت هي أيضاً لأنها مشتركة للمحكية والمعيارية، وفضّلوا عليها **حوالى**، منهكين شفاهم، ظناً منهم أنها أفصح. هذا المنجد يذكر لنا: « **حول وحولى وحوال وحوالى** الشيء أو الشخص: الجهات المحيطة به». لذلك هناك من "الغيورين" من يعترض أصلاً على استخدامها لهذه الدلالة. لا أظنّ حوالى هذه إلا من باب الابتعاد عن المحكية، أو ما يُسمّى في الألسنيّات **تصحيح الصحيح**، أو **التصحيح المفرط** - hypercorrection.

هكذا نترفع عن لغتنا المحكية في أحيان كثيرة بغير حق. فلماذا نواصل في «عصرنا الديمقراطي» هذا إهمال اللفظ الشائع، وهو سليم لا عيب فيه، لأنّه مشترك بين لغتنا المحكية واللغة المعيارية؟!

2.5 غير المؤلف بالذات !

هناك ألفاظ أخرى كثيرة في اللغة يجوز في قراءتها، أو تشكيلها، وجهان: وجه شبيه بما نتداول في لغتنا المحكية، والثاني يختلف عنه، فأَيُّ الوجهين يختارون في الإذاعات والفضائيات وكتب التدريس؟ القراءة الغربية طبعاً، للابتعاد ما أمكن عن المؤلف في محكيتنا !

نبدأ بياء المتكلم: من المعروف أن ياء المتكلم «يجوز فيها السكون والفتح إلا إذا كان ما قبلها ألفاً أو ياء ساكنة، فيتعيّن الفتح، فنقول: عصاي، مولاي، بُنيّ، أُخيّ. وإنما تُفتح في مثل هذه الحال دفعا لالتقاء الساكنين». هذا الكلام معناه، ببساطة، أن ياء المتكلم إذا اتصلت باسم آخره حرف صحيح، لا ألف ولا ياء ساكنة ولا واو، يمكننا قراءتها ساكنة، كما في لغتنا المحكية، فنقول: كتابي الجديد، وهي قراءة أسهل وأوضح. لماذا إذن يصرّ معظم القارئ على تشكيلها بالفتح، فيقولون: كتابي الجديد، ويتجنّبون التسكين؟ في الشعر يختار الشاعر إحدى القراءتين وفقاً لمطلّبات الوزن، إذ هو يختلف في التسكين عنه في الفتح، أما في النثر فلا نرى من داع لذلك سوى «الترفع» عن اللغة المحكية!

في لغتنا العربية ألفاظ أخرى كثيرة يجوز قراءتها على وجهين. هنا أيضاً نختار في قراءتنا، عادة، الأصعب والأغرب! نكتفي، للتمثيل، بإيراد بعض هذه الألفاظ التي تقرأ على وجهين: الأوّل «فصيح» شائع على الألسنة، والثاني سهل لكنه مهمّل لقربه من اللغة المحكية، ومن يبحث يمكنه العثور على غيرها طبعاً: سُم - سَم، رُغم - رَغم (بل إن القاموس يذكر أن السين والراء هنا مثلثتان أيضاً، أي يمكن قراءتهما بالحركات الثلاث!)، بَبْغَاء - بَبْغَاء، خَاتَم - خَاتَم، مِشَط - مِشَط (هناك قراءات أخرى أيضاً)، فُلْفُل - فِلْفِل، ضِفْدَع - ضَفْدَع... إنها كما ترون ظاهرة لا حالة عارضة.

3. ألفاظ خلافاً في اللغة المعاصرة

هناك ألفاظ «خلافية» كثيرة في لغتنا المعاصرة ، تُقرأ قراءتين ، قريبة من البند السابق ، إلا أن السبب في إهمال إحدى القراءتين وتبني الأخرى هنا ليس لأنها مشتركة بين المحكية والمعيارية ، بل لأن الأولى شاعت مدة طويلة على الأقلام والألسنة ، والثانية ابتكرها «الغيورون» ظناً منهم أنها أصح أو أفصح. يلفت النظر في هذا المجال أن معظم المتحدثين باللغة المعيارية والعاملين في الصحف والإذاعات والتلفزيونات ، محلية وفضائية ، يؤثرون في الأغلب **القراءة الغربية** المستحدثة على القراءة القديمة الشائعة. لماذا يتعبون أنفسهم في معرفة القراءة الصحيحة ، يكفي أن إحدى القراءتين غريبة ، غير ما ألفوه ، ليظنوا أنها الصحيحة ، من باب **أغرب تعجب!** من هنا يجب ، في «استطراد بديع» ، كما يقول الشدياق ، أن يكون في كل مؤسسة كبيرة أو صغيرة ، وخاصة في الصحف والإذاعات والتلفزيونات ، «مستشار لغوي» يرجع إليه العاملون في المؤسسة لمعرفة الصواب من الخطأ. وإذا تعذر وجود «مستشار» فليكن في كل مؤسسة ، على الأقل ، موظف ذو ثقافة لغوية ، يعرف كيف يفتح القواميس وكتب اللغة ، وكيف يفكر تفكيراً منطقيًا ، ليساعد زملاءه في القراءة الصحيحة.

3.1 مَهْمَةٌ / مَهْمَةٌ

من الألفاظ الخلافاً المذكورة **مَهْمَةٌ / مَهْمَةٌ**. الكلمة الأولى هي التي شاعت أولاً ، وهي وإن كانت مشتقة من الهم إلا أنها تعني ، في لغتنا المعاصرة ، الواجب الذي يُلقى على عاتق المرء لتنفيذه task أو assignment ، ومن هنا التركيب **مَهْمَةٌ مستحيلة / ثقيلة** الذي انتقل إلى اللغة المحكية أيضاً. لا تحمل هذه الكلمة في اللغة الكلاسيكية هذه الدلالة طبعاً ، فالمهم أو المهمة هناك تعني الأمر الشديد أو العظيم ، كما وردت عند دريد بن الصمة :

قليل التشكي للمهمات حافظ من اليوم أعقاب الأحاديث في غد

ومن الهمّ بمعنى القلق والحزن تطوّرت الدلالة، فيما نظنّ، إلى معنى العزم على القيام بالأمر. فهمّ بالشيء تعني أراحه وعزم على القيام به. ثمّ اكتسب هذا الأصل معنى القيمة الكبيرة أو الأهمية كما هي في لغتنا المعاصرة، ومن هنا فالهأمّ / المهمّ تعني شخصاً أو أمراً له قيمة كبيرة، لأنه لا فرق في المعنى بين الفعلين: همّ / أهّمّ.

ثمّ استحدثت اللغة المعاصرة كلمة **مُهَمِّمَة**، بمعنى الواجب أو العمل الهامّ الذي يجب تنفيذه، وعليه تكون **مُهَمِّمَة** اسماً للفاعل أو صفة تحوّلت إلى اسم ذات، تماماً مثل: مصيبة، نازلة، كارثة، نائبة (ما أكثر أسماء المصائب في العربية!).

بعد شيوع المهمة بضم الميم الأولى، ولا غبار على اشتقاقها ومعناها، فطن أحد «الغيورين» فيما يبدو أن مهمة تعني أيضاً ذات أهمية، فابتكر مهمة بفتح الميم، والوزن مصدر ميمي من الفعل همّ. هكذا نجد اليوم من يقرأ مهمة بضم الميم، وهي قراءة أسبق وأسهل في رأينا، ومن يقرؤها بفتح الميم. بل وردت أيضاً في قاموس فير، «معجم اللغة العربية المعاصرة»، بالقراءتين: **مهمة** بالفتح وجمعها مهامّ، وفسرها: important matter. task. function؛ و**مهمة** بضم الميم وجمعها مهمات، فسرها أيضاً: important matter، بالإضافة إلى معانٍ أخرى في صيغة الجمع لا تتصل بالسياق هنا. أما شاروني في «القاموس الجامع، عربي-عبري»، فأورد **مهمة** بفتح الميم، وذكر أنها مصدر همّ وتعني: الأمر، ولا مهمة لي به: لا يعنيني، لا أفكر فيه. وأوردها بضم الميم ذاكراً أن جمعها مهمّات ومعناها: وظيفة، فرض، موضوع، رسالة، واجب. فهل من سبب بعد هذا الشرح المستفيض لقراءتها بالفتح سوى الرغبة في «الإغراب»؟

3.2 متحف / متحف

هناك أيضاً **متحف / متحف**، تقرأ مرّة بفتح الميم وأخرى بضمّها. والقراءة بالفتح أيسر وشائعة على الألسن أيضاً، ولعلّ ذلك بالذات هو عيبها! وسواء قرأناها بالفتح أو بالضمّ فلا خلاف في أنّها اسم مكان، أي المكان الذي تجمع فيه التحف. ما هي

الدعوى ، إذن ، في ضمّ الميم لا فتحها؟ يرى «الغيورون» أن اسم المكان يجب اشتقاقه من الفعل (وفي رأي البصريين ، من مصدر الفعل إذا أردنا الدقة) ، وبما أن القاموس لا يورد الفعل المجرد **تحف** بل **أتحف** ، وزن أفعل ، لذا يجب اشتقاق اسم المكان من **أتحف** فيكون **متحفا** بضم الميم لا فتحها ، هكذا وجدت في **المعجم الوسيط** ، ويفسره : موضع **التحف** الفنية أو الأثرية ! اسألوا هؤلاء السادة : هل اشتقّ من استحدثوا هذا اللفظ من الفعل **أتحف** حقاً ، أم من كلمة **تحفتم** - اسم الذات؟ وهل من المفروض أن يكون الاشتقاق من الفعل / المصدر فقط ، أم هناك حالات يُشتقّ فيها من اسم الذات أيضاً؟ هل **الحجر** ، اسم الذات ، مشتقّ من الفعل **تحجّر** أم الفعل مشتقّ من اسم الذات ، وهل **الفارس** ، اسم الفاعل ، مشتقّ من الفعل **فرس** أم من **الفرس**؟ **تحجّر** مشتقّ من **الحجر** طبعاً ، و**الفارس** مشتقّ من **الفرس** ، حتى إذا وجد فعل من هذا الأصل . ومثل هذا الاشتقاق من اسم الذات كثير في اللغة ، حتى إذا اعتبره «المحافظون على نقاء اللغة» خروجاً . وقد وجدنا المتحف في قاموس **فيرا** وقاموس **شاروني** بفتح الميم فعلاً ، **أمّا المنجد** فلم يرد فيه ذكر للمتحف أصلاً !

بعد الانتهاء من كتابة هذا البند ، سمعتُ بعض المتمطّقين يصرّ أيضاً على قراءة **مدخل** بضم الميم ، إي والله!

3.3 المباشر / المباشر

هذه من الكلمات التي اختلفوا في قراءتها أيضاً . بعضهم يقرؤها بكسر الشين ، صيغة اسم الفاعل ، وآخرون يفتحونها - صيغة اسم المفعول . القراءة الأولى ظلت القراءة المألوفة حتى فطن «المدققون» أنّ هذا الاشتقاق «غير دقيق» . ولماذا هو غير دقيق؟ عادوا إلى القاموس الكلاسيكي باحثين عن كلمة حديثة أو عن أصلها في نظرهم ، فلم يجدوا سوى الفعل **باشر** . ففي **المنجد** مثلاً : **باشر الأمر** ، أو **المجرد بشره** : اهتمّ به ، وتولّاه بنفسه ، و**باشر المرأة** : دخل عليها! واضح إذن أن اللفظ مباشر لفظ جديد استحدثته اللغة المعاصرة بمعنى **direct** في الإنجليزية ، وهكذا شاع ، بهذا المعنى وبالكسر أيضاً . ألم

نتعلم في طفولتنا، قبل سنوات كثيرة، عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة في التاريخ، وبالكسر طبعاً؟ ما زلت أذكر أن أول من ابتكر المباشر بفتح الشين كان الإذاعة اللبنانية حين استحدثوا لأول مرة **البث المباشر**، وكان هذا النوع جديداً على العالم العربي آنذاك، فرأوا أن يقرءوا المباشر بفتح الشين للأسباب التي أوردناها آنفاً، في أغلب الظن، ليكون اللفظ بمعنى المبدوء! وبأذني سمعت بعض المذيعين يقرؤها مرةً بكسر الشين ومرةً بفتحها بحيث لا يعترض عليه هؤلاء ولا أولئك! إقرأها بكسر الشين على مسؤوليتي يا أخي، ودع المتحذلقين يتحذلقون والمدققين يدققون، فما في هذه القراءة من خطأ، وإن كابر «الغيورون»!

3.4 الأساسي / الأساس

من «الأساليب الحديثة» أيضاً استخدام الأساس صفة، فما أكثر ما سمعهم يكتبون وقرءون: السبب الأساس، ولا أدري من أين جاءوا بهذه التقلية! الأساس والأسس والجمع أسس: أصل البناء (المنجد)، وهي بالطبع اسم ذات لا صفة، فاذا شئنا صياغة صفة عمدنا إلى اسم النسب - أساسي، تماماً مثل: جبل - جبلي، سهل - سهلي، جذر - جذري. بل إن اللفظين، أساس / أساسي، نجدهما في الإنجليزية والعبرية أيضاً، بنفس الاستعمال والصيغة. فلماذا يتجنبون **السبب الأساسي** ويؤثرون **السبب الأساس**؟ اسألوهم! يضاف هنا أن اسم الذات قد يستخدم أحياناً في الأساليب الشعرية استخدام الصفة، فيكون خروجاً عن القاعدة والمألوف، وهو ما يرمي إليه الأسلوب الشعري غالباً، كقولنا: قلبٌ حديدٌ / حجرٌ. إلا أن الأسلوب المعياري المألوف هو: قلبٌ حديديٌّ / حجريٌّ، ما في ذلك شك. **الرئيسي** أيضاً من الألفاظ التي أعادوا النظر فيها، محاولين تصحيحها، وهكذا نسمع كثيرين يقولون: **السبب الرئيسي** والدعوى **الرئيسية**. إلا أن ذلك يمكن تخريجه وقبوله أيضاً. فإذا كان **الرئيس** مشتقاً من **الرأس** فأغلب الظن أنه كان في أول الأمر صفة ثم تذبّت، أي تحوّل في دلالته إلى اسم ذات، مثل شاعر وأديب، وأصبح معناه زعيم القوم أو قائدهم، وبهذه الدلالة شاع فعلاً، ولذا اشتقوا منه اسم

النسب: رئيسي. التخريج المذكور مقبول ومنطقي، فلا ضير إذن في استخدام الرئيس
صفة، كما ورد في قصيدة للشريف الرضيّ فعلا:

يتنكب اللحم الذليل ويطلب العضو الرئيسا

على كل حال، كل من يستخدم الرئيس صفة يتجاهل الرئيس اسما للذات، فيغضب
كل رئيس ونائب رئيس، «وذنبه على جنبه»!

3.5 التقييم / التقويم

هذا أيضا لفظ خلافيّ، شاع أول الأمر بالياء، كما في القراءة الأولى، ومعناه ذكر
قيمة الشيء وقدره - evaluation بالإنجليزية. يكثر استخدام هذا المصطلح في السياق
التعليمي والتربوي، إلا أنه، مثل كل مصطلح آخر، يمكن الانتقال به إلى السياق العام
أيضا. في رأينا أن القراءة الأولى، بالياء، هي القراءة التي شاعت، حتى فطن «الغيورون»
إلى هذا الاستحداث فاعتبروه من «الممنوعات»، وفضلوا عليه الشكل الثاني - التقويم.
لماذا؟ لأنهم عادوا كعادتهم إلى المراجع فوجدوا أن الأصل واوي (ق و م)، ولذا
اعتبروا التقويم أصحّ وأفضل من التقييم، ما داموا قائلين على نقاء اللغة وحمايتها.
لكنّ التقويم، كما هو معروف، له معان كثيرة أخرى: **تقويم** الاعوجاج، **التقويم**
الشمسي والقمرى، **تقويم** البلدان، فلماذا نثقل هذه الكلمة بدلالة أخرى جديدة؟ لا
يهمّ. ما دام الأصل واويا، هذا هو رأي «الغيورين»، فلا بأس في إضافة دلالة أخرى
للحفاظ على نقاء اللغة وسلامتها! ثم إن اشتقاق **التقييم** من **القيمة** أو **القيم** لا يسيء
إلى اللغة، ولا خروج فيه عن قواعدها وأصولها. فمن أعراف اللغة الاشتقاقية، مثل
العربية والعبرية، ما يسمّى **الصياغة الثانويّة** (secondary derivation أو back
formation)، وذلك يعني صياغة كلمة جديدة من كلمة أخرى، باعتماد حروف غير
الحروف الأصلية، لتحمل دلالة جديدة تختلف قليلا أو كثيرا عن الأصل. مثال ذلك
في اللغة الكلاسيكية: **وقى** < **اتقى** < **تقوى** / **تقي**. فالتاء في **تقوى** / **تقي** عوملت
معاملة حرف أصليّ رغم أنها حرف زائد. كذلك **تاجر**، **تجارة** تطوّرت في رأي علماء

اللغة بالطريقة ذاتها: **أجر** < **أتجر** < **تجارة** / **تاجر**. وفي اللغة الحديثة حين نقول **تمركز وتمحور**، وغيرها كثير، فإنما هي أيضا **صياغة ثانوية** لا تخالف العرف اللغوي، كما رأينا، وتسهم في تطوير المعجم.

كذلك **تقييم** لا تخالف العرف اللغوي، وتسهم في تطوير المعجم الحديث، وتخفف في الوقت ذاته عن **تقويم** دلالة جديدة تضاف إلى دلالاتها الأخرى. لكل هذا يجدر بنا، في رأبي، استخدام **تقييم** بالذات، متحمّلين غضب «الغيورين» علينا.

3.6 السبعينات / السبعينيات

هذا اللفظ من مستحدثات اللغة المعاصرة، لذلك لا نجده طبعاً في المراجع الكلاسيكية، ولم نجده أيضا في قاموس **فير**. أما قاموس **شاروني**، وهو من أفضل وأوسع القواميس للغة العربية الحديثة، فقد أورد السبعينات وفسرها: سنوات السبعين. بالإضافة، وجدنا في القاموسين المذكورين **الترجمة السبعينية**، وهي أول ترجمة للتوراة إلى اليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد، وسمّيت بهذا الاسم لأن الروايات تذكر أنها ترجمت بجهود **سبعين** عالماً يهودياً، وفي الإنجليزية Septuagint، ويترجمها قاموس المورد - **سبعونيات**.

واضح إذن أن اللفظ مستحدث، وأغلب الظنّ أنه استحدث بتأثير اللغة الإنجليزية: seventies < seventy (وتكتب أيضا: 70s). فأعملوا **القياس** واستحدثوا **السبعينات** جمعاً للسبعين في العربية أيضاً. إلا أن كثيرين يصرون على استخدام **السبعينيات**، بياء النسب قبل الجمع، لا أدري لماذا! سألت أحد الأصدقاء لماذا يصرّ على إضافة ياء النسب، والكلمة بدونها أسهل لفظاً وأكثر منطقية، كما شرحنا أعلاه، فقال إنه هكذا قرأها عند أحد الكتاب المصريين! ليس الكاتب المصري المذكور «قرآنا كريماً» يجب اتّباعه، بل يجب اتّباع المنطق والتيسير معاً، خصوصاً أن «سبعينية» لا تستخدم في وصف إحدى السنوات المذكورة.

هناك أيضا من يكتب **سنوات السبعينات**، بل يستخدمون أيضا **عقد الخمسينات**. فقد قرأت في صحيفة **الحياة** مقالاً لفخري صالح، في 2005-3-23، ورد فيه: «... غطت **عقدي الخمسينات والستينات** وجزءاً لا بأس به من **السبعينات** من القرن الماضي». هناك طبعاً عدم دقة في استخدام **سنوات السبعينات** أو **عقد السبعينات**. فالسبعينات تعني سنوات السبعين، ولا حاجة إلى دلالة السنين مرتين، ثم إن العقد السابع يختلف، إذا توخينا الدقة، عن **السبعينات** أو **سنوات السبعين**. فالسبعينات، أو سنوات السبعين، هي السنوات 70-79، أما العقد السابع فهو طبعاً السنوات 61-70، ذلك أن السنة العاشرة يجب إحصاؤها في العقد السابق لا التالي لها. وهو «خطأ» أخذ به العالم كله، كما تذكرون، حينما اعتبروا سنة 2000، «احتفاء» بالأصفر الثلاثة ورغبة في الاحتفال أيضاً، بداية الألفية الثالثة أو القرن الواحد والعشرين، بينما هي تنتمي في الواقع إلى القرن العشرين والألفية الثانية! باختصار يجدر بنا القول: **سنوات السبعين، السبعينات، العقد السابع (السنوات 61-70)**.

ملحقة: بعد كتابة هذا البند، وقع في يدي، بمحض الصدفة، مقال للدكتور مصطفى الجوزو (مجلة **العربي**)، العدد 595، يونيو 2008، ص 134-135، يتناول فيه هذه القضية بالذات! ذكر الجوزو في مقاله ذلك أن مجمع اللغة العربية في القاهرة «أجاز ذلك الجمع شرط دخول النسبة على العقد، نحو عشرينيات وثلاثينيات.. الخ. وبقول آخر، لم يجوز جمع العقود بل جمع ما ينسب إليها». ولأن المجمع لم يورد في قراره، كما أفادنا الدكتور الجوزو في مقاله، «مسوغات هذه الإجازة»، فقد تطوّر هو بتقديم السبب لمنع هذا الجمع، وهو أن «العرب لم يستعملوا العقود قطّ مجموعة»! فهل يظن الأستاذ الكريم، ومجمع اللغة في القاهرة قبله، أن لغتنا في القرن الواحد والعشرين لا يجوز لها أن تخرج عما استعمله العرب في القرون الوسطى من صياغات واشتقاقات؟ وهل اللغة في العصر العباسي ذاته ظلت حييسة في سجن سيوييه، ولم تبارحه إلى الهواء الطلق، إلى الحياة خلف الأسوار؟ عجبي!!

3.7 في عام 1950 / في العام 1950

يلاحظ في السنوات الأخيرة غلبة القراءة الثانية على أساليب الصحافة والأدب، بحيث يمكن أن يخيل للقارئ أنها أصحّ من القراءة الأولى. كأنما القراءة الأولى، في عام 1950، التي كانت الوحيدة خلال عشرات السنين السابقة، هي قراءة غير صحيحة! لماذا في العام 1950 وليس عام / في عام 1950؟ لا أحد يفسّر أو يبرّر. لعلها ترجمة عن اللغات الأجنبية؟ على كل حال هي في رأينا تقليعة أخرى شاعت في الصحف والمجلات، ثم في النصوص الأدبية، دونما مبرّر منطقي، أو من باب **أغرب تعجب**، خصوصاً في نظر من لا يملكون الثقة بأنفسهم في القضايا اللغوية، فيسارعون إلى تقبّل كل تقليعة جديدة، ظناً منهم أنها تصحيح لما سبق. ولماذا يكتبون في العام 1950، ولا يكتبون في السنة 1950، ولا فرق بين السنة والعام في السياق النحوي على الأقل؟ لا أحد يعرف فيفسر لنا!

في رأينا أن قراءة العام معرّفًا تكون حين يتلوها عدد **ترتيبي**، أمّا إذا كان العدد **أصلياً** فالأفضل أن تقرأ العام أو السنة نكرة مسبوقة بالحرف في أو دونه. بذلك تكون أمام من يرغب في قراءة سنة 25، مثلاً، الخيارات التالية:

1. ... سنة / في سنة خمس وعشرين.
2. عام / في عام خمسة وعشرين.
3. في السنة الخامسة والعشرين.
4. ... في العام الخامس والعشرين.

فمن منا يقرأ العدد 1950 عدداً ترتيبياً ليعرّف العام قبله بالألف واللام؟ ثم إن القراءة الأولى، عام 1950، أسهل ويقبلها الذوق، وتلائم المنطق النحوي المحكي، وهي القراءة المتبعة دائماً في كتب التاريخ الكلاسيكية: في سنة أربع وعشرين، في سنة ثلاث مئة وعشرين. راجعوا كتب الطبري والمسعودي في التاريخ، وهو تاريخ كرونولوجي يتناول ما حدث في كل سنة من أحداث في فصل واحد، تجدوا أنها مكتوبة وفقاً للقراءة الأولى،

دونما تعريف بالألف واللام .

للإنصاف نضيف أخيراً أنه يمكن ، نظرياً أو في سياق خاص ، أن نكتب العام معرفة ، كأنما العدد بعدها بدل منها ، إلا أنها قراءة غير عادية تختلف في معناها عن التراكيب المألوفة من هذا النوع ، وهذا هو ، ربما ، سبب تبني البعض لها ، من باب **أغرب تعجب** ، كما أسلفنا .

ملاحظة أخيرة : يبدو أن قراءة العدد والمعدود في العربية ليست بالمهمة السهلة ، ألم نقرأ في كثير من المسلسلات العربية ، مرة بعد أخرى : الحلقة الخامسة عشر ، الحلقة السادسة عشر ... حتى نهاية المسلسل ، دون أن يفظن أحد القائمين على اللغة في المسلسل لهذا الخطأ الفاضح؟!

3.8 التقيت به / التقيته

من «الأساليب الحديثة» اليوم أيضاً تعدية الفعل **التقى** مباشرة ، دونما حرف جر . فما أكثر ما نسمع : التقى الرئيس الأميركي الرئيس الفرنسي ، التقى المعلم تلاميذه ، وهكذا . قد يخطئ المذيع ، أو مُعدّ النشرة ، مثلاً ، في أمور نحوية كثيرة ، إلا أنك تجده دائماً حريصاً على تعدية الفعل **التقى** مباشرة ونصب مفعوله أيضاً ، لئلا يقع في «التجربة» ! فهل يجب علينا أن نقول التقيته ولا يجوز أن نقول **التقيت به**؟

قبل النظر في المراجع القديمة ، وجدنا الأستاذ طلال علامة يعرض لهذه المسألة في كتابه **صناعة الكتابة وفن التعبير** ،⁽¹⁾ فيؤكد أن الفعل **التقى** فعل متعد ، ولا يجوز أن نقول **التقى به** لأنه يتعدى بنفسه ، بل يُحيل القارئ أيضاً إلى **لسان العرب** ج 15 ، ص 253 ، مادة لقي .

انتقلنا إلى النظر في القواميس ، فالفعل **التقى** ليس اشتقاقاً جديداً بالطبع ، فوجدنا في

(1) بيروت ، 1955 ، ص 118

المنجد: «التقى الشيء: لقيه، التقى القوم: لقي بعضهم بعضاً، تلاقى القوم: التقوا». لم يذكر المنجد، كما نرى، أنه يجب تعدية التقى دائماً، بل حينما نلتقي شيئاً أي نجده، وهنا بالطبع لا يمكن القول: التقيت بكتاب، مثلاً، لأنّ العمل لا مشاركة فيه. ثم يذكر المنجد أنّ التقى بمعنى تلاقى في المثال: تلاقى القوم: التقوا. نظرنا في غير فرأيناه يذكر المعنى، ثم يضيف بين قوسين (S.O. ب) أي أنه يتعدّى بالباء حين يكون اللقاء مع إنسان، كقولنا: التقيت بسعيد. وفي لسان العرب، مادة لقي، ورد أن **التقوا وتلاقوا** بمعنى، ثم فسّر بعد ذلك **ملتقى أكفنا** التي وردت في الحديث، قائلاً: **وملتقى أكفنا أي أيدينا تلتقي مع يده وتجتمع.**

في القرآن الكريم أيضاً ورد الفعل **التقى** في ثلاث آيات، تكرّرت فيها الجملة: **التقى الجمعان**، كما ورد الفعل في السياقات التالية: «...فالتقى الماء على أمر قد قدر... في فئتين التقتا، ... إذا التقيتم، ... مرج البحرين يلتقيان». وهكذا نرى أن الفعل في القرآن لم يُستخدم إلا لازماً مفيداً المشاركة كما في **التقى الجمعان**.

من ناحية أخرى، إذا قلنا التقى الجمعان، فهل يمكن أن نقول، بناء على ذلك، التقى الجمع جمعاً؟ ثم إن الفعل التقى كما ورد أعلاه بمعنى تلاقى، فكلاهما إذن لازم ويفيد المشاركة. كذلك يمكننا التمثيل بفعل قريب من التقى معنى ومبنى. نقول: جمع المعلم تلاميذه، واجتمع بتلاميذه، فهل يمكننا القول اجتمع المعلم تلاميذه؟ جمع = لقي، اجتمع = التقى.

وفي الشعر نقرأ مثلاً لأحمد شوقي:

وما هو إلا العين بالعين تلتقي وإن نوّعوا أسبابه والدواعيا

ولحافظ إبراهيم:

فكم يراع حكيم في مشارعه قد التقى يراع الكاتب الأرب

ولابن حمديس :

ولما التقى بالروم طارت قلوبهم كأن لم تكن أو كارهن الحيازما

نخلص إلى القول إن التقى فعل لازم، مطاوع لقي المتعدّي، مثل الفعلين جمع واجتمع، صياغة وحكما. لدينا إذن، في استخدام التقى، أكثر من خيار:

1. التقى الرجلان.

2. التقى زيدٌ وعمرو.

3. التقى زيدٌ بعمرو.

أما الخيار الرابع التقى زيدٌ عمراً فهو مبنى يجافي المنطق اللغوي المفصل أنفاً، رغم وروده في النصوص القديمة أيضاً، بل يجافي الأذن، في رأيي، وتفسيره القسري هو النصب بما يسمى إسقاط العامل أو نزع الخافض، كما في قول الحطيئة: تفرّد في شعب عجوزاً (بدلاً من بعجوز)، وغالباً ما ينصب الفعل التقى مفعولاً إذا كان مفعوله «شيئاً» كما ذكر المنجد.

3.9 الأرقام العربيّة والهنديّة

قبل سنوات كنت عضواً في اللجنة الموجهة لتعليم الرياضيات في المدارس الابتدائية. في هذا الإطار كان لا بدّ من طرح السؤال الشائك: أيّ أرقام نعلّمها للصغار، الأرقام العربية: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 0؛ أم الأرقام الهندية: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 0؟ اقترحت أنا، معلّم العربية، أن نعلّم الأرقام العربية مباشرة وأوضحت موقفي:

1. الأرقام العربيّة تستخدم اليوم في كل أنحاء العالم، وبدخول الحاسوب إلى جميع المعاهد والمؤسّسات والمكاتب، ومعظم البيوت أيضاً، طغت الأرقام العربية تماماً.

2. الصغار، مهما كانت سنّهم، يجدون في الأرقام العربيّة الألفة والودّ، إذ هم يتعرّفونها قبل المدرسة في المستندات الرسمية مثل أرقام البيوت، أرقام السيّارات، أرقام لاعبي كرة القدم وكرة السلة، وأخيراً في الحاسوب الذي غدا في أوساط كثيرة لعبة الأطفال المفضّلة.

3. في الأرقام الهنديّة يشكّل الصفر «عقب أخيل» فعلاً. يكفي أن «تقضي ذبابة حاجتها» على الكتاب أو الدفتر لينضاف صفر إلى العدد! ثم إن الأرقام العربية تستعمل فيها فاصلتان: النقطة لتفصل بين الصحيح والكسر: 5.25، والفاصلة العادية لتفصل كل ثلاث منازل على حدة: 4,523. وعليه فإننا باستخدام الأرقام الهنديّة نخسر نوعاً من نوعي الفاصلة. والأرقام العربيّة أخيراً تُنسب إلينا، لأننا نحن من نقلها إلى أوروبا، فكانت بديلاً للأرقام الرومانية. فلماذا «نتبرأ» من هذه المأثرة الحضارية التي ينسبها إلينا الآخرون؟

تعجبون إذا عرفتم أن المعارض الأساسي كان رياضياً عربياً بالذات، ادّعى أن المحافظة على الأرقام الهنديّة فيها من الحفاظ على التراث (أي تراث؟). وهكذا اتّخذ القرار أخيراً بتعليم الصغار الأرقام الهنديّة في الصفين الأول والثاني، ثم الانتقال إلى الأرقام العربية اضطراراً، لأنّ التلاميذ في هذه المرحلة يبدؤون تعلّم استخدام الحاسبة أيضاً! (بلغني مؤخراً أن المدارس العربية كلّها أخذت في السنوات الأخيرة فعلاً بتعليم الأرقام العربية من الصفّ الأوّل. أرايتم كيف لا يصحّ إلا الصحيح؟).

العالم كلّه يسميها الأرقام العربية، ويقرّ أيضاً بإسهام العرب في هذا المجال بابتكار الصفر الذي كان أساساً للمبنى العشري للعدد، ونحن العرب نتبرأ من هذه الأرقام «حفاظاً على التراث». في كتاب باسم **فن الكتابة الصحيحة**، يعرض المؤلف لمسألة الأرقام هذه فيرى أنه «يستحسن الإبقاء على الأرقام الهنديّة التي عربها الزمان (نحو تسعة قرون)، ولن يضيرنا استعمال هذه الأرقام ما دام الغربيون لا يرون بأساً باستعمال

أرقامنا العربية»⁽¹⁾. يعني: واحدة بواحدة! وما الحجّة في الإبقاء على هذه الأرقام؟ لأن «معظم المؤلفات القديمة والحديثة، وأدباء العالم العربي، والمستشرقين يستعملون الأرقام الهندية التي جعلتها مئات السنين تصبح عربيّة».

هكذا يريدون لنا أن نعيش ازدواجية رقمية بالإضافة إلى ازدواجياتنا الكثيرة، اللغوية وغير اللغوية! فهناك اليوم دول عربية انتقلت تماماً إلى الأرقام العربية، مثل العراق ودول شمال إفريقية، ودول أخرى ما زالت متشبّثة بالأرقام الهندية متوهمين أنها تراث فعلا. حتى في الصحيفة ذاتها تجد رقم الصفحات أحيانا بالأرقام العربية والتواريخ بالأرقام الهندية. وشاهدت في الماضي أكثر من مرّة مباراة في كرة القدم المصرية، فرأيت الأرقام العربية كبيرة لامعة على ظهور اللاعبين، أمّا النتيجة التي ظهرت على الشاشة فكانت بقعة سوداء مقابل بقعة سوداء، أي صفر مقابل صفر. عاشت الازدواجية!

قبل الانتهاء من مسألة الأرقام، هناك ثلاث ملاحظات يجدر بنا ذكرها هنا لصلتها بالأرقام والأعداد والرياضيات:

1. الملاحظة الأولى هي عدم الدقّة في استعمالنا مصطلحي **الرقم والعدد**، وهو ما لا يجوز في دروس الرياضيات على الأقل. فالرقم في الرياضيات، وله في اللغة معانٍ أخرى كثيرة، هو علامة كتابية توضعنا عليها لقيمة حسابية: 1، 2... حتى 9، بالإضافة إلى الصفر. ومن الأرقام يتشكّل العدد طبعاً في مبنى عشري. فالعدد 503 يتألف من ثلاثة أرقام: 5 في منزلة المئات، 0 في منزلة العشرات، وذلك يعني أنها منزلة خالية، 3 في منزلة الآحاد. وحين يكون العدد أقل من عشرة، 9 مثلاً، فهو عدد يتألف من رقم واحد. إذن هناك رقم (digit. numeral) ومن اجتماع الأرقام يتكوّن العدد (number). لكننا في العربية نحمل الرقم دلالة أخرى حين نقول **رقم الهوية**، **رقم السيارة**، **رقم البيت**، بدلاً من عدد كما في الإنجليزية والعبريّة. فكيف يكون رقم البيت 25 وهو مكوّن من رقمين:

(1) الدكتور محمود سليمان ياقوت: فنّ الكتابة الصحيحة، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 100

2، 5؟ لذلك اضطررنا في كتب الحساب للأطفال الصغار إلى تبني المصطلح الأجنبي نمر - نمر، في الإشارة إلى أرقام البيوت وما شابهها، منعاً للإلتباس. وهذان المصطلحان، نمر - نمر، شائعان في الحديث وفي معاجم اللغة الحديثة، فاستعملناهما خروجاً من المأزق المذكور في تعليم الصغار. إلا أن المشكلة تظل مشكلة!

2. الملاحظة الثانية هي العدد 100، ويكتب غالباً مائة بزيادة ألف تكتب ولا تقرأ، والجمع مئات ومئون (!) تسقط فيهما الألف كما نرى. والسؤال هو: لماذا الإبقاء على هذه الألف الثقيلة المتطفلة، ونحن نعلم أن الكتابة الثانية مئة جائزة أيضاً، وقد وردت في المراجع القديمة. هل هو «الحفاظ على التراث» مرة أخرى، أم الرغبة في تحطئة العباد؟ بأذني هاتين سمعت المذيعين في القاهرة غير مرة يقولون: سنة ألف وتسعمائة بلفظ الألف ومدّها، بل إن أحد الشعراء وقع أيضاً في هذا الخطأ بلفظ الألف، وذلك ما يكشفه الوزن في الشعر، كما تعلمون. المفرد مئة والجمع مئات، ومضاعفاتها: **مئتان / مئتين، ثلاث مئة، أربع مئة، خمس مئة....**، دونما توصيل اللفظين أو حذف أحد حروفهما أيضاً، وكفى الله المؤمنين شرّ الأخطاء الإملائية والقرائية!

3. ذكرنا آنفاً أن الأرقام العربية تمكّنتنا من استخدام فاصلتين واحدة بين الصحيح والكسر العشري: 4.5، والأخرى بعد كل ثلاثة أرقام تسهلاً للقراءة وتوضيحاً للمنازل: 642.015. ويلاحظ في الفترة الأخيرة أن كتاباً كثيرين، في مختلف المجالات، أخذوا يستخدمون في **التبنييد** (التقسيم إلى بنود وبنود ثانوية وبنود ثالثة الخ) المبنى العشري للأعداد في سبيل التخلص من الأرقام ثم أحرف الهجاء، ثم الأرقام الخ. بعض هؤلاء الباحثين آثر الإبقاء على الأرقام الهندية، وبذلك استغنى مضطراً عن فاصلة الكسر، وعمد إلى فاصلة المنازل، «حفاظاً على التقاليد». ولكن معظمهم وقعوا في خطأ آخر حين جعلوا البند الأكبر إلى اليمين والبند الفرعي إلى الشمال، ظناً منهم أن هذا الترتيب محكوم بالاتجاه في

القراءة العربية من اليمين إلى الشمال. إنه خطأ طبعا لأن العدد يُقرأ من الشمال إلى اليمين والمنزلة اليسرى دائما أكبر قيمة من المنزلة التي تليها إلى اليمين. لتوضيح المسألة نورد مثالا ، فما يبدو صعباً في التعريف النظري تذللته الأمثلة عادة. إذا أردنا أن نكتب البند الخامس من الفصل الثالث ، نكتب بالأرقام العربية : 3.5 ، وبالأرقام الهندية : ٣.٥ لا العكس ، لأن الفصل هو الأكبر فيكتب إلى اليسار ، والبند الفرعي يظهر إلى اليمين ، تماما مثل كتابة ثلاثة وخمسة أعشار بالأرقام. على كل حال هي طريقة مريحة وتتسع لشتى أنواع التبنيذ والتفريع ، ومن هنا الإقبال عليها في الأبحاث العلمية الدقيقة.

3.10 كل / كل عام وأنتم بخير

ما أكثر ما نردّد هذا الدعاء / التحيّة ، في اللغة المحكية والمعيارية ، وفي الصحف أيضاً. مع ذلك كيف نقرؤها ، أو كيف نشكل الآخر في كلمة **كل** ، في الأساس ؟ كل من ينتبه إلى المذيعين في الإذاعات والتلفزيونات يجد أن الكلمة تُقرأ على وجهين : بعضهم يرفعها بالضمة ، وآخرون ينصبونها بالفتحة ، بينما ينشد بعضهم السلامة فيقرؤها بالتسكين تمشياً مع الحكمة القائلة : سَكُنْ تسلم !

في كتاب الدكتور محمود سليمان ياقوت فن الكتابة الصحيحة ، فصل كبير سمّاه «في الأخطاء الشائعة» ، وفيه يعرض لهذه التحية الشائعة في الأعياد خاصّة. يعرب الجملة في البداية ، على الطريقة التقليدية ، باعتبار **كل** مبتدأ مرفوعاً ، فإذا سألتهم أين الخبر ، فخبيره في رأي الاستاذ محذوف والتقدير : كل عام مقبلٌ. ثم يذكر أنه يجوز إعراب **كل** فاعلا لفعل محذوف تقديره : يقبل كل عام. ويجوز أخيراً قراءة **كل** بالنصب باعتباره ظرفاً لفعل محذوف تقديره : تحيون كل عام. يجوز إذن في رأيه قراءة كل بالرفع أو النصب ، باعتباره مبتدأ أو فاعلاً أو ظرفاً ، وكل إعراب وتقديره المناسب ! نقرأ كل هذه المحذوفات والتقديرات ، فتتذكر الشدياق حين ذكر أن معلّم النحو كان يقضي ساعة

تامة في شرح جملة غير تامة! الحذف والتقدير، حتى عند النحاة القدامى، مفتعلان في الأغلب، يستعين بهما النحاة لتطبيق القواعد على النصّ قسراً، حتى ليخيّل لقارئ النصوص النحويّة أنّ اللغة كُتبت كلّها بناء على قواعد النحو، وكلّ ما لا ينطبق عليها يجب فيه تقدير ما لا يظهر في النصّ أو اعتباره من الشواذّ في أحسن الأحوال.

نعود الى جملتنا، **كلّ عام وأنتم بخير**، لنكتشف بعد النظر الدقيق فيها أن مبناها هذا استقيناها من اللغة المحكية، لا تحكمه قواعد سيبويه. فالجملة أصلاً هي تعبير محكيّ وافد على المعيارية، وإذا كان من المفروض تطبيق النحو الكلاسيكي على هذه العبارة، فلا بدّ من إعراب كلّ ظرفاً، دونما حذف أو تقدير، والجملة **أنتم بخير** هي الجملة الأساسية، هي **العمدة**، والواو رابط شكلي أو زائد، لأنّ المعنى في الجملة هو أننا نتمنّى الخير، لمن نحبيه بهذه التحيّة، في كل سنة جديدة. وعليه فلا فرق كبيراً في المعنى بين التعبير المذكور وقولنا: أنتم بخير كلّ عام، سوى أن التعبير الأول يحمل في لغتنا المحكية معنى الدعاء، أي هو جملة إنشائية، والثاني بعد التغيير الذي أحدثناه فيه أصبح جملة خبرية طبعاً. وإلاّ فكيف يعرب لنا الاستاذ ياقوت هذه الجملة التي قرأتها في مقالة لكاتب معروف: «فمنذ نصف قرن ونحن ندخل معركة إثر معركة»؟ هل نعرب منذ فاعلاً لفعل محذوف أم مبتدأ خبره محذوف؟!

نخلص إلى القول إن **كل عام وأنتم بخير** جملة محكية المبني، ونحوها محكيّ أيضاً، وفي لغتنا المحكية كثيراً ما نستخدم مثل هذه المباني النحوية كقولنا: **ساعتين وانا واقف**، ومثلها كثير. لذلك يجب قراءة **كلّ** بالنصب باعتبارها ظرف زمان. أقول هذا وفي ذهني مثالان من الشعر ورد فيهما الرفع بالذات لا النصب. المثال الأوّل من قصيدة فلسطينية لنزار قباني يقول فيها: **عشرون عاماً وأنا أبحث عن أرض وعن هويّة**، والأصحّ أن يقال **عشرين عاماً** (وعلى هذا النحو غنّتها أمّ كلثوم!). والمثال الثاني للجواهري لا غيره، يقول فيه: **سبعون عاماً والكنانة تغتلي / والنيل يشخب والجموع تساء**. والأصحّ أن يقال **سبعين عاماً**. أرايتم أخيراً كيف تسلّل المبني المحكيّ حتى إلى شعر الجواهري؟!

4. هل التعددية ضرورية في اللغة أيضاً؟

من مشاكل اللغة المعاصرة أيضاً أننا لا نجد البديل العربي للمصطلح الغربي حيناً، ونجد حيناً آخر بدائل كثيرة للمصطلح ذاته. السبب أننا نستوعب، بادئ الأمر، المصطلح الأجنبي ونستخدمه حتى ينتشر على الألسنة، ثم نفطن متأخرين، على الأغلب، إلى استحداث مصطلح عربي بديل. وإذ نفطن إلى استحداث مصطلح عربي بديل تكثر الاجتهادات، وتتوارد الأسماء المتعددة للمسمى ذاته. هكذا إذن: نعاني الجوع طويلاً، فإذا حدث أن وجدنا الزاد عانينا التخمة أيضاً!

4.1 الحاسوب / computer

دخل الحاسوب حياتنا وبيوتنا باسمه الإنجليزي computer، وفي البلاد دخل في محيية الكثيرين ممّا باسمه العبري محشيف أيضاً! وبعد شيوعه وذيوعه على ألسنة الكبار والصغار، فطن القائمون على اللغة إلى ابتكار البديل العربي للكمبيوتر. عندئذ ابتكروا عدّة أسماء للكمبيوتر، ففي «التعددية» بركة: الحاسوب، الآلة الحاسبة، الحاسب، الحاسب الآلي، العقل الإلكتروني، الحاسب الإلكتروني، المحاسب، وظلّ كثيرون، كلّ المصريين تقريباً، يستخدمون المصطلح الإنجليزي! من بين هذه الأسماء لا شك أن الحاسوب أفضلها، لأن هذا اللفظ لا معنى آخر له من ناحية، ومكوّن من كلمة واحدة يسهل تداولها في اللغة، بجمعها والنسب إليها وإضافتها إلى الاسم الظاهر أو الضمير. ثم إن الحاسوب كلمة يسهل لفظها في الفصحى والمحكية، وإن كانت المحكية عادة تختزل مقطعها الأول الطويل فتجعله قصيراً، كما في الألفاظ الأخرى من هذا الوزن: فاروق، شاكوش، حاطوم، بارود، جارور. كما أن هذا الوزن، أخيراً، يُستخدم وزن آلة أيضاً.

إذا أمكن اختزال الأسماء في اسم واحد مقبول ومعقول، حاسوب، فلا بدّ من مصطلح آخر بديل للفظ calculator، الجهاز الصغير للعمليات الحسابية البسيطة. اقترحنا في

اللجنة العليا لشؤون اللغة العربية ترجمتها: حاسبة. الكمبيوتر - حاسوب وجمعها حواسيب، والكلكلتر - حاسبة والجمع حاسبات، وبذلك نخلص من «التعدديه» والفوضى.

4.2 التلّفون الخلويّ - cellular

هذا النوع من التلّفون شاع أيضاً، وكان لا بدّ من ابتكار اسم لهذا المسمّى الجديد، فتدققت الأسماء مرّة واحدة: **خلويّ، خليوي، نقال، جوال، محمول، منقول، متنقل، موبايل، بيلفون.**

الاسم الأخير هو مصطلح عبري أُطلق على أوّل شركة محلية سوّقت هذا الجهاز في البلاد، وهو اسم منحوت من كلمتين، الأولى عبرية والثانية غربية: **بيله + فون**، أي التلّفون العجيب. وإطلاق اسم الشركة على الجهاز ليس غريباً في العربية وغيرها: **فريجدر** في الأصل اسم شركة صنعت البرادات / الثلاجات، و**هوفر** اسم شركة أنتجت المكينة الكهربائية، وهكذا.

الأسماء: **نقال، جوال، محمول، منقول، متنقل** - تعني جميعها جهازاً غير ثابت للتلّفون، وهي في الواقع ترجمة موبايل الإنجليزيّة ومعناها المتحرّك أو المتنقل. إلا أن هذه التسمية ليست تسمية علميّة دقيقة، فهناك تلفونات ذات قاعدة في البيت ويمكنك تناولها والاتّصال من أيّ مكان في البيت، وخارج البيت في نطاق ضيق أيضاً. هي إذن متنقّلة أيضاً، لكنها لا تنتمي إلى النوع الجديد الذي نحن بصدد.

بقي لدينا اسمان، **خلويّ / خليوي**، وهما في الواقع اسم واحد، وترجمة حرفية للمصطلح الإنجليزي cellular، وهو في اللغة الإنجليزية اسم النسب، أو الصفة، لكلمة cell - خلية. اشتقّ هذا المصطلح في الإنجليزية من الخلية، لأنّ البلاد كلها تقسّم إلى دوائر / خلايا يقام في كل خلية منها هوائية / أنتينا عالية ليكون الاتصال من خلية إلى أخرى، بحيث يغطّي البلاد كلها. إذن سيلولار هو اسم التلّفون العلمي بالإنجليزية،

وإذا ما نسبنا في العربية إلى الخلية فالمنسوب **خَلَوِيّ**، مثل عليّ - علوي، نبيّ - نبويّ. بذلك يتبيّن أن الاسم العلمي الدقيق هو **خلوي**، وتُلفظ عادةً دوغماً تشديد الياء، فنقول: هذا تلفون خلوي، أخذت معي الخلوي. ولا ضرورة إلى إضافة خليوي الذي أبقوا فيه على الياء، على غير قياس، منعاً للالتباس، ربّما، بالخلوي بمعنى الريفي أو الوحيد أو المنزل. لا حاجة إلى الإبقاء على الياء المذكورة، لأنّ ذلك يثقل اللفظ ويعقده، ثمّ إن الخلوي نسبة إلى الخلية معروف، فجدار الخلية، مثلاً، يسمّى **الجدار الخلوي**. لنقتصر إذن في كتابتنا، وحديثنا أيضاً، على الخلوي، فهي كلمة سهلة ودقيقة في الوقت ذاته، ولنتخلّص من «التعددية» هنا أيضاً.

4.3 المزدوجان

إذا كنا شهدنا الأسماء المتعدّدة لمخترع واحد، فهناك علامة من علامات الترقيم أيضاً لها ثمانية أسماء. لماذا؟ هكذا! إنها ما يسمّى في الإنجليزية quotation marks، وهي علامة مهمّة لها دلالات كثيرة في النّص الأدبي، إذ لا تقتصر على معنى القول/ الاقتباس فحسب. من أسمائها التي عثرنا عليها، ولا أعرف إذا كانت هناك تسميات أخرى أيضاً: **مزدوجان، هلالان، قوسان، معقوفتان، علامة التنصيص، علامة الحصر، علامة التضييب، علامة الاقتباس!** ما حاجتنا إلى كلّ هذه الأسماء؟ لماذا لا نتفق على اسم واحد نستخدمه جميعاً، **مزدوجين** مثلاً أو **علامة الاقتباس**، فنخلّص التلاميذ والمعلّمين من هذا «التضخّم» الذي لا يفيد أحداً!

4.4 الشّرطة

مثل المزدوجين أيضاً، علامة أخرى من علامات الترقيم، هي الخطّ الأفقي القصير؛ ما يسمونه في الإنجليزية هايفن (hyphen)، وبالعبرية مكاف. هذه العلامة أيضاً حظيت بأكثر من اسم في العربية: **شّرطة، عارضة، واصلت، وصلت،** وقد تكون لها أسماء لم نعرش عليها أيضاً. لا ندري سبباً لهذا «التضخّم» سوى الفوضى في استحداث المصطلحات،

حتى في هذه القضايا الأولية البسيطة. لماذا لا نكتفي بتسميتها شرطاً، وأظنها من ابتكار الإخوة المصريين؛ كلمة سهلة على اللفظ في الحديث وعلى الكتابة طبعاً، ومن أصل عربي غير بعيد عن معناها: شرط الجلد شرطاً بضعه وبزغه لاستفراغ الدم وغير ذلك (القاموس).

4.5 النهضة – Renaissance

هذا المصطلح أيضاً ترجمناه إلى العربية، فلم نقتصر فيه على لفظ واحد نتداوله جميعاً في الكتابة والحديث. والرينسانس في أوروبا هي الفترة التي مهّدت للعصر الحديث، وكانت فترة إحياء للثقافة الأوروبية عامة، وتميّزت بالتحرّر والانطلاق وازدهار العلوم والفنون، وبعث الثقافة اليونانية والرومانية القديمتين. إلا أن هذا المصطلح اليوم لا يقتصر على تلك الفترة من تاريخ أوروبا فقط، بل اتّسعت دلالاته بحيث أصبحت تدعى به الفترات الموازية المشابهة في تاريخ الثقافات الأخرى أيضاً. لذا شاع هذا المصطلح في تاريخ الأدب العربي وتاريخ الشرق الأوسط الحديث، بنفس المعنى أيضاً. إلا أننا في العربية نستخدم مصطلحات متعدّدة للدلالة على العهد ذاته: **عصر النهضة، الإحياء، الانبعاث، التنوير، الاستنارة**، ويستخدم بعضهم المصطلح الأجنبي نفسه. فلماذا لا نقتصر على مصطلح واحد وحيد، نعمّمه في كتاباتنا ونقاشاتنا، وفي ذلك تقريب للمفاهيم أيضاً؟ في رأيي أن **النهضة** مصطلح جيد، ويتضمن كلّ الدلالات التي يحملها هذا المصطلح في أصله الأجنبي: **النهضة، عصر النهضة، الفكر النهضوي** وهكذا.

4.6 المقاربة – approach

من المصطلحات التي حظيت بالتعددية في العربية أيضاً مصطلح approach الإنجليزي. فبدائله العربية التي تطالعنا في النصوص المختلفة، هي: **طريقته، نهج، توجه، مسلك، موقف، معاملته، تعامل، مقترّب، مقاربة**. لسنا في حاجة طبعاً إلى هذه «التعددية» في الأسلوب الموضوعي العلمي. كان يكفي لو ترجمنا هذا المصطلح، وهو

مصطلح يستخدم في كل المجالات ، وفي الحديث العادي أيضا ، إلى مصطلح عربي واحد سائغ ، ليستخدمه المثقف وغير المثقف ، بشكل تلقائي دونما تكلف. المصطلح ، كما هو في الإنجليزية ، وفي ترجمته العبرية أيضا ، له دالتان : الأولى دلالة محسوسة وتعني الدنو أو الوصول إلى مكان معين ، أو المرور إلى شيء ما. والدلالة الثانية مجازية طبعا وتعني طريقة التفكير في تقدير وضع معين أو مسألة معينة ، أو طريقة معالجتها أو التعامل معها. والترجمة العربية يجب أن تكون دقيقة بحيث تحمل المعنيين معاً ، طريقة الوصول وطريقة معالجة أو تناول مسألة من المسائل. من هنا هذا «التضخم» في البدائل العربية ، فكل لفظ منها يحمل بعداً أو ناحية من معنى التعامل ، فلا تعطى سوى بعض الدلالة المنشودة ، بالإضافة إلى أنها ذات دلالات أخرى في اللغة ، فلا حاجة إلى إثقالها بدلالة جديدة. المصطلحان **مقاربة** و**مقترَب** يميلان في الواقع الدلالة كاملة ، الحقيقية والمجازية ، بسبب اشتقاقهما من القرب ، إلا أنهما كليهما «ثقيلان» على اللسان ، خاصة في الحديث العادي. ثم إن المقاربة ، وهي أكثر شيوعاً من المقترَب ، مصدر للفعل قارب الذي يختلف في دلالاته قليلاً عن الفعلين قرب واقترَب ، إذ يعني محاولة الاقتراب أكثر من الاقتراب والوصول. على كل حال ، مقاربة أسهل من مقترَب ، المصدر الميمي ، لفظاً واشتقاقاً ، وأظن أن ذلك هو سبب شيوعها أكثر منها.

لا أستطيع إنهاء هذا البند دون الإشارة الى مصطلح آخر لم أفغ عليه في أي نص حديث سوى في وصف الشدياق للغة الإنجليزية بأنها **سهلة المآتي**. والمآتي في هذا السياق ترجمة موفقة للمصطلح الإنجليزي ، تحمل الدلالة كلها ، فأتاه معناه جاءه واقترَب منه ، كما أنها خفيفة على اللسان والسمع ، وجمعها **المآتي** خفيف سائغ أيضاً مثل مفردها. إلا أنها لم تنتشر ، شأن مستحدثات كثيرة ابتكرها الشدياق ، فلنكتف بالمقاربة رغم صعوبة إدراجها في الأحاديث العادية ، ما يحدّ من انتشارها اجتماعياً.

4.7 g = ج، غ، ك؛!

لا أعرف لماذا نعلم إلى التعددية في النقحرة (transliteration) أيضاً، فننقل هذا الصوت / الحرف من اللغات الأخرى، عندما يلفظ كالجيم في اللهجة القاهرية، بثلاثة أحرف في العربية: إنجليزي / إنكليزي، جرافيكاً / غرافيكاً؟ لماذا لا نأخذ بطريقة نقحرة واحدة وثابتة ليعرف القارئ كيف يلفظ الكلمة أصحابها في اللغات الأخرى؟ لقد كبرت وأنا أظن أن غاندي وغوركي وغانا تلفظ جميعها بالعين العربية، لأنني قرأتها لأول مرة في نصوص عربية! لم تعد هذه المسألة اليوم مشكلة، في عصر الحاسوب ومعالجات النصوص التي تزودنا بكل ما نحتاج إليه وأكثر. يكفي أن نقرّر طريقة واحدة لنقحرة الحروف / الأصوات التي لا نجد لها مقابلاً في لغتنا، دائبين عليها دونما تغيير، وكفى الله المؤمنين شرّ التعددية! نأخذ، مثلاً، بالغالب على كتابتنا في نقل هذه الأحرف: g = ج/ج، p = پ/ب، v = ف/ف، وبذلك نوحد بين كتابتنا ما أمكن. طبعاً هناك أصوات أخرى، صامتة وصائتة، خصوصاً في الدراسات العلمية، لا مقابل لها عندنا في العربية، إلا أن الأحرف الثلاثة المذكورة هي أهم ما يواجهنا في النقل من اللغات الأخرى.

4.8 كم مقدمة للكتاب؟

إذا سئلت، عزيزي القارئ، هذا السؤال فالإجابة طبعاً ستكون أنها مقدمة واحدة. إلا أنها في لغتنا المعاصرة تحظى بعشر تسميات، من باب «التعددية»، عثرنا عليها في قراءتنا للدراسات والمؤلفات: مقدمة، تقديم، تمهيد، تصدير، مدخل، استهلال، مستهل، توطئة، افتتاحية، كلمة أولى!

إذا أردنا الحديث جادّين فالكتاب، في الواقع، يتصدّره نصّ واحد غالباً، ونصّان أحياناً، رغم هذه «التعددية» في التسميات. في الكتابة الإبداعية، الشعر والقصة والمسرحية، هناك عادةً مقدمة واحدة، يكتبها المؤلف أو أحد معارفه، وتهدف إلى

تعريف القراء بالكاتب أو الكتاب ، خصوصاً حين يكون الكتاب أول إصدار للمؤلف. قد تكون هذه المقدمة قصيرة، 2 - 3 صفحات، أو طويلة أحياناً يتناول فيها «المقدم» الكتاب ببعض التحليل والتفصيل، إلا أنها تظلّ مقدّمة على كلّ حال. هذه هي المقدمة إذن، ويكفي أن نسمّيها مقدّمة (preface)، من بين التسميات الكثيرة السابقة، وبتشديد الدال وكسرها، لا بفتحها كما نسمعها خطأ في أحيان كثيرة!

من ناحية أخرى، يتصدّر الكتب العلمية، الدراسات والأبحاث المطوّلة، نصّان عادةً: الأوّل مقدّمة، كما في المؤلّفات الإبداعية، إلا أنها تتضمّن عادةً، فوق ما ذكرنا أعلاه، أسباب التأليف وظروفه، والمشاكل التي واجهها المؤلّف في الوصول إلى المصادر والمراجع ذات الصلة، والشكر أخيراً لكلّ من قدّم المساعدة على اختلاف أنواعها، بمن فيهم زملاء قرءوا المخطوطة وأبدوا بعض الملاحظات عليها، أو الزوجة والأولاد الذين وقّروا للمؤلّف الوقت والظروف لإنجاز الكتاب! يبقى هذا النصّ مقدّمة، حتّى إذا طال واختلف بعض الاختلاف عن مقدّمة العمل الإبداعي السابقة.

بعد هذه المقدّمة، يرد عادةً في الدراسات والأبحاث المطوّلة نصّ آخر، يمكن تسميته المدخل (introduction)، والاستغناء عن التسميات الأخرى كلها. في المدخل هذا يوضّح المؤلّف موضوعه دراسته ومبناها، كما يتناول بعض المعلومات والوقائع ذات الصلة بالموضوع الأساسية، وإن لم تشكّل جزءاً عضوياً منها. المدخل، باختصار، هو «فصل» أوّل يمهّد للدخول إلى موضوع الدراسة/الكتاب الأساسية. ليس ما أوردناه أحكاماً ملزمة، بالطبع، فالمؤلّف حرّ في الأخذ بالأسلوب الذي يراه، لكن هذا هو المتبع في معظم الإصدارات الإبداعية والعلمية.

بناء على ما تقدّم، يكفيننا من التسميات العشر المذكورة اثنتان لا غير: **المقدّمة والمدخل**، وإلا فإنّ «التعدّدية» هنا تؤدّي بنا إلى الفوضى وتداخل المصطلحات، وهو ما لا يجوز، في الكتابة العلمية على الأقل!

المحكية والمعيارية على حدّ سواء. والخضرة في الأصل تعني ، كما هو معروف ، لون الأخضر ، ثمّ توسّعت دلالتها لتعني كلّ أنواع البقول تبعا للونها ، كما في العبرية. إذا كان المفرد خضرة فالجمع ، قياسا ، هو خُضْر ، مثل غُرْفَة - غُرْف . إلا أن اللغة لا تتقيّد في تطوّرها بأحكام النحو والصرف ، فانضافت الجموع المذكورة أعلاه. الأستاذ أحمد مختار يقترح خُضراء في المفرد وخُضراوات في الجمع ، فهل سمعتم أحدا يستخدم خُضراء في لغته المحكية أو المعيارية؟ لا ندرى هل نشأ الاقتراح المذكور رغبة في «مسايرة» قواعد الصرف ، أم استجابة للحديث النبويّ : «ليس في الخُضراوات صدقة» . على كل حال إذا اتفقنا ، في لغتنا الحديثة ، أن المفرد خُضرة فالجمع ببساطة خُضْر ، ومن باب التوسّع خُضراوات ، بإضافة الواو قبل الألف والتاء ، أو خُضار على غير قياس لشيوعها على الألسنة والأقلام المعاصرة. وإذا رغبتنا أخيرا في تجنّب «التعددية» هنا أيضا فلنقتصر على خُضرة في المفرد وخُضْر في الجمع ، في لغتنا المعيارية على الأقلّ.

5. نحو أسلوب عصري، وسليم

إذا كنّا نعارض التقييد المغالي على الكتاب والمجدّدين ، ونحاول الوقوف في وجه «الغيورين» في تخطّئتهم لكلّ ما يخرج عن مواضع اللغة الكلاسيكية ، فهذا لا يعني أننا نقبل كل «جديد» حتى إذا كان فيه خطأ فاضح أو خروج واضح عن قواعد العربية. هذه اللغة غالية علينا ، ونريد لها مواصلة الحياة في ثياب العافية والازدهار ، وما تصدّينا لمن يشدّونها إلى الخلف إلا انعكاس لرغبتنا في تطوّرها بحيث تضاهي كل اللغات الحيّة المعاصرة. في هذا السياق نورد ، في هذا البند ، بعض الملاحظات التي نرى أنها تُسهم في تحديثها وإحكام مستجدّاتها ، وتمهّد طريقها الى التقدم والعصرية. ليس في هذه الملاحظات ما يؤهّلنا للوقوف في صفّ «الغيورين» إلا أننا ، يجب أن نعترف ، نجد أنفسنا أحياناً متحفّظين من بعض الظواهر و«التجديدات» التي لا تراعي الدقّة والمنطق!

5.1 بين الاقتصاد والفضفضة في اللغة

هل من الضروريّ أن تكون لغتنا فضفضة ، تمطّ ما يمكن قوله في جملة فيغدو جملاً؟ هل الكلام والوقت رخيضان في حسابنا فنهدرهما عبثاً؟ لماذا نعمد ، في عصرنا هذا أيضاً ، إلى الأسلوب «الإنشائي» الفضفاض حين تقتضي الحال لغة الإيجاز والدقّة؟ باختصار: لماذا نفصل الكلام الكبير الفضفاض لجسد نحيف ضامر؟

أخبرني أحد الخبراء في الطباعة والترجمة أن النصّ ، حين يُترجم من الإنجليزية أو العبريّة إلى العربية ، تزداد «علامات الطباعة» فيه بنسبة 25 وأحياناً 30 في المئة. فهل نحن شعب «بحبّ الحكي» فعلاً ، أم لغتنا فضفضة ، «أديّة» ، لا تعرف الاقتصاد في الألفاظ؟ قرأت ترجمة كتاب للأطفال بعنوان *who moved my cheese?* ، فاذا بالعنوان في العربية ينتفخ فيغدو ستّ كلمات بالتمام والكمال : **من حرك قطعة الجبن الخاصة بي؟** أما كان بالإمكان ترجمتها : **من حرك جبنتي؟** فنقتصد بذلك حتى أكثر من الأصل الإنجليزي؟ يمكنني تقدير طريقة التفكير والتخبّطات التي انتهت بالترجم إلى

هذه الصياغة. لكنّه على كلّ حال لم يرَ في هذا «الانتفاخ» ضيراً، وإلاّ فإنه كان حاول صياغة العنوان بكلمات أقلّ. علينا الاقتصاد ما أمكن، في **الكتابة العلمية والترجمة** بوجه خاصّ، لأنّ الثرثرة مكروهة حتى في أحاديث الناس، فكيف في اللغة العلميّة وفي عصرنا هذا، عصر السرعة؟

5.2 التحرّر من الواو

قارئ النصوص العربية، القديمة ومعظم الحديثة، لا بدّ أن يدهش إذا أحصى المواضيع التي تستعمل فيها واو العطف. نقرأ أحياناً مقالاً كاملاً في صحيفة، أو في مجلة، فنجد كل فقرة فيه تبدأ بالواو، وذلك عدا الواوات «الداخلية»! أمامي، بالصدفة، مقالة للدكتور صبري حافظ، الناقد المعروف وأستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة لندن. المقالة من 15 صفحة، في 84 فقرة (مجلة فصول، المجلد 3، العدد 4، يوليو/ أغسطس/ سبتمبر 1983، ص 215-229). نظرنا فواتح الفقر فوجدنا: **الواو** - 59 مرة، أما - 6 مرات، **غير أن** - 5، **إذا** - 2، **صحيح** - 2؛ كما وردت كلّ من **الفاء**، **تلك**، **لكن**، **هذه**، **منذ**، **لاغرو**، **في**، **لقد**، **إذن**، **كل** - مرّة واحدة. إلى هذا الحدّ تطغى الواو، حتى على أسلوب أستاذ في جامعة إنجليزية، يكتب في الإنجليزية كما يكتب في العربية وأكثر، عندما يأخذ في الكتابة بالعربية! تأملوا ما تقرءون وأحصوا معي الواوات!

الواو في بداية الجمل والفقرات تقليد من تقاليد الكتابة القديمة، وإذا قرأت مقالاً تبدأ كل فقرة فيه بالواو فاعلم أن الكاتب لم يستطع التخلّص من هذه السمة التقليدية في الأسلوب، لأنه تربّى عليها، ويلصقها في بداية كل فقرة تلقائياً. بعض الكتاب يبدو واعياً لهذه الواو «الزائدة» في بداية كل فقرة، فتجده لذلك يستبدل الواو بـ **إن** فاتحة للفقرة، وقد أحصيت في مقالة لأحد الكتاب ست فقرات متوالية تبدأ بـ **إن**!

قلت إن الواو من سمات الكتابة التقليدية، في بداية الجملة، وبداية الفقرة بوجه خاصّ. ففي الشعر القديم كان البيت الشعري، في الأغلب، وحدة معنوية ونحوية مستقلة،

بحيث يمكن قراءته عادة على حدة. وتتوالي أبيات القصيدة على هذا النحو دونما رابط نحوي، في الأغلب، حتى آخر القصيدة. في هذه القصائد يكثر عادة ورود الواو في أول البيت، كأنما هي رابط شكليّ يشدّ البيت إلى سابقه، موهماً بتماسك القصيدة وبأنها ذات وحدة موضوعية على الأقلّ. هذه هي الواو التي علّمونا أنها «بحسب ما قبلها»، وهي في الواقع زائدة يمكن تجاهلها تماماً عند تفسير البيت أو ترجمته إلى لغة ثانية.

الواو تتردّد في النثر الكلاسيكي أيضاً، في بدايات معظم الجمل والفقر. ذلك أنّ النثر الكلاسيكي، كما نعرفه في المخطوطات، تكاد تنعدم فيه علامات الترقيم التي نحرص عليها اليوم كثيراً في كتاباتنا ونعلّمها تلاميذنا. لذا جاءت الواو في النصوص الكلاسيكية «تعويضاً» عن علامات الترقيم التي ترشد القارئ اليوم في قراءة الجملة وفهمها بشكل دقيق. هكذا كانت الواو في نظر كاتب النصوص النثرية الكلاسيكية أشبه بعلامة لبدء الجملة أو الفقرة تعين القارئ على القراءة والفهم الصحيحين.

أمّا في النثر الحديث فيجب علينا «التحرّر» ما أمكن من الواو، خاصّة في بداية الفقرة. ما من قاعدة تقول إنّه يجب أن نبدأ الجملة بالفعل، لتبدو الجملة «مبتورة» دون الواو، وما من قاعدة تفرض علينا أن تطول الجملة وتطول حتى تبلغ الصفحة أحياناً. لنبدأ الجملة بالجزء الذي نراه ملائماً من حيث المعنى أو السياق؛ بالفعل، بالاسم، بالظرف، ولنراع دقة المعنى وتمامك الجمل وقصرها ما أمكن، ليكون أسلوبنا جديداً سائغاً، لا يرهق كاتبه ولا قارئه أيضاً!

5.3 جموع «معاصرة» على وزن فُعولات

من الأساليب الحديثة الشائعة اليوم استخدام جمع الجمع على وزن فُعولات، بدلاً من الجمع العادي، دونما مبرّر. نقصد بذلك جموعاً مثل: فحوصات، كشوفات، طروحات، شروحات، رهونات، رسومات، ضغوطات، فروقات، حجوزات، وعودات، خروقات... والقائمة طويلة! ليس جمع الجمع غريباً على اللغة العربية، وفي لغتنا الحديثة

نستخدم بيوتات ورجالات مثلاً، إلا أن جمع الجمع هنا جاء تعبيراً عن تغيير في المعنى، فالبيوتات هي العائلات الشهيرة المعروفة، والرجالات هم الرجال العظام المعدودون. إذا نظرنا في القائمة المذكورة أعلاه وجدناها كلها في وزن واحد: فعولات جمع فعول. وأغلب الظن أن دخول هذه الصيغة إلى اللغة المعيارية كان بتأثير اللغة المحكية، ولعلها ظهرت في الواقع نتيجة الوهم بأن الوزن فعول يجمع على هذا النحو، مثل: طموح - طموحات. إلا أن الطموح مصدر لا جمع، ومن هنا الالتباس، ربما، إذ جعلوا فعولات جمعاً لفعول، دونما تدقيق، سواء أكانت مصدرًا أو جمعاً.

الملاحظة الأخيرة أن هذه القائمة كلها جمع لمصادر على وزن فَعْل، والمصدر عادة لا يجمع إلا إذا اكتسب بجمعه دلالة أخرى. على كل حال إذا رغبنا في جمع مصدر من هذه المصادر فليكن جمعه قياسياً على وزن فُعلول، ولا ضير في قولنا: **فحوص، ضغوط، شروح...** إلى آخر القائمة.

5.4 موضوع - مواضيع، موضوعة - موضوعات

يُستخدم هذا المصطلح، موضوع، بمعان كثيرة في لغتنا الحديثة. فاللغة العربية **موضوع** من مواضيع التدريس، وما تدور حوله الرسالة أو المقالة هو أيضاً **موضوع**، والفكرة الأساسية في عمل أدبي هي أيضاً **موضوع** (theme). بالإضافة طبعاً إلى أن اللفظ في الأصل هو اسم المفعول من وضع، وما زال يستخدم بهذا المعنى أيضاً، فالموضوع هو ما وضعته في مكان ما، والموضوع، كما في علم الحديث، هو المختلق أيضاً.

تجمع موضوع على وزنين: مواضيع / موضوعات. ولذا يمكننا رغبة في التحديد أن نستخدم: موضوع - مواضيع للدلالة على مواضيع التدريس مثلاً، وموضوعة - موضوعات للدلالة على المسألة التي تتناولها مقالة أو يعالجها تلميذ في درس التعبير. لن يحلّ هذا طبعاً من مشكلة تعدّد المعاني في هذا اللفظ، ولم نذكرها كلها، ولكنه قد

يساعدنا على التمييز بين هذين النوعين ، على الأقلّ. وقد لاحظت فعلاً أنّ الموضوعه أخذت تنتشر على أقلام بعض الكتاب شيئاً فشيئاً ، عندنا هنا ، وفي البلاد العربية أيضاً.

5.5 تحصيل الحاصل

قرأت هذا التعبير في مقالة لأحد الكتاب ، حيث يستخدمه بمعنى مجمل أو ملخص القول ، وليس معنى هذا التركيب كذلك. فتحصيل الحاصل تركيب قديم ومعاصر ، يعني إقرار أمر مفهوم لا حاجة إلى شرحه وتبريره. أو كما يقال في لغات أخرى : الاندفاع إلى باب مفتوح. ما دام الأمر قد حصل فلا حاجة إلى تحصيله. ورد هذا التركيب في الشعر أيضاً ، قال الشيبني مثلاً :

إذا قام حسن الشيء في حدّ ذاته / فإثبات ذاك الحسن تحصيل حاصل

وقال علي الجارم :

فقلت وهل يرضى ليّ العقل أنني / إذا قلتُ مدحاً قيل تحصيل حاصل

وفي قصيدة لصفّي الدين الحلّي :

وإنني إن وصفتُ له ولائي / كأني طالبُ تحصيل حاصل

بعد هذا عجبْتُ فعلاً أن أجد فير في قاموسه يفسّر تركيب «من تحصيل الحاصل» على هذا النحو : in summary. it may be said. فهل اعتمد فير على نصّ يستخدم التركيب بهذا المعنى خطأ ، فأثبته في قاموسه ؟

5.6 c.v. - سيرة ذاتية؟!

يلاحظ في الآونة الأخيرة شيوع مصطلح **السيرة الذاتية** ، ترجمة لما يسمّى في اللغة الإنجليزية curriculum vitae ، وتكتب مختصرة عادة بالحرف الأول من كل من

الكلمتين C.V. ، أو resume بالفرنسية ، وترجموها بالعبرية : أحداث الحياة. أكثر ما يتردد هذا المصطلح في الطلبات للحصول على وظيفة أو غيرها ، وفي السياق الأكاديمي ، بل إن بعض المثقفين يستخدم أحيانا المصطلح الإنجليزي مختصرا ، فيقول مثلا : «ابعث لنا السي في لنرى». والمصطلح يعني مختصراً لتاريخ المرء ، يتضمن عادة بعض التفاصيل الشخصية والثقافة والتجارب في العمل والوظيفة. باختصار ما يحتاجه صاحب العمل في اتخاذ قراره بقبول الموظف أو رفضه. يتضح إذن أن مصطلح السيرة الذاتية ليس ترجمة صحيحة للمصطلح الإنجليزي المقصود. فالسيرة الذاتية ، أو الترجمة الذاتية ، هي بالطبع مؤلف من جزء أو أكثر يسرد فيه صاحبه حياته ، وبالتفصيل ، منذ طفولته حتى كتابة سيرته. كتاب **سبعون** ، مثلا ، هو السيرة / الترجمة الذاتية لميخائيل نعيمة ، ويقع في ثلاثة مجلدات ! باختصار السيرة الذاتية هي ما يسمّى في اللغات الأجنبية autobiography ، ولذلك فالسيرة الذاتية ترجمة غير مقبولة للسي في. من هنا نظنّ أنّ الترجمة الدقيقة هي : **سيرة حياة ، تاريخ حياة ، ترجمة حياة ، أو بيان السيرة** ، كما يترجمها قاموس المورد. رأيتم كيف لجأنا مرّة أخرى إلى «التعددية»؟ أنا شخصيا أفضل **بيان السيرة** ، فهي سهلة ومعبّرة ، وكل مصطلح أوردناه خير من السيرة الذاتية الشائعة ، لأنها خطأ فاحش رغم شيوعه.

5.7 كتابة أسمائنا : هل نرضى بالفوضى فيها؟

كلّ من يراقب كتابة الأسماء ، اسم العائلة أو الاسم الشخصي ، التي تظهر على شاشة التلفزيون وفي الصحف ، يعجب للفوضى الضاربة في هذا المجال. صحيح أن اسم الشخص واسم عائلته ملكية فردية لمن يحملهما ، لكننا مع ذلك سوف «نتطفّل» على بعض الناس الذين نظنّ أنهم يكتبون أسماءهم بشكل خاطئ ، ولهم أن يقبلوا اقتراحنا أو يرفضوه ذامنين «تطفّلنا» هذا!

من التقلبات الحديثة كتابة أعلام مؤنثة كثيرة بالألف الطويلة في آخرها، بدلاً من الألف المقصورة أو التاء المربوطة. صحيح أن الألف المقصورة والتاء المربوطة الساكنة لا تختلفان كثيراً، في اللفظ، عن الألف الطويلة، إلا أنّ ذلك لا يسوّغ لنا الكتابة بالألف الطويلة في هذه الحالات. ألمع الأسماء وأشهرها طبعاً هي المثلة المصرية يسرى. فكلّ من يقرأ أسماء الممثلين في أول الفيلم أو المسلسل، يجد اسمها مكتوباً دائماً بالألف الطويلة: يسرا. دافع أحد الأصدقاء عن هذه الكتابة الغريبة بأنها تكتب بالألف الطويلة لتمييزها عن يسري، لأن المطبوعات المصرية لا توضع فيها النقطتان تحت الياء المتطرفة، فهل يسرى هي الكلمة الوحيدة التي يمكن قراءتها في العربية على وجهين؟ ربّما كان في الرأي المذكور تفسير لهذا الخطأ الإملائي، إلا أنه ليس تبريراً. ولا أعرف بالمناسبة لماذا يواصل الإخوة المصريون حذف النقطتين من تحت الياء المتطرفة؟ هل يعتبر ذلك من باب «الحفاظ على التراث» أيضاً، لأن النصوص القديمة درجت على ذلك؟ وهل نحن اليوم مطالبون بالكتابة كما كتب أجدادنا في العصور الوسطى؟ لماذا علامات الترقيم إذن، ولماذا النقط على الحروف أيضاً؟! (من المفارقات الطريفة فعلاً أن «أخبار الأدب» القاهرية، التي أطالها أسبوعياً بفضل الإنترنت، لا تكاد تعرف الألف المقصورة، إذ تظهر كلها ياء بنقطتين تحتها. فهل استجاب الحاسوب لطلبنا هذا بقلبها كلها ياء من باب التعويض عن الماضي؟!). نعود إلى الأعلام المؤنثة فنجد ما يكتب منها بالألف الطويلة لا يقتصر على يسرى. يكتبون أيضاً: **نورا، رندا، ريما، رانيا، جومانا ... !!** بل إن موقع الشاعرة غادة فؤاد السمان، في الإنترنت، وهي غير الروائية المعروفة غادة السمان، يورد اسمها الشخصي بالألف الطويلة: «موقع الشاعرة غادا فؤاد السمان»، متوجّهاً بهذا الخطأ الفاضح صورتها الجميلة، وهذا كثير، كثير جداً!!

في كتابة أسماء العائلات، أيضاً، ظاهرة تلفت النظر وتستحقّ معالجتها في هذا السياق. فلا يخفى أن أسماء كثيرة من أسماء العائلات هي في الأصل جمع تكسير لعلم مفرد: مصالحة (مصلح)، صوالحة (صالح)، عثمانة (عثمان) دراوشة (درويش)، محاجنة (محجن)، وهكذا. إلا أن لغتنا المحكية كما هو معروف تُحدث الإمالة في حركة

الحرف قبل التاء المربوطة عند تسكينها، فتلتبس الفتحة بالكسرة، ومن هنا درج كثيرون على كتابة الأسماء بالياء بدلاً من التاء المربوطة: قواسمة < قواسمي، بيادسة < بيادسي، جرايسة < جرايسي، عرايدة < عرايدي، خمايسة < خمايسي، والقائمة طويلة. بل أزعم، وليعذرني ذوو الصلة، أن عائلة أرمللي وحببيي وريحانيي الأصح أن تكتب كلها بالتاء المربوطة، إذ لا يعقل أن الجدّ الأول كان اسمه أرمللي أو حببيي أو ريحاني، وإنما الأرجح أنه علم مؤنث، تسمت به العائلة، مثل عائلات كثيرة غيرها، اعترافاً بفضل الجدّة الأولى، أو بسبب وفاة الجدّ وقيام الجدّة برعاية الأسرة وحدها!

5.8 أخيراً وليس آخراً

في مقالة لأحد الكتاب، افتتحها بهذا التعبير، وسارع إلى تفسيره قائلاً: «وأخيراً وليس آخراً، وهو شكل من ملاحظة الكلام تجاه الموضوع، من حيث كونه تعبيراً عن قطوف النهايات، مع وعد بأن آخر كلمة لم تقل بعد. وهذا يعني أن الحوار مستمر، ونهر الحياة متصل».

واضح أن الكاتب أساء فهم وتفسير هذا التعبير. فليس القصد به أن الحديث سيتواصل وإن كان توقف مؤقتاً، كما يستشفّ بوضوح من المقتبس أعلاه. إنه تعبير معاصر، ما في ذلك شكّ، ولذا فإن القاموس الكلاسيكي لا يورده طبعاً. ومعناه أن ما نقوله، وإن ورد أخيراً من حيث الترتيب إلا أنه لا يقلّ قيمة عمّا سبقه. باختصار، هو تعبير حديث مترجم عن الإنجليزية: last but not least، وترجمته الحرفية: الأخير لكن ليس الأقلّ.

5.9 مزائدة /مزاودة

هذا لفظ حديث في دلالاته، لا في صيغته طبعاً. فهو مصدر قياسي للفعل زايد، ومعناه الكلاسيكي: غالب في الزيادة. أمّا في لغتنا الحديثة فينتمي هذا المصطلح إلى القاموس السياسي، ويفسره شاروني: المنافسة في إظهار التطرف، ثم يورد التراكيب

التالية للتمثيل: اتخاذ سلاح المزايدة في الاتهامات، مزايدة كلامية. وفي بيئتنا السياسية تعتبر **المزايدة** من الأساليب الشائعة جداً، وتعني الإسراف والتطرف في رفع الشعار السياسي، حتى غير الواقعي والمقبول منه، رغبة في إحراج الخصوم السياسيين، لا إيماناً بالشعار المرفوع! والبعض يكتبها بالواو، **مزاودة**، خطأ ودون مبرر. ناقشني أحد أنصار «المزاودة» ذات مناسبة، فردّ المصدر إلى الزاد، لأنه هو يكتبها بالواو، وهو طبعاً لا يمكن أن يخطئ!

5.10 لافِت / ملفِت، مبيع / مباع، معيب / معاب، معيش / معاش، مصوغ / مصاغ، مصون / مصان

الألفاظ الستة هذه كثيراً ما تُقرأ بالميم المضمومة، على غير قياس. نحن مع التجديد وتطوير اللغة، ولكننا لا نقبل الصياغة الخاطئة باسم التجديد! اللفظ الأوّل، **لافِت**، يحمل دلالة جديدة لم تعرفها اللغة الكلاسيكية. إنه في الواقع اختزال لتركيب أوسع - **لافِت للنظر**، وهو بديل معقول للكلمة الإنجليزية - interesting، فنقول: أمر لافِت، فكرة لافِتة، عرض لافِت وهكذا... أما **ملفِت** هذه، فهي غير صحيحة لأن الفعل ثلاثي، **لفِت**، واسم فاعله **لافِت**، على وزن **فاعل** طبعاً. ولا أعرف لماذا تُعجب **ملفِت** هذه الكثيرين، فيستخدمونها في أحاديثهم وكتاباتهم، واللغة لا تعرف الفعل **الْفِت**! الألفاظ الخمسة الأخرى هي أسماء مفعول من الثلاثي المجرد طبعاً: **باع**، **عاب**، **عاش**، **صاغ**، **صان**، واسم المفعول، كما هو معروف، يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن مفعول دون استثناء، فإذا كان أجوف وقع فيه الإعلال بالحذف عادة، كما يظهر في الأمثلة أعلاه. أما الميم المضمومة هذه فلا تكون في اسم المفعول، واسم الفاعل أيضاً، إلا إذا كان الفعل أكثر من ثلاثة أحرف؛ ثلاثياً مزيداً أو رباعياً.

5.11 البنية التحتية - مصطلح غير دقيق رغم شيوعه!

البنية التحتية من مصطلحات الحضارة المعاصرة. شاع هذا المصطلح على الأقدام والألسنة ، وفي البلاد «اخترعوا» وزارة أيضاً سمّوها في العربية «وزارة البنى التحتية»! فهل يمكن بعد هذا الانتشار الواسع السريع لهذا المصطلح ، محاولة تغييره أو تعديله ، حتى إذا كان لا يفي بالمعنى الدقيق لما وُضع له؟ على كلِّ حال ، دعونا ننظر في دلالته ، ومدى الدقّة في ترجمته إلى العربية ، راجين أن يشكّل هذا البند ، على الأقلّ ، تحذيراً من الإسراع في ترجمة أو صياغة مصطلحات جديدة دونما رويّة وتدقيق ضروريين!

المصطلح مترجم ، طبعا ، من اللغة الإنجليزية ، فهناك في الغرب استحدثوا هذه التسمية بعد ظهور مسماها في تخطيط وبناء الاقتصاد العصري. لا نتوقّع بطبيعة الحال العثور على ما يقابل هذا المصطلح في العربية الكلاسيكية ، فهو مصطلح حضاري عصري ، ولا يُعقل أن تبتكر العربية تسميات لما لم تعرفه من المسمّيات! المصطلح الإنجليزي / الغربي ، infrastructure (أو substructure) ، مركّب من كلمتين: structure + infra. الكلمة الأولى هي بادئة (prefix) ، ومعناها تحت أو دون ، ومنها أيضاً مصطلح infrared = ما تحت / دون الأحمر. الكلمة الثانية تعني ، كما في **المورد**: (أ) بناء ، تشييد (ب) مبنى ، بنية ، تركيب. بذلك يكون المعنى الحرفي للمصطلح : ما تحت البناء / المبنى / البنية. بكلمة أخرى ، يعني المصطلح في دلالته الأولى كلّ ما يلزم من تأسيسات لإقامة البناء. هذا هو معناه الأوّلي ، إلا أنّ دلالته اتّسعت حين استخدم في سياق الاقتصاد الوطني وإقامة المدن وصيانتها ، بحيث يعني «كلّ المنشآت والخدمات والتجهيزات وغيرها ، الضرورية لشركة ، دولة ، تنظيم ، بلدة ، وما شابه ، في العمل والتطوّر كما يجب». عند إنشاء قرية ، مثلا ، لا بدّ من شبكة شوارع وشبكة مياه وكهرباء ومجارٍ ، وهذا طبعا ما يعنيه المصطلح. لا يعني المصطلح إذن مبنى / بناء تحتيا ، بل يعني ما يكون تحت المبنى من أسس ضرورية لقيامه!

في اللغة العبرية، كما هو معروف، لم يترجموا المصطلح حرفياً، بل اشتقوا كلمة عبرية جديدة من أصل قديم، وتؤدّي المعنى ذاته: **تشيت والجمع تشيتوت**. والتشيت هي صيغة مصدرية من الأصل **شيت**، (وهذه تقابل است في العربية، ولذا كانت همزتها همزة وصل لأنها غير أصلية، من الأسماء العشرة!)، وتعني ما تعنيه اللفظة العربية المقابلة تماماً: الأساس، الأصل، والعجز (القفا) أيضاً!

في العربية أيضاً كان بإمكاننا تجنب الترجمة الحرفية - ما تحت البناء، وهو تركيب يصعب جمعه والنسب إليه والاشتقاق منه، وذلك ما جعلهم في ظني يقبلون التركيب في العربية إلى تركيب سائح، من اسم ذات واسم منسوب/صفة - **بنية تحتية**، وهو ما أدّى إلى الخطأ طبعاً!

كان يمكننا في العربية اشتقاق كلمة جديدة من أصل عربي قائم: **أسّ / أساس** < **تأسيسة وجمعها تأسيسات**، بإضافة التاء المربوطة إلى المصدر **تأسيس**، وهو أمر جائز وشائع في صياغة الكلمات الجديدة، لنتعد بالمصطلح عن الدلالة العامة في المصدر الأصلي، ويكون للاشتقاق الجديد دلالة واحدة لا غير. وإذا كانت **تأسيسة** لا تعجبنا ففي اللغة العربية أصل آخر، أقرب إلى الدلالة المقصودة بهذا المصطلح الجديد، يمكننا الاشتقاق منه بكل بساطة.

من الألفاظ الشائعة في الأسلوب الأدبي: **إرهاصات**، بالجمع غالباً، كقولنا **إرهاصات النهضة**، **إرهاصات الحرب**، فما معنى الإرهاص، وما دلالة هذا الأصل؟ غالباً ما نحس معنى الإرهاصات من السياق، فنظّمها بمعنى البدايات أو الطلائع الأولى، وبهذا المعنى فسرها أيضاً قاموس **أيلون وشعار** فذكر أنّ معنى إرهاصات: **علامات مبكرة**، أو **علامات تؤذن بما سيحدث**، وهو تفسير اعتمد في ظننا السياق فجانب الدقة. أما **شاروني** فكان أقرب إلى المعنى الدقيق حين فسّر الإرهاص بأنه: **الأساس أو المدمك الأول من الحائط**، بالإضافة إلى معانٍ أخرى تطوّرت عن هذا المعنى. في لسان العرب أيضاً: **الرھص بالكسر أسفل عرق في الحائط، والرھص الطين الذي يجعل بعضه على بعض فيبنى به. وفي الحديث: وإنّ ذنبه لم يكن عن إرھاص وإرصاد، وأصله من الرھص وهو**

تأسيس البيان. كذلك يفسّر المنجد ، وهو قاموس كلاسيكي ، الرهص على هذا النحو: **الرهص من الحائط** (ب) : أول صفّ منه، الطين الذي يبني عليه، أرهص الحائط: بنى رهصه، والشيء: أسسه وأثبتته. لدينا إذن أصل عربي مناسب نستطيع اشتقاق مصطلح جديد منه يؤدّي المعنى الذي نريد ولا دلالة أخرى له ، في لغتنا الحديثة على الأقلّ. فإذا كان الرهص المدماك الأوّل أو ما تحته من طين ، وهو المعنى الأوّلي المحسوس في ظنّنا ، وأرهص تعني أسّس ، وإذا كان أفعال وفعل بمعنى واحد في أغلب الأحيان ، فنحن نستطيع ، بناء على ذلك ، اشتقاق : **ترهيصت - ترهيصات** ، فنبعد بذلك عن **إرهاصات** القائمة في اللغة بدلالة أخرى. أليس أسهل لفظاً وأدقّ دلالة القول **وزارة الترهيصات** بدلا من **وزارة البنى التحتية** التي تشكو عدم الدقّة والتضخّم؟! لا أظنّ مقترحِي هذين ، تأسيسات أو ترهيصات، قادرين على منافسة **البنى التحتية** ، لأنها شاعت كما أسلفنا على الألسنة والأقلام ، رغم أنها ترجمة حرفية وغير دقيقة. كلّ ما نرجوه ، على الأقلّ ، أن تنبّه ملاحظتنا هذه « المترجمين » فلا يسارعوا إلى ابتكار المصطلحات دونما تدقيق وإعمال فكر والتفات إلى ما عندنا من مخزون لغوي مدفون في القواميس والمراجع الكلاسيكية!

5.12 مزدوج، مختلط، منتظم، مختلف

هذه الألفاظ الأربعة غالبا ما تقرأ بفتح عينها ، والأصحّ أن نقرأها بكسر العين. بكلمة أخرى ، هذه الألفاظ تقرأ باعتبارها أسماء مفعول بينما هي أسماء فاعل طبعاً ، لأننا إذا رجعنا إلى أفعالها الماضية : ازدوج ، اختلط ، انتظم ، اختلف ؛ وجدناها كلّها أفعالا **لازمة** لا تتعدّى عادة إلى المفعول. فنحن نقول ازدوج الكلام : تشابه في سجع أو وزن ، اختلط الظلام : اعتكر ، انتظم الأمر : استقام ، تخالفوا واختلفوا : ضدّ توافقوا واتّفقوا (المنجد). هكذا يتبيّن بوضوح أنّ الأفعال الأربعة ، بدلالاتها في الأساليب الكلاسيكية والمعاصرة هي أفعال لازمة ، لا تنصب مفعولا به ، وعليه لا يصاغ منها عادة اسم

مفعول مفتوح العين ، كما تقرأ في معظم الأحيان. اللفظة الأخيرة ، مختلف ، هي أكثرها شيوعا في الأساليب الحديثة ، وهي لا تقرأ عادة مفتوحة العين إذا كانت نعنا حقيقيا ، بل حين ترد مضافة إلى ما بعدها : مختلف الأمور ، مختلف الميادين ، مختلف القضايا ، ظنا أنها اسم مفعول في هذه التراكيب. إلا أن النظرة المتأنيّة في التراكيب المذكورة تبين أنّها من باب إضافة الصفة إلى موصوفها : مختلف الأمور = الأمور المختلفة (جزيل الشكر = الشكر الجزيل) ، ممّا يثبت أن العين يجب أن تكون مكسورة باعتبارها اسم فاعل / صفة للأمر.

5.13 «القهوة التركية» - هل هي تركية فعلا؟!

كم من مرّة نجلس في مطعم أو مقهى ، فنسمع الجالسين حولنا يطلبون ويشربون «قهوة تركية» ! هل «المحبوبة السمرا» المهيلة ، التي نشربها في بيوتنا وفي مقاهينا ، قهوة تركية فعلا ، أم هي قهوتنا ، قهوة عربية ؟ القهوة قهوتنا ، في الواقع ، قهوة عربية أصيلة ، فلماذا يسمّي لنا الآخرون بنتنا وهي من لحمنا ودمنا ؟!

تركيا ، كما نعرف ، بلاد باردة ، وشجرة البنّ/القهوة شجرة استوائية لا ترضى بالعيش في تركيا ولا في الشرق الأوسط أيضا. إلا أنها عاشت وتعيش في اليمن ، في جنوب الجزيرة العربية ، ولذا عرفها العرب وشربوها في الجاهلية وفي الدولة الإسلامية ، بل نشأت حولها عادات وطقوس كثيرة أيضا. لماذا إذن «سلبنا» الأتراك قهوتنا ، فسّمّت باسمهم؟

كانت تركيا-الإمبراطورية العثمانية- قبل أن «تمرض» ، دولة كبرى احتلت مناطق شاسعة من أوروبا. فقد وصلت إلى فيينا ، وانتصرت سنة 1739 على النمسا وروسيا! لذلك دأب الأوروبيون/ الغربيون على تسمية كل ما هو شرقي تركيّا ، بما في ذلك القهوة العربية التي نقلها العثمانيون ، فيما يبدو ، إلى أوروبا. إلا أن الإمبراطورية العثمانية سقطت ، وهو مصير كل الإمبراطوريات عاجلا أو آجلا ، والدول الغربية سيطرت على

هذه المنطقة، احتلالاً أو انتداباً، والاستيطان الصهيوني بدأ أيضاً في فلسطين. ومع هذا العهد الجديد عادت إلينا قهوتنا العربية باسمها الجديد - قهوة تركية، فتبّنت هذه التسمية كثيرون منا أيضاً! إنها قهوة عربية، لا مرأى في ذلك، ومن واجبنا أن «نستردّها»، بالطرق السلمية طبعاً!!

5.14 حيث: هل تصلح في كلّ سياق؟

لا أعرف لماذا يلجأ كثيرون، في الصحافة بوجه خاصّ، إلى حيث كلما رغبوا في ربط جملتين، أيّ جملتين، متجاهلين معناها وطريقة استخدامها. هذه عيّنة من استخدامات حيث، نوردها للتمثيل، ولا حاجة طبعاً إلى ذكر كتابها أو المنابر التي ظهرت فيها:

- في الاختبار أسئلة متنوعة حيث يطلب من التلاميذ الإجابة عنها.
- شاركت في هذا المعرض اثنتا عشرة فنانة حيث قدّمت كل فنانة لوحتين من إبداعها.
- ... أنّ سراحه سيطلق في الثامن والعشرين من الشهر الحالي حيث اعتقلته الشرطة وأدانته بتهم أمنية.
- افتتحت الأمسية [فلانة] حيث بدأت حديثها...
- ... جُنّد مباشرة للخدمة العسكرية حيث كان معه جنود من أصل بلغاري.

واضح أنّ حيث في الأمثلة أعلاه كلّها لم تُستخدم في سياقها الصحيح، وذلك ما أضفى ركاكة على صياغة الجملة طبعاً. فما معنى حيث إذن، وكيف نستخدمها؟

يعرّف النحاة حيث بأنها ظرف مكان، وقد ترد للزمان أيضاً، مبنيّ على الضمّ، ومضاف إلى الجملة بعده. التعريف المذكور ينفع، ربّما، هواة الإعراب والإعراب المحليّ، إلاّ أنّه لا ينفع أحداً في طريقة استخدامها في الجملة، والكتّاب والصحافيون يريدون أن يكتبوا لا أن يعربوا! لذلك نورد، فيما يلي معانيها وسياقاتها الأساسية:

1. ترد **حيث** في جمل كثيرة بمعنى : المكان الذي ، إلى المكان الذي ، في المكان الذي. الأمثلة: ننبؤاً من الجنة **حيث** نشاء (قرآن كريم، بمعنى المكان الذي)، ... وطرنا مع اللذات **حيث** تطيرُ (البارودي، بمعنى إلى المكان الذي)، لا ينجح العلم **حيث** المال منتجعٌ ... (اليازجي، بمعنى في المكان الذي).

2. ترد أيضاً بمعنى : من جهة، باعتبار، مثلاً: كم نوعا الفعل من **حيث** الصحة والعلة؟ اذكر مناطق البلاد المختلفة من **حيث** تضاريسها الطبيعية.

هذه هي استعمالات **حيث** المعروفة، وهو ما يظهر بوضوح أنها «مظلومة» على أقلام كثيرين من الكاتبين، يلقون بها بين كلّ جملتين متجاهلين معناها الدقيق ووظيفتها المحددة.

5.15 بلوج-مدونة؟!!

البلوج، ويكتب أيضاً **بلوغ!**، هو جانر جديد من الكتابة ظهر، ويلقى رواجاً، في الإنترنت. إذا فتحت مواقع كثيرة، مواقع الصحف بوجه عام، تجد كل كاتب و**بلوجه!** حاولنا في أول مرة عرضت لنا هذه اللفظة البحث عنها في القواميس الحديثة، لكننا لم نجدها، لأن اللفظة جديدة، كما تبين لنا لاحقاً، فلم تتضمنها القواميس بعد. بمحض الصدفة قرأنا أيضاً تفسيراً للأستاذ شوقي نجم، في الملحق الثقافي لصحيفة **النهار** البيروتية، يقول فيه: «إن كلمة بلوغرز BLOGGERS، وتعني المدونات، تتألف من شقين، يمثّل الحرف ب B القسم الأول منها ويشير إلى كلمة «بيوغرافي» التي تعني سيرة، ويرتكز القسم الثاني على كلمة log وتعني جدولاً تسجّل عليه الأشياء بالتسلسل». لا نعرف كيف قرّر الأستاذ نجم أن الباء هي الحرف الأول من بيوغرافي، ولا صلة أصلاً بين السيرة وهذا الجانر الصحفي الجديد، وهل استقى هذه المعلومة من مصدر معين، أم هي من بنات أفكاره! واصلنا بحثنا، فقرأنا في أحد المراجع الأجنبية، تفسيراً دقيقاً لهذا المصطلح الجديد: **البلوج** هو نحت، أو مزج بين الكلمتين web + log، واختزلوا

كلمة weblog هذه فجعلوها blog ، وبذلك وُلد هذه المصطلح الجديد ! الكلمة الأولى ، ويب ، تعني شبكة الإنترنت طبعا (النسيج العنكبوتي) ، والثانية ، لوج ، تعني كتابا/ سجلا متواصلا لما يجري من أحداث خلال رحلة السفينة. وفي **المورد** : «سجلّ سرعة السفينة أو تقدمها اليومي ، سجل الأداء : سجل لأيّ عمل يؤدي». من كل ما تقدّم نخلص إلى أن **البلوج** هي مقالات متتابعة ، للكاتب نفسه ، ينشرها على شبكة الإنترنت ! لا أدري أخيرا ما الذي استهوى الكثيرين في ترجمة **بلوج مدوّنة** ، وليس في هذه الترجمة أي إشارة إلى الإنترنت - منبر هذا الجانر وساحته. يبدو أن سبب شيوع **المدوّنة** هو أنها لفظة جديدة استهوت الكتّاب ، رغم أنها لا تؤدّي المقصود ، ورغم أنها وردت أيضا في كتابات بعض النقاد الحدائين بمعنى النص ، أو كلّ ما يكتب حبرا على ورق. لا أدري أخيرا لماذا نكلّف أنفسنا عناء اشتقاق لفظة جديدة ، لا تأتي بالمعنى الدقيق كما بيّنّا ، ولا نتبنى **البلوج** ذاتها ، بالجيم أو بالجيم المثلثة لا بالغين ! لأنّ ابتكرنا الإنترنت ولا بلوجاتها فيحق لنا أن نقرّر دائما في تسمياتها!!

5.16 gap : هوة أم فجوة ؟

نسمع ونقرأ كثيرا ، في الأبحاث الاجتماعية / الاقتصادية ، وفي الصحافة على اختلاف أنواعها ، عن **الهوة** بين الطبقات والتجمّعات الإثنية المختلفة ، وعن ضرورة **ردم / جسر الهوة** بأسرع وقت ممكن. في بلادنا بشكل خاصّ يتردّد هذا اللفظ كثيرا كلما قارنا أيّ ناحية من نواحي المجتمع اليهودي بمثلتها في مجتمعنا العربي. فهل الفرق بين طبقتين أو مجتمعين هوة أم فجوة ؟ نعود إلى القاموس ، **المنجد** ، مثلا ، فيذكر أن **الهوة** : ما انهبط من الأرض ، الوهدة الغامضة منها ، الجوّ بين السماء والأرض. ويبدو واضحا أن **المنجد** استقى مادّته من **لسان العرب** ، حيث يرد التفسير نفسه معرّزا بالشواهد. ويضيف **المعجم الوسيط** أن **الهوة** تعني الحفرة البعيدة القعر أيضا. واضح إذن أن **الهوة** بمعناها الكلاسيكي والمعاصر تعني المكان العميق جدا. إنها في لغتنا المحكية «الهوتة» التي كنا في صغرنا نقصدها في المناطق الجبلية ، فنلقي فيها الحجارة ونصغي إلى صوتها يتردّد طويلا

في الأعماق. **الفجوة**، من ناحية أخرى، يفسرها المنجد بأنها: الفرجة بين الشيئين، وفي **المعجم الوسيط** أيضا: المتسع بين شيئين، وهذه هي الترجمة الدقيقة للفظة إذن (في العبرية اشتقوا كلمة جديدة- ياعر- من الفعل يعار المقابل للفعل فغر في العربية). ولا أدري من أين جاءوا بالهوة هذه، **والمورد** نفسه يترجم gap : فجوة، ثغرة، فُرجة ؟ ما بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي في البلاد هو إذن **فجوة**، سببها التمييز سنين طويلة، وعلينا أن نعمل بكل قوانا على **ردم/جسر** هذه **الفجوة**، وفي مجال التربية والتعليم قبل غيره !

5.17 communication : إعلام أم اتّصال ؟

في ترجمة المصطلح الأجنبي أعلاه، نقرأ مرة **الإعلام**، وأخرى **الاتصال**، ولا بدّ لنا من اختيار أحد اللفظين، الأدقّ منهما طبعاً، تجنّباً للازدواجية، إذ يكفينا ما نعاني منها في مجالات أخرى كثيرة. في المصطلح الأجنبي، كما نرى، توجد البادئة **كـم**، وهي تعني معا، أو المشاركة، كما هو معروف. فهل في لفظ **إعلام** معنى المشاركة، أم الإعلام فعل في اتجاه واحد، المرسل فيه هو نفس المرسل والمتلقّي دائماً؟ ما قرأت **الإعلام** ووسائل الإعلام مرّة، رغم شيوعها، إلا تذكّرت الأنظمة الشمولية، حيث تكون الدولة/ السلطة مصدراً للإعلام لا مصدر غيره، والجماهير، القاعدة، تتلقّى ما تملّيه أجهزة السلطة راضية مرضيّة ! هل تذكرون معي، مثلاً، **وزارة الإعلام والإرشاد القومي** في مصر الستينات؟ هذا هو معنى الإعلام: معلومات تندفق في اتجاه واحد، مصدرها واحد ومتلقّيها واحد، وليس هذا ما يُقصد بالمصطلح المذكور.

قرأت للأستاذ عبد العزيز شرف كتاباً عنوانه **اللغة الإعلامية**، فهل استخدم الكاتب مصطلح **الإعلام** الذي يشكّل عنوان كتابه دون غيره؟ كيف تتحقق الازدواجية إذن وهي عزيزة على قلوبنا لا نطيق لها فراقاً، حتى في كتاب كرّسه صاحبه لهذا الفنّ بالذات؟ اسمعوا وعوا: ص 122: إن بحوث **اللغة الإعلامية** لا يمكن أن تنفصل عن بحوث

علم اللغة، ولكنها في نفس الوقت تتصل اتصالا وثيقا بعلوم الاتصال الجماهيري. ص 123: وسائل الاتصال الإعلامية. ص 161: وحين ننظر في لغة الاتصال بالجماهير التي تستعملها اليوم أجهزة الإعلام... ص 184: الاتصال الجماهيري mass communication. ص 191: وسائل الإعلام الجماهيرية.. تداول الإعلام ووسائل الاتصال... ما دام الكاتب تبنى مصطلح الإعلام فلماذا لا يقتصر عليه في كتابه؟

من ناحية أخرى، في كتاب للدكتور حسام الخطيب: اللغة العربية، إضاءات عصرية (القاهرة، 1995)، يجعل المؤلف عنوان الفصل الثالث: لغة الثقافة ولغة الإعلام، ثم يقول فيه: «على أية حال بعد البحث والتقصي تبين لي أن موضوع «الاتصال» ما زال بعيدا عن ساحتنا العلمية [...] وتبين لي أن مصطلح «الإعلام» في البلاد العربية غير محدد وغير متفق عليه» (ص 156). ثم يضيف الدكتور الخطيب في موضع آخر: «والجدير بالذكر أنه تجري في معظم الأحيان مطابقة بين كلمة (الإعلام) وكلمة (الاتصال)، وإن كان واضحا أن الثانية أوسع مضمونا من الأولى. كما يعرف الخطيب الاتصال بأنه «العملية التي يتم بمقتضاها تكوين العلاقات بين أعضاء المجتمع وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والتجارب فيما بينهم» (ص 162). في بداية الفصل المذكور يبدي الخطيب عدم ارتياحه، ربما، من العنوان الذي لم يختره بنفسه، ولم تكن له يد في صياغته، ثم يعجب بعدئذ من المطابقة بين الاتصال والإعلام غالبا، فيحاول جاهدا التمييز بينهما، كأنما هما، في الاستعمال اليومي، مصطلحان مختلفان، لا اسمان للمسمى ذاته من باب «التعددية»!

ما يعزينا أن مدارس كثيرة في الوسط العربي عندنا أخذت تدرّس هذا الموضوع، وعلى حد علمي يسمى هناك موضوع الاتصالات على طول! لنكتب ونقل إذن: الاتصال، الاتصالات، وسائل الاتصال، لغة الاتصال، لغة اتصالية وحسب، وكفانا الله شر الازدواجية!

ملاحظة أخيرة تتصل بهذا البند: في اللغات الأجنبية يكثرون أيضا من استخدام مصطلح الميديا، media، وهي جمع لكلمة medium، وتعني الوسائط، ويقصدون بها وسائل الاتصال بوجه عام، لقيامها وسيطا بين المرسل والمتلقي. ولا ضير، في رأيي، في استخدامنا لهذا المصطلح، دونما ترجمة، فهو خفيف لطيف، ويؤدّي المعنى المقصود دونما عنت أو إشكال.

5.18 من الزائدة؟

من الزائدة، التي نتاولها هنا، ليست حرف الجر الزائد الذي حكم عليه النحاة بالزيادة ليستقيم لهم الإعراب. إنها من أخرى غالبا ما تتصدر الجملة تطفلا، حتى غدت من المباني الشائعة، بحيث لا يقدم على حذفها إلا «الشجعان». إذا أردنا القول: مهم أن نحرص على كتابة لغة سليمة، فلماذا نضع من في الصدارة غالبا، فنقول من المهم، وما العيب في المبنى الأول فنتجنبه؟ مثل من المهم أيضا: من الأفضل، من المفيد، من المستحسن، من الجدير بالذكر، من الجائز، من المألوف، من المتبع، من المؤكد... ومن يفتش أكثر يجد أكثر. لا شك أن المعنى يختلف بعض الاختلاف بزيادة من هذه: فالجملة الأولى تعني أن الحرص على كتابة اللغة السليمة مهم، أما الجملة الثانية، بعد إضافة من، فمعناها أن الحرص على كتابة اللغة السليمة من الأمور المهمة، بينما نحن في الواقع لم نقصد أمورا أخرى مهمة غير الحرص المذكور. لعلّ الدافع إلى زيادة من في هذا السياق ما علق بأذهاننا عن المبتدأ والخبر، وشروط تقديم كل منهما على الآخر، فأضفنا من المذكورة لتسوِّغ تقديم شبه الجملة، الجارّ والمجرور، كما تقضي القاعدة حين يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور؟ إلا أننا لا نرى هنا ما يحول دون تقديم الخبر مهم على المبتدأ من المصدر المؤول، لا وجوبا كما في القاعدة المذكورة، بل جوازا، لسبب بلاغي معنوي. ألا يمكننا القول عظيم أنت في أعمالك يا رب، كما يردّد المسيحيون في صلواتهم، لسبب بلاغي، أو ما يسمّى القصر بالتقديم؟ لنقل إذن: مهم أن نحرص...، ومثلها طبعاً كل «أخواتها»! لا ضير في ذلك ولا عيب، سوى اقتراب

مبنى الجملة من المبنى في لغتنا المحكية ، وفي ذلك ما يفرّكتّاب «الفصحى» منه في أغلب الظن ، وما يضيفي ، في رأينا ، النضارة على أساليبنا الحديثة !

مثل هذا المبنى أيضا استعمال **مما** (من + ما) بدلا من ما ، في ربط جملتين الثانية فيهما ناتجة عن الأولى ، كما في قولنا : عند المنعطف فقد السائق السيطرة ، فانقلبت السيارة ، **مما** أدى إلى جرح ثلاثة من الركّاب. فنحن يمكننا القول : ... **وهوما أدى/ ما أدى** ، فنتخلص من من الزائدة هنا أيضا! ومن يتابع لغتنا الحديثة يلحظ شيوع المبنى الثاني ، ما أدى ، شيئا فشيئا على السنة الصحافيين وأقلامهم. فاللغة تتجدّد وتتطور دون أن تطلب إذنا من «الغيورين» !

5.19 fact - حقيقة؟

يلاحظ في الأسلوب الحديث شيوع استعمال **حقيقة** ترجمة للفظ الأجنبي fact ، فهل **الحقيقة** هي البديل الدقيق فعلا؟ تعني كلمة fact (وفي العبرية عوقداة) حادثا وقع فعلا ، أو أمرا صحيحا لا مرأ فيه. أما **الحقيقة** فهي تعني في العبرية : الشيء الثابت يقينا ، وعند اللغويين : ما استعمل في معناه الأصلي ، وحقيقة الشيء خالصه وكنهه (المعجم الوسيط). إذن هي تعني باختصار ، الكنه أو الجوهر ، وضدّ المجاز في البلاغة ، ويقابلها في الإنجليزية عادة : reality أو truth . لذا فإن الحقيقة ليست ، كما ذكرنا ، الترجمة الدقيقة لـ fact ، رغم شيوعها الطاغى في الأسلوب المعاصر ، وفي هذه البلاد بوجه خاص ، بتأثير العبرية ، في أغلب الظن ، إذ كثيرا ما تتردد عوقداة على السنة كثيرين هنا حتى في أحاديثهم اليومية !

في رأينا أن أدقّ ترجمة لهذه اللفظة هي **الواقعة**. فالواقعة من الواقع أولا ، وتعني أمرا وقع أو حادثة ؛ هكذا تفسرها القواميس الحديثة للغة العبرية ، في الإنجليزية والعبرية. ففي **المورد**، **عربي-إنجليزي**، مثلا ، نجد معناها : fact. incident. event. occurrence أما المنجد فلا يعطي سوى المعنى الكلاسيكي للواقعة : مؤنث الواقع ،

المصادمة في الحرب، النازلة من صروف الدهر، القيامة، رجل واقعة: شجاع، وهي جميعها معان كلاسيكية لا تكاد تتردد في لغتنا الحديثة بحيث يمكن تجاهلها. والأغرب أن **المعجم الوسيط**، الذي يفترض فيه أن يكون معاصرا، يورد المعاني الكلاسيكية للواقعة فحسب، بل إنه يتجاهل الواقعة والواقع أيضا بمعنييهما في لغتنا الحديثة! لترجم **fact** الإنجليزية أو عوفاة العبرية، إذن، **بالواقعة**، وجمعها **وقائع**، فنقول: هذه واقعة لا ينكرها أحد؛ في مقالاتك آراء كثيرة، لكنها تفتقر إلى الوقائع المقنعة؛ يجب التمييز في المقالات الصحافية بين الوقائع والتقييمات.

لعله يجدر بالذكر أخيرا أن «الحقيقة»، باستعمالها المذكور آنفا، جرّت معها مبنى أجنبيا غربيا على لغتنا العربية. فما أكثر ما نقرأ ونسمع مثل هذا المبنى: لا يمكن لأحد أن ينكر **حقيقة** أن التعليم في مدارسنا يعاني أزمة حادة. وهو مبنى ركيك، دون أدنى شك، «ينسخ» المبنى الأجنبي في ألفاظ عربية، كما أننا في غنى عنه لأن لغتنا العربية توفر لنا المصدر المؤول بدلا من هذا المبنى «الأعرج»، فنقول: لا يمكن لأحد أن ينكر أن التعليم في مدارسنا العربية يعاني أزمة حادة، وتلك **واقعة** مؤسفة فعلا!

5.20 عن أنواع الاستيطان، أو التجمّعات السكانية!

كل من يكتب في العربية، أو يترجم إليها، مادة جغرافية، عن التجمّعات السكانية في إحدى الدول، أو ما يدعونه أنواع الاستيطان، يجد إشكالا في العثور على مصطلح عام يدلّ على أنواع الاستيطان كلّها، سواء كانت صغيرة لا تتعدى العشرات من السكان أو كبيرة يقيم فيها الألوف أو مئات الألوف. إذا نظرنا في الألفاظ العربية المتداولة في هذا المجال فإننا نجد: **مضرب** جمعها **مضارب** (وتقتصر عادة على البدو ساكني الخيام، لأن أو تادها هي ما يضرب)، **بلد**، **بلدة**، **كفر**، **مستوطنة**، **قرية**، **مدينة**. إنها مجموعة كبيرة، كما ترون، تلبّي حاجة الجغرافيين وتزيد، لو كان كل مصطلح منها محدّد الدلالة لا يستخدم بدلالة غيره. ونحن لم نذكر ألفاظا أخرى غير قليلة، من الحقل الدلالي ذاته،

وردت في المصادر الكلاسيكية وظلت مدفونة هناك ، فلا نحن نتداولها اليوم ولا نكاد نعرفها في كثير من الأحيان.

من المجموعة أعلاه نتداول ، في لغتنا المعاصرة ، مصطلحات ثلاثة فقط بدلالات محدّدة: المضارب (تجمعات البدو)، والمدينة: في الإنجليزية city / town وفي العبرية غير، وهي كل تجمع سكاني كبير يعيش فيه عشرات الألوف من السكان، ولا تميز في لغتنا بين مدينة صغيرة ومدينة ضخمة ، كما في الإنجليزية ؛ **والقرية**: تقابلها village في الإنجليزية أو **كفار** في العبرية ، وهي تجمع دون المدينة سكاّنا ، وتغلب عليه الحياة الريفية عادة.

بقيت من المجموعة أعلاه أربعة مصطلحات لا نجد منها واحدا دالّا على التجمعات السكّانية على اختلاف أنواعها. **المستوطنات** تصلح في الواقع للدلالة على التجمّعات السكّانية عامّة ، فهي مصطلح حديث يعني ، وفقا لاشتقاقه ، كلّ مكان يستوطن أو يسكن فيه الناس ، سواء كان صغيرا أو كبيرا. إلا أنّ **المستوطنات**، وجمعها **مستوطنات**، غدت مقصورة ، في هذه الأيام ، بحكم تداولها في المجال السياسي دون غيره ، على القرى التي أقيمت في الأراضي المحتلّة ؛ في الضفّة الغربية والجولان وقطاع غزّة. بذلك تكون خضعت للاحتلال الأرض والتسمية معا! وفي استطراد لغوي سياسي : لا أعرف أصلا لماذا نطلق عليها في العربية **مستوطنات** إذا كنا نرفض أن تكون وطنا لمن أنشأها ويسكنها عنوة! تماما كما انساق أجدادنا وراء الكولونيالية الغربية ، في مفاهيمها وتسمياتها ، فأطلقوا على الأماكن التي احتلّها وأقام فيها الأجنبي **مستعمرة**، وجمعها **مستعمرات**، وعلى من أقامها **مستعمرا** ، كما لو كانت غاية الأجنبي المحتلّ **إعمار** البلاد وتطويرها فعلا!

هذه «الضائقة» في المصطلح اضطرّت أحد الجغرافيين العرب ، في كتابه ، إلى استخدام بلدة وجمعها بلدات ، بالدلالة العامّة التي نريدها (في ترجمة المصطلح العبري يشوف ، أو settlement في الإنجليزية). إلا أنّ **البلدة** لا تحمل هذه الدلالة العامّة ، ومن بين معانيها الكثيرة أيضا : **المدينة المتوسطة الاتساع** (المنجد). لذلك أطلقت مراجع

جغرافية كثيرة اسم **البلدة**، وجمعها بلدات، على المدينة الصغيرة (**عيراة** بالعبرية)، مثل بلدات شفاعمرو وسخين وأم الفحم. كما أن **البلد**، وجمعها **بلاد** و**بلدان**، ذات دلالات كثيرة أيضا، مثل بلدة، بما في ذلك القطر أو الدولة، كما في قولنا: بلد مجاور، بلد عربي شقيق...

بقي في مخزوننا مصطلح **الكفر**، وجمعه **كفور**، وهو يصلح للدلالة العامة في رأينا، إذ هو من «كفرا» بالسريانية ومعناها قرية أو مزرعة أو حقل (**المنجد**)، ومن السريانية استقته العبرية أيضا. وإذا لم نقتنع **بالكفر**، رغم أنه لا يكاد يستخدم اليوم في لغتنا الحديثة، يمكننا اشتقاق ألفاظ جديدة تقتصر على الدلالة العامة المطلوبة لا غير، مثل: موطنة- موطنات، مسكنة- مسكنات، مدرة- مدرات (القرية المبنية بالطين واللبن- **المعجم الوسيط**، والمدر الحضر عامة بخلاف الوبر- البدو). علينا فقط اختيار أحد هذه الألفاظ وتعميمه في استعمالنا لترويجه وتحديد دلالاته. لغتنا واسعة واشتقاقية، كما ترون، إلا أننا لا نحسن أحيانا استغلالها والتصرف في كنوزها!

5.21 الرجل الطويل القائمة- خطأ ؟

المتابع لما يُكتب في الصحف، وفي كتب الأدب أحيانا، يلاحظ أن الكتاب يتجنبون إدخال ال على المضاف، أو تحلية المضاف بالألف واللام، بلغة النحاة، مهما اختلفت أنواعه. قبل أيام قليلة فقط، لحظت هذه الظاهرة في جريدة «الحياة»، بالصدفة، في مقالتي صحافيتين متقاربتين زمنيا لأحد النقاد العرب المعروفين: «.. ينالهم فيها القمع متعدد الأنواع... من نموذج **الكهل صغير السن** الذي يشيب قبل الأوان». فهل يمتنع دخول الألف واللام دائما على المضاف، فيتهيب الكتاب ذلك حتى في مثل هذين المثالين أيضا ؟

الإضافة من أوسع الموضوعات في اللغة، ومعانيها كثيرة جدا، إلا أن كتب النحو غالبا، وكتب تدريس النحو بالذات، كثيرا ما تهمل هذه المسألة لأن همها منصرف

عادة إلى الإعراب، وليس هناك إشكال إعرابي في الإضافة: المضاف إليه مجرور دائما، والمضاف يعرب تبعاً لموقعه في الجملة.

إلا أن الإضافة، كما ذكرنا، واسعة جدا، ومعانيها متعدّدة، وأنواعها كثيرة تبعاً لذلك. ليس غرضنا هنا أن نعرض للإضافة بالتفصيل، فكتب النحو الكلاسيكية كثيرة وتفصيلية ومتاحة لكل من يرغب في التوسع والاستفاضة. نكتفي فقط بالتذكير أن الإضافة نوعان أساسيان: **إضافة معنوية أو حقيقية**، يُنسب فيها عادة اسم ذات إلى آخر فيكتسب الأول، المضاف، تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، مثل: ساحة المدرسة، أو تخصيصاً إذا كان المضاف إليه نكرة، مثل: كتاب تاريخ. في هذه الإضافة يتمتع دخول الألف واللام مطلقاً.

النوع الثاني هو **إضافة لفظية**، أو **غير حقيقية**، وهذه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، كما يستدلّ من اسمها، بل تكون لتخفيف اللفظ فحسب، مثل: كاتب الرسالة، طويل القامة. في هذا النوع من الإضافة يجوز دخول الألف واللام على المضاف، كما تذكر كتب النحو، بشرط وجودهما في المضاف إليه أيضاً. هكذا يمكننا القول: المتبع الحقّ، الطويل القامة. إذا تخلينا عن الأحكام المفصلة في كتب النحو لحظة، ونظرنا في التركيب الثاني، طويل القامة، مثلاً، نجد أنه يرد نعتاً أو وصفاً لاسم نكرة عادة، فنقول: دخل القاعة شابّ طويل القامة = دخل القاعة شابّ قامته طويلة. بناءً على ذلك، إذا كان المنعوت محلياً بالألف واللام فمن الطبيعي أن تلحق الألف واللام المضاف أيضاً: هل عرفت من هو الشابّ الطويل القامة؟ - هل عرفت من هو الشابّ الذي قامته طويلة؟ وطبيعي أن حكم المثاليين المذكورين سابقاً لا يختلف عن حكم هذا المثال. ليس من المحذور، إذن، دخول الألف واللام على المضاف في جميع الأحوال، فلا ضير إذا قلنا: **الحسن الوجه، المكسور الجناح، الحاسر الرأس** وما شابه. بل إن الشاعر أبا تمام في بآئته الشهيرة، «فتح عمورية»، أجاز لنفسه القول «السبعة الشهب» أيضاً:

والعلم في شهب الأرماع لامعة بين الخميسين لا في السبعة الشهب

5.22 الجمهور المستهدف أم الجمهور المقصود؟

المصطلح، في ظننا، مصدره الأوّل هو العلوم التربوية. في كل نصّ أو درس في التربية والتعليم لا بدّ من تحديد الجمهور الذي يفترض أن يتلقّى النص، أو الرسالة التي يحملها، سواء من حيث الشريحة الاجتماعية أو المستوى الثقافي أو المدى العمري، وذلك لضمان وصول الرسالة ونجاعتها. بهذا المعنى كان من الطبيعي انتقال المصطلح أيضا إلى مجالات نقد الأدب، والفن عامة. فكلّ مبدع، خلال عملية الإبداع، «يخاطب» في فنه، واعيا أو دونما وعي، جمهورا معيّنا، بشكل أو بآخر، وكما يرمي المبدع إلى التأثير في هذا الجمهور لا بدّ أن يكون للجمهور المذكور أيضا أثره في حصيلة العملية الإبداعية.

المصطلح في الإنجليزية، وهو الأصل طبعا، هو: target population. وفي العبرية ترجموه، كما يعرف العاملون عندنا في مجال التربية والتعليم، **كهال هياعد**. فهل تكون الترجمة العربية: **الجمهور المستهدف**، كما نجد اليوم في نصوص كثيرة، أم **الجمهور المقصود**، وأيهما أدقّ في تأدية دلالة المصطلح؟ الذين أخذوا بالمصطلح الأوّل، الجمهور المستهدف، اعتبروا الهدف بمعنى الغاية، أو ما نرمي إلى تحقيقه، مستبعدين بذلك المعنى الأصلي للهدف، وهو مرمى السهام، أو الرصاص في أيامنا هذه. ونحن اليوم ما زلنا نستعمل المستهدف، في معظم السياقات، بمعنى من يوجّه إليه الضرب أو النقد، وخاصة في سياق القتال أو السياسة. بهذا المعنى السلبي أيضا وجدنا **المستهدف** في الشعر القديم، كما في الأبيات الآتية:

ولقد سترتُ عن الوشاة طروقها ومكانها لنبالهم **مستهدف**
 فهي على ساحاته ترفرفُ كلُّ بسهم حتفه **مستهدف**
 ورمته إذ وضع السلاح وطال ما هابته وهو لنبلها **مستهدف**

بسبب الدلالة السلبية المذكورة في **المستهدف**، قديما وحديثا، نرى أن **الجمهور المقصود** أدقّ في نقل دلالة المصطلح إلى العربية في السياق التربوي الأدبي خاصة. فالمقصود هنا

تستخدم بمعناها الأصلي، المعنى الحسي، أي من نذهب أو نتوجه إليه بخطابنا. ففي القاموس: قصد الرجل وله وإليه: توجه إليه، والقصد هو الطريق المستقيم أيضا، وفي الشعر:

ومثواك مقصود وحبك طاعة وأمر على الأعيان مفترض حتم

يلقاك في شرف العلا متواضعا حتى ترى المقصود مثل القاصد

لذلك فإن مصطلح الجمهور المقصود أو جمهور القصد، في رأينا، أدق في تأدية الدلالة الضيقة للمصطلح التربوي / الأدبي المذكور.

5.23 هل عدّ وأحصى مترادفان؛ بنفس المعنى؟

إذا بحثنا عن معنى اللفظين، **عدّ وأحصى**، في المراجع القديمة فإننا لا نجد تمييزا واضحا بين المعنيين. يذكر **لسان العرب** أن «العدّ هو الإحصاء، ويقال عدت الدراهم عدّا. وفي حديث لقمان: لا نعدّ فضله علينا، أي لا نحصيه لكثرتة». وفي مادة **أحصى**: «الإحصاء العدّ والحفظ، أحصى الشيء: أحاط به، وأحصيت الشيء: عدته، وفي القرآن الكريم: وأحصى كلّ شيء عددا». ولا يضيف **المنجد** أو **الوسيط**، شيئا على ما ورد في **لسان العرب**، وفي ذلك دلالة واضحة على اعتبار اللفظين مترادفين تماما لا يختلفان معنى أو استخداما.

لكننا في مثل هذه المواضع يجب أن «ننوع» بين المترادفين لا أن «نوحّد» بينهما، كما يرى سلامة موسى. لا سيّما في دروس الحساب حيث نحتاج إلى مصطلحين، الأول يعني العدّ دونما معدود، كأن يعدّ الطفل إلى العشرة؛ والثاني العدّ مع المعدود، كأن يحسب الطفل عدد أصابع يديه الاثنتين.

إذا نظرنا مرة أخرى في اللفظين «المترادفين» نجد أن **أحصى** من **الحصاة**، مفرد **الحصى** أي الحجارة الصغيرة، وبذلك يصلح استخدامه في المعنى الثاني، أي العدّ

مع معدود، أو حساب عدد أشياء ، واستخدام **عدّ** في العدّ دوغما معدود. ذلك ما أخذنا به فعلا في كتب الرياضيات للمرحلة الابتدائية. نقول إذن: **يعدّ** الطفل حتى العشرة بدون خطأ، **وأحصت** المعلمة تلاميذ الصفّ فوجدت الجميع حاضرين.

مثل **عدّ** وأحصى من «الترادف»: **تلميذ** و**طالب**. يفسّر المنجد التلميذ، وجمعه تلاميذ وتلامذة، بأنه من تعلّم منك علما أو صنعة. ثم يفسر الطالب، وجمعه طلبه وطلاب وطلب وطلب، بالتلميذ، وهو بذلك «يوحد» بينهما. إلا أن الوسيط يختلف عن المنجد في تفسيره هذه المرة، فيفسّر التلميذ: خادم الأستاذ من أهل العلم أو الفنّ أو الحرفة، و**طالب** العلم. وخصّه أهل العصر بالطالب الصغير. ويفسّر الطالب: الذي يطلب العلم، ويطلق عرفا على التلميذ في مرحلتي التعليم الثانوية والعالية.

لدينا إذن في لغتنا العربية لفظان: **تلميذ**، وفي العبرية تلميذ، وكلاهما مأخوذان من الآرامية، و**طالب** من أصل عربي طبعاً. فلماذا نستخدم اللفظين مترادفين واللغة بحاجة إلى «التنوع» هنا لا إلى «التوحيد»؟ في الإنجليزية مثلاً هناك أيضاً لفظان، إلا أن اللغة تميّز بينهما تبعاً لمرحلة التعليم: pupil، وهو من يتعلم في مدرسة أو من معلّم خصوصي، student، وهو من يدرس خاصّة في كلية أو جامعة. في العبرية، كما يعرف كثيرون، لم يجدوا أو لم يبتكروا لفظاً يسمّى به من يتعلّم في المعاهد العليا، فاستعاروا اللفظ الغربي student. أما في العربية فلدينا لفظان «رادفنا» بينهما، فسّمينا من يتعلم في الابتدائية ومن يدرس في الجامعة أيضاً **طالباً**! لنحاول الأخذ بما أشار إليه الوسيط وبالتحديد واضح: كلّ من يتعلّم في المرحلتين الابتدائية والثانوية هو **تلميذ**، وكل من يدرس في كلية أو جامعة فهو **طالب**، دوغما خلط أو ترادف!

المحتويات

- مقدمة بقلم د. عادل مصطفى 9
- لغتنا العربية: لا هي عاجزة ولا معجزة! 25
- متى نؤلف نحوا حديثاً للغتنا الحديثة؟ 35
- دور الشدياق في تطوير اللغة العربية 45
- «العامية» و«الفصحى» مرّة أخرى! 59
- الترادف: غنى أم ثرثرة؟ 79
- تصحيح الصحيح! 87
- تجليات التجديد والتقييد 93
- 1. عوامل التجديد وهواة التقييد 95
- 2. من باب «الترفع» عن المحكيّة 98
- 3. ألفاظ خلافية في اللغة المعاصرة 102
- 4. هل التعدّدية ضرورية في اللغة أيضاً؟ 118
- 5. نحو أسلوب عصري، وسليم 127

صدر للدكتور عادل مصطفى ، كاتب المقدمة

في الأدب:

- نغم الأفكار، دار الفارابي ، بيروت، 1997
- ديوان النشر، دار الفارابي ، بيروت، 1977
- جئتُ من عيونها (شعر)، دار الفارابي ، بيروت، 1977
- حكايات إيسوب، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2008

في علم النفس والطب النفسي:

- العلاج الوجودي: رولو ماي (ترجمة ودراسة) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999
- العلاج المعرفي والاضطرابات الانفعالية، آرون بك (ترجمة) ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2000
- الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع للأمراض النفسية: الرابطة الأمريكية للطب النفسي (ترجمة) ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، 2001
- علم النفس الثقافي: مايكل كول (ترجمة بالاشتراك مع أ.د كمال شاهين) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002
- العولمة.. من زاوية سيكولوجية، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006

في الفلسفة:

- دلالة الشكل، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001
- الفن: كلايف بل (ترجمة وتقديم) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001
- كارل بوبر، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002
- فهم الفهم- مدخل إلى علم التأويل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2003
- صوت الأعماق، قراءات ودراسات في الفلسفة والنفس ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004

- مدخل إلى الفلسفة: وليم جيمس إيرل (ترجمة وشرح)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005
- مدخل التأويل، في موسوعة كمبريدج للنقد الأدبي (ترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007
- المغالطات المنطقية- فصول في المنطق غير الصوري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007
- عزاء الفلسفة: بوثيوس (ترجمة ودراسة)، دار رؤية للنشر، القاهرة، 2008
- تأملات ماركوس أوريليوس (ترجمة ودراسة): تحت الطبع (دار رؤية للنشر، القاهرة)
- إبكتيتوس: المختصر (ترجمة ودراسة): تحت الطبع (دار رؤية للنشر، القاهرة)

صدر للمؤلف

- المبنى واللغة في شعر عبد الوهاب البياتي، دار الأسوار، عكا، 1989.
- كتاب الفاريق، مبناه وأسلوبه وسخريته، جامعة تل أبيب، 1991.
طبعة ثانية: دار قضايا فكرية، القاهرة، 1993.
- صلّ الفلا: دراسة في سيرة الجواهري وشعره، جامعة حيفا، 1994.
طبعة ثانية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت وعمان، 2003.
- نقداً أدبيّتين، جامعة تل أبيب، 2006.
- نظرة جديدة على الشعر الفلسطيني في عهد الانتداب، جامعة حيفا، 2006.
- صغار لكن.. قصائد للصغار، حيفا، 1996.